جامعة بنغازي
بنغازي - ليبيا
إدارة الدراسات العليا
كلية الاقتصاد

المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية

إعداد

ناجي علي فرج الكاديكي
بكالوريوس محاسبة ـ كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي ـ ربيع 2006.

إشراف

د. مسعود عبدالحفيظ البدري

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا "الماجستير" في المحاسبة، بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، بتاريخ 14 محرم 1437 هـ ، الموافق 27 أكتوبر2015 م.

University of Benghazi
Benghazi – Libya
Directorate Of Graduate Studies
Faculty of Economics

جامعة بنغازي
بنغازي - ليبيا
إدارة الدراسات العليا
كلية الاقتصاد

المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية

إعداد

ناجي علي فرج الكاديكي

لجنة الإشراف والمناقشة :

د. مسعود عبدالحفيظ البدري	**مشرفاً رئيساً**	**التوقيع:** .....
د. بوبكر فرج شريعة	**ممتحناً داخلياً**	**التوقيع:** .....
د. جمعة محمد الفاخري	**ممتحناً خارجياً**	**التوقيع:** .....

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الإجازة العليا "الماجستير" في المحاسبة، بكلية الاقتصاد / جامعة بنغازي، بتاريخ 14 محرم 1437 هـ ، الموافق 27 أكتوبر2015 م.

....

د. مدير إدارة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد **يعتمد / د. مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب بالجامعة**

University of Benghazi

Benghazi – Libya

Directorate Of Graduate Studies
Faculty of Economics

The Informational Content of External Audit Report and Its Impact upon the Decision of Granting Credit in Libyan Commercial Banks

By
Nagi A. F. El Kadiki

Dr. ***Masaued A. Al-Badri***	**Supervisor**	**Sig.** .....
Dr. Bubaker F. Shareia	**Internal Examiner**	**Sig.** .....
Dr. Gumma M. Fakhri	**External Examiner**	**Sig.** .....

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in accounting, Faculty of Economics, Benghazi University.

.....

Director of Graduate Studies
Faculty of Economics

.....

Director of Graduate Studies & Training

بسم الله الرحمن الرحيم

وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ
مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ
أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ [I]

صدق الله العظيم

[I] القرآن الكريم، سورة البقرة الآية 126.

الإهـــــــداء

أُهدي بحثي هذا

إلى الذين قال الله فيهم

(وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا*)

أبي وأمي الحبيبين

رمز العطاء والتضحية حفظهما الله وأطال في عمرهما بدوام الصحة والعافية

زوجتي الفاضلة

التي صبرت وتحملت ووقفت بجانبي في السراء والضراء

وكانت لي خير معين

إلى بسمة الأمل وإشراقة الغد أبنائي الأعزاء

محمد وعبدالرحمن وعبدالرؤوف وأسيل

إخوتي وأخواتي حفظهم الله

إلى من مهدوا لي الطريق للسير على درب العلم

إليهم جميعاً أُهدي هذا الجهد المتواضع

سائلاً المولى عز وجل أن يوفقني لما يحب ويرضى

والحمد لله رب العالمين

* القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية، 24.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبتوفيقه تتحقق الغايات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الأبرار وعلى صحابته ومن تبعهم واقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،،،،

يسرني ويسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل المشرف على هذه الدراسة **د.مسعود عبدالحفيظ البدري** على ما أبده من ملاحظات وتوجيهات كانت الأساس في إعداد هذا الدراسة في صورتها النهائية وعلى ما أحاطني به من سعة صدر وصبر وتواضع، فله مني أسمى آيات الشكر والتقدير والاحترام داعياً المولى عز وجل أن يمنحه دوام الصحة والعافية ويجزيه عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان إلى كل من **د.جمعه محمد الفاخري و د.بوبكر فرج شريعة** على تفضلهما بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الدراسة، فنسأل المولى عز وجل أن يجزيهما عني خير الجزاء، والشكر والتقدير موصول إلى الاساتذة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة جامعة بنغازي وكافة طلبة الدراسات العليا بالكلية، فنسأل الله العالي القدير أن يجزي الجميع عني خير الجزاء.

كما أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى مدراء الإدارات العامة بالمصارف التجارية الليبية على تعاونهم معي في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة، كما لا يفوتني في هذه اللحظة إلا أن أسجل أسمى آيات الحب والعرفان لجميع أفراد أسرتي وفي مقدمتهم والدي العزيزين أطال الله في عمرهما بدوام الصحة والعافية وزوجتي وأبنائي وإخوتي وأخواتي الأعزاء على تشجيعهم المستمر لمواصلة دراستي وكل من ساعدني سواء بالجهد أو بالكلمة الطيبة أو بالدعاء فلهم مني جميعاً جزيل الشكر والعرفان.

وفي الختام نسأل الله عز وجل أن يصلح حال بلادنا ويعمها بالأمن والأمان وعلى كافة بلاد المسلمين.

قائمة المحتويات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
الآية الكريمة	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول والأشكال	ح
ملخص الدراسة	ط
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
1.1 مقدمة	2
2.1 الدراسات السابقة	3
3.1 مشكلة الدراسة	7
4.1 أهداف الدراسة	9
5.1 أهمية الدراسة	9
6.1 فرضيات الدراسة	9
7.1 منهجية الدراسة	10
8.1 مجتمع وعينة الدراسة	10
9.1 حدود ونطاق الدراسة	11
10.1 تقسيمات الدراسة	11
الفصل الثاني **الإطار النظري للمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي**	
1.2 مقدمة	13
2.2 مفهوم تقرير المراجع الخارجي	14
3.2 المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي	15
4.2 أهمية تقرير المراجع الخارجي	17

الموضـــــوع	رقم الصفحة
5.2 معايير إعداد التقرير	18
1.5.2 عرض القوائم المالية	18
2.5.2 الثبات	19
3.5.2 الافصاح الكافي	19
4.5.2 رأي المراجع الخارجي	20
6.2 المتطلبات المهنية المتعلقة بإعداد تقرير المراجع الخارجي	20
1.6.2 المتطلبات المتعلقة بعناصر التقرير	20
2.6.2 المتطلبات المتعلقة بمحتوى التقرير	23
3.6.2 متطلبات متعلقة بالنواحي الشكلية للتقرير	25
7.2 أنواع أو أشكال تقارير المراجع الخارجي	26
1.7.2 التقرير غير المتحفظ (النظيف)	26
2.7.2 التقرير المتحفظ	28
3.7.2 التقرير العكسي (السلبي)	30
4.7.2 تقرير عدم إبداء الرأي (الامتناع عن إبداء الرأي)	31
8.2 محددات القدرة على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي	33
1.8.2 إدراك مستخدمي التقرير للمنفعة التي يحققها لهم التقرير من عدمه	34
2.8.2 تناسب أسلوب الصياغة مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته	34
3.8.2 الوضوح وسهولة الفهم	35
4.8.2 وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن تقرير المراجع الخارجي	35
5.8.2 الملاءمة	35
6.8.2 التوقيت المناسب	36
7.8.2 الدقة	36
8.8.2 الموضوعية	37
9.8.2 وجود أو عدم وجود تحفظات بتقرير المراجع الخارجي	38
10.8.2 صعوبة الظروف التي تتخذ فيها القرارات نتيجة عدم التأكد	38
11.8.2 مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي	38
خلاصة الفصل	40

الفصل الثالث الإطار النظري للائتمان المصرفي	
1.3 مقدمة	42
2.3 مفهوم المصارف التجارية	43
3.3 مفهوم الائتمان المصرفي	44
4.3 أهمية الائتمان المصرفي	45
1.4.3 زيادة الإنتاج	45
2.4.3 زيادة الاستهلاك	46
3.4.3 توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية	46
4.4.3 تشغيل الموارد العاطلة	46
5.4.3 تسهيل عملية التبادل التجاري	46
5.3 أنواع الائتمان المصرفي	46
1.5.3 الائتمان المصرفي من حيث الغرض	47
2.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً لآجال الاستحقاق	47
3.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً للقطاع المستفيد	47
4.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً للضمانات المقدمة	48
5.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً لطبيعته	49
6.3 العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية	51
1.6.3 عوامل متعلقة بالعميل	51
2.6.3 عوامل متعلقة بالمصرف	53
3.6.3 عوامل متعلقة بالائتمان	54
7.3 مراحل منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية	54
8.3 المعلومات الائتمانية اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان	56
1.8.3 من حيث طبيعة المعلومات الائتمانية	57
2.8.3 من حيث مصدر المعلومات الائتمانية	58
9.3 مخاطر الائتمان المصرفي والآثار المترتبة عليه	59
1.9.3 المخاطر الخاصة (المخاطر غير النظامية)	60
2.9.3 المخاطر العامة (المخاطر النظامية)	60

الموضـــــوع	رقم الصفحة
10.3 وسائل الحد من مخاطر الائتمان	61
11.3 علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرار منح الائتمان	62
خلاصة الفصل	65
الفصل الرابع **منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات**	
1.4 مقدمة	67
2.4 منهجية الدراسة	67
1.2.4 منهج الدراسة	67
2.2.4 أداة وطريقة تجميع البيانات	68
3.2.4 مجتمع وعينة الدراسة	69
3.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	71
1.3.4 صدق وثبات الاستبيان	71
2.3.4 اختبار توزيع البيانات	71
3.3.4 التحليل الإحصائي الوصفي	71
4.3.4 التحليل الإحصائي الاستدلالي	74
5.3.4 اختبار فرضيات الدراسة	75
6.3.4 اختبار الفرضية الرئيسية	82
خلاصة الفصل	84
الفصل الخامس **خلاصة الدراسة والنتائج والتوصيات**	
1.5 مقدمة	87
2.5 نتائج الدراسة	88
1.2.5 النتائج الرئيسية	88
2.2.5 النتائج الثانوية	88
3.5 توصيات الدراسة	89
قائمة المراجع	90
ملحق استمارة الاستبيان	101

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-4)	مقياس ليكارت الخماسي	69
(2-4)	مجتمع الدراسة	69
(3-4)	الاستمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل	70
(4-4)	توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي	72
(5-4)	توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي	72
(6-4)	توزيع المشاركين حسب الوظيفة	73
(7-4)	توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان	74
(8-4)	نتائج التحليل الإحصائي لدرجة الثقة التي تعطي للقوائم المالية المنشورة للشركة طالبة الائتمان	76
(9-4)	نتائج التحليل الإحصائي لأثر تقرير المراجع الخارجي النظيف وتقرير المراجع المتحفظ على قرار منح الائتمان	77
(10-4)	نتائج التحليل الإحصائي لطبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية	79
(11-4)	نتائج التحليل الإحصائي لمحددات القدرة على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية	81
(12-4)	ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	82

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(2-1)	نموذج تقرير مراجع خارجي نظيف	23
(2-2)	نموذج تقرير مراجع خارجي متحفظ	29
(2-3)	نموذج تقرير مراجع خارجي سلبي	30
(2-4)	نموذج تقرير مراجع خارجي بدون رأي	32
(2-5)	العلاقة بين أنواع التقارير والأسباب المؤدية لإصدارها	33

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت المعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي لها تأثير على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

ولغرض تحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج التجريبي، كما تم استخدام استمارة الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع البيانات المطلوبة، حيث وجهت إلى إدارات الائتمان العامة بالمصارف التجارية الليبية.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي لمحتوى تقرير المراجع الخارجي غير المتحفظ (النظيف)، بينما يوجد تأثير سلبي لمحتوى تقرير المراجع الخارجي المتحفظ على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، كما أثبتت الدراسة بأن هناك اتفاق بين مانحي الائتمان حول العناصر التي تعكس طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وتؤثر على قراراتهم، بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت الدراسة إلى أن هناك اتفاق بين مانحي الائتمان حول المحددات التي تُحدد القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وتؤثر على قراراتهم.

ومن خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج فإنه من الضروري أن تتفق المصارف التجارية على تقديم العملاء لقوائمهم المالية المرفقة بتقرير المراجع الخارجي قبل النظر في طلبات التسهيلات المقدمة من قبلهم، وأن لا يتم منح أي تسهيلات تجارية إلا بعد الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي والبيانات المالية التي تمت مراجعتها للنشاط المطلوب تمويله، وهذا من شأنه أن يساعد في زيادة الاهتمام بتقرير المراجع الخارجي، بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسة توصي بأن يتم التركيز على البعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي باعتباره يلعب دوراً هاماً في بناء شخصية المراجع الخارجي والتي يتوقف عليها جودة الأداء المهني له.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

على الرغم من العلاقة الوطيدة بين المحاسبة والمراجعة إلا أن كل منهما يتميز عن الأخر، فالمحاسبة تمثل مجموعة من النظريات والمبادئ والإجراءات والتي يكون لها تأثير مباشر على المركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية، في حين تمثل المراجعة مجموعة من المعايير والإجراءات التي تُعنى بفحص واختبار البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية بهدف التأكد من دقتها ودرجة الاعتماد عليها (توماس، هنكي،1997).

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association (AAA) المراجعة على أنها: "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"(توماس، هنكي،26:1997).

وتمثل القوائم المالية التي تنشرها الشركات وما تحتوي عليه من معلومات المصدر الرئيسي للعديد من الجهات المستخدمة لتلك المعلومات كالمصارف والدائنين والمحللين الماليين وحملة الأسهم والأجهزة الحكومية وغيرهم من المستخدمين الآخرين، حيث توفر لكل هذه الجهات المعلومات الضرورية واللازمة التي تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة (عاشور،2001).

وباعتبار أن القوائم المالية يتم إعدادها من قبل إدارة الشركة وفي ظل احتمال تعارض المصالح بين الإدارة وأصحاب المصالح فإنه من الممكن أن يتم عرضها بطريقة متحيزة أو بصورة غير موضوعية، الأمر الذي يتطلب ضرورة زيادة الاهتمام بدقتها ومصداقيتها ودرجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار ووجود جهة مستقلة تقوم بعملية المراجعة للتأكد من دقة ومصداقية تلك المعلومات، وهذه الجهة تتمثل في المراجع الخارجي الذي يقوم بإبداء رأيه الفي المحايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية وأنه قد تم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وبهذا الدور يُضفي تقرير المراجع المصداقية على المعلومات المعروضة بالقوائم المالية (الدويري، 2009).

وعليه فإنه يمكن القول بأن القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي يمثلان مصدراً هاماً للمعلومات الموثوق فيها والتي يستطيع مستخدميها من الاعتماد عليها عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة (لطفي، 2009).

ويمثل مانحي الائتمان بالمصارف التجارية إحدى الجهات التي تستخدم القوائم المالية المرفقة بتقرير المراجع الخارجي في اتخاذ قرار منح الائتمان، باعتباره من أهم القرارات التي تتخذها المصارف التجارية، حيث يترتب عليه استخدام الأموال المتاحة للمصارف من خلال ودائع الغير(حنفي،1997)، ولضمان الحفاظ على تلك الأموال وتخفيض درجة مخاطر الائتمان، فإن الأمر يستلزم الاهتمام بالقوائم المالية وما تحتوي عليه من معلومات ولزيادة درجة الثقة بها من خلال المعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي (الأجهورى، 2010).

2.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقرير المراجع الخارجي ومدى تأثيره على مستخدمي القوائم المالية، كالمستثمرين والمحللين الماليين والدائنين والأجهزة الحكومية ومن بينهم متخذي قرارات منح الائتمان، ومن بين تلك الدراسات ما يلي:

- **دراسة جربوع وأبومعمر(2005):**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد مستخدمي القوائم المالية من المصارف والمؤسسات المالية والمساهمين والمحللين الماليين في قطاع غزة على تقرير المراجع الخارجي، ومدى أثر تقرير المراجع الخارجي على سلوك مستخدميه في اتخاذ قرار الاستثمار والتمويل، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة الاستبيان، وتوصلت إلى إن لتقرير المراجع تأثير كبير على قرار الاستثمار والتمويل، كما يعد تقرير المراجع ذا أهمية كبيرة، لأنه يعطي رأياً واضحاً وجازماً في مدى صدق وعدالة القوائم المالية، ولكي يفي تقرير المراجع باحتياجات مستخدمي التقرير، لابد وأن يتوافر فيه المصداقية ليكون بالإمكان الثقة والاعتماد على ما يحتويه من معلومات تساعد المستخدمين لدراسة قرار الاستثمار والتمويل.

- **دراسة غريب (2007):**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توافر الخصائص المرغوبة في تقرير المراجع الخارجي باعتباره قناة الاتصال الرسمية بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية، وأثر المحتوى المعلوماتي لهذا التقرير على هؤلاء المستخدمين عند اتخاذهم لقرارات الاستثمار أو التمويل في البيئة المصرية، ممثلين في المصارف والمستثمرين في أسهم الشركات، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية تجريبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك اتفاق بين مستخدمي القوائم على أن هناك مجموعة من الخصائص والتي يجب توافرها في التقرير، كما أن تقرير المراجعة الذي يبدئ فيه المراجع الخارجي رأياً متحفظاً يؤثر على القرارات الاستثمارية لمستخدمي القوائم المالية، مقارنة بتقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ، وإن كان هذا التأثير محدوداً إلى حد ما، وأوصت الدراسة بإعطاء اهتمام خاص لتطوير تقرير المراجع بما يجعله أداة فاعلة للاتصال، والتركيز على البعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي، لان هذا البعد يلعب دوراً هاماً في بناء شخصية المراجع، والتي يتوقف عليها جودة الأداء المهني له.

- **دراسة الدويري (2009):**

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار ما إذا كانت المعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي تأثير على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية المصرية، مع تحديد درجة تأثير كل نوع من أنواع الرأي التي قد يبديها المراجع في هذا التقرير، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استمارة استبيان لجمع البيانات من مانحي الائتمان، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وجوهري لتقرير المراجع غير المتحفظ (النظيف)، بينما يوجد تأثير سلبي وجوهري لباقي أنواع التقارير الأخرى والتي بخلاف التقرير غير المتحفظ على قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية المصرية سواء أكانت هذه القرارات متعلقة بالموافقة على منح الائتمان أو متعلقة بطلب ضمانات إضافية أو متعلقة بزيادة معدل الفائدة أو متعلقة بإجراء تعديل على مبلغ الائتمان المطلوب، وقد أوصت الدراسة مانحي الائتمان بالمصارف بالاعتماد على كافة المعلومات المتاحة عند اتخاذ قرارات منح الائتمان، سواء تلك التي يستند إليها كأساس عند تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، أو تلك التي يوفرها تقرير المراجع الخارجي باعتبارها معلومات إضافية ومفيدة في اتخاذ قرار منح الائتمان.

- **دراسة الأجهورى (2010):**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين رأي المراجع الخارجي وسلوك متخذي قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية المصرية، وذلك كأحد محددات هذا القرار وتقييم تقرير المراجع الخارجي ومدى إمكانية وفائه باحتياجات مانحي الائتمان، وقد اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي التجريبي من خلال دراسة تطبيقية على عينة من متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك تأثير لنوع الرأي على إدراك مستخدمي التقرير لمحتوى المعلومات بالتقرير، كما أن هناك إدراك تام للأهمية النسبية لدور المراجع والقيمة المحققة التي تضاف للمعلومات، مما يؤدي إلى زيادة الثقة فيما تحتوي عليه القوائم المالية من معلومات والاعتماد عليها في اتخاذ القرار، وأوصت الدراسة على ضرورة مراعاة وضع صياغة خاصة لتقرير المراجع لكي يتناسب وأعمال المصارف وفقاً لاحتياجات مانحي الائتمان، وإلزام مانحي الائتمان بأن يكون تقرير المراجع أحد مكونات ملف الائتمان المقدم من العملاء.

- **دراسة الأسود (2011):**

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة إلى تحليل مدى قدرة مستخدمي القوائم المالية على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجع الخارجي، من خلال إجراء دراسة ميدانية وباستخدام استمارة الاستبيان لبيان طبيعة ومحددات القدرة على إدراك المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير، وكذلك دراسة أثرها على قرارات مانحي الائتمان في البيئة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لا يوجد اتفاق بين فئات الدراسة حول طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعة والمحددات التي تحدد القدرة على إدراكه وفهمه، كما أكدت على وجود علاقة إيجابية بين تقارير المراجعة الخارجية (النظيفة ـ المتحفظة)، واتخاذ قرار منح الائتمان في البيئة المصرية؛ وقد أوصت الدراسة بأن يقدم المراجع تقريراً مختصراً وفقاً للأصول المهنية المعروفة، وأن يرفق بهذا التقرير المختصر تقريراً به تفاصيل بلغة بسيطة وسهلة لغير المتخصصين وتوعيتهم بأهمية تقرير المراجع وما تعنيه هذه التقارير حتى يمكنهم إدراك محتوى تلك التقارير.

- **دراسة الزبدية والذنيبات (2012):**

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تقرير المراجع الخارجي في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام استمارة الاستبيان وأسلوب الدراسة التجريبية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن تقرير المراجع الخارجي يعتبر مصدر من مصادر المعلومات المهمة التي يعتمد عليها مانحي الائتمان في اتخاذ القرارات الائتمانية، حيث أشارت النتائج إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين التقرير النظيف والتقرير المتحفظ في التأثير على قرار مانح الائتمان، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أنواع تقرير المراجع المتحفظة في التأثير على القرار الائتماني، وأوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية بتشجيع مانحي الائتمان على زيادة الاهتمام بجميع أنواع التحفظات.

- **دراسة Kabajeh et. al, (2012):**

تستهدف هذه الدراسة قياس ملاءمة وكفاية مستوى إدراك وإقناع محتوى تقرير المراجع الخارجي لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل المديرين بالشركات ومانحي الائتمان بالمصارف التجارية في البيئة الاردنية، بالإضافة إلى قياس توافق هذا التقرير مع معايير المراجعة الدولية، وقد استخدمت استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات المطلوبة للدراسة، وخلصت النتائج إلى أن محتوى تقرير المراجع ملائم وكافي ولكنه غير محايد تماماً بالنسبة إلى اتخاذ القرارات من قبل كلا من إدارات الشركات العامة الصناعية ومقرضيها، ووجد مانحي الائتمان بالمصارف التجارية أن هذا التقرير لا يساهم بشكل ايجابي في قرارات منح الائتمان، كما أن محتواه لم يكن متماشياً مع معايير المراجعة الدولية.

- **دراسة كمال (2012):**

هدفت إلى التعرف على المحتوى الإعلامي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على المستثمرين في ترشيد قراراتهم بسوق الأوراق المالية في فلسطين، وتم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي للدراسة ، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين بسوق الاوراق المالية في فلسطين يعتمدون على تقرير المراجع الخارجي مع وجود اختلاف نسبي بدرجة الاعتماد عليه، ويهتم المستثمرين بمدى توافق إعداد تقارير القوائم المالية التي تم مراجعتها مع معايير المراجعة الدولية، وإن توافر خصائص التقرير الجيد في تقرير

المراجع يؤثر تأثيراً ايجابياً في ترشيد قرارات المستثمرين، والاعتماد على نوعية المعلومات التي يتضمنها التقرير، وقد أوصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها التنويه بضرورة اشتمال تقرير المراجع الخارجي بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية على معلومات غير محاسبية التي قد تفيد في ترشيد القرار.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ أنها قد اتفقت على ضرورة مراجعة القوائم المالية بواسطة مراجع خارجي مستقل وللثقة التي يضفيها التقرير للقوائم المالية، والذي له أثر على القرار النهائي لمستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المختلفة، وحيث أن النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسات تمت في الخارج وفي بيئات مختلفة، وبالتالي يكون من الصعب تعميم نتائجها على البيئة الليبية، ولذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى استكشاف ما إذا كانت المعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي لها تأثير على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

3.1 مشكلة الدراسة:

تهتم المصارف التجارية عند اتخاذ قرار منح الائتمان بدراسة وفحص القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان باعتبارها تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التي يتم الاعتماد عليها عند اتخاذ مثل هذه القرارات، وبالتالي فإن جودة تلك القرارات تعتمد على مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان (مطر،2010)، كما يمثل تقرير المراجع الخارجي وما يحتويه من معلومات أساس مصداقية تلك القوائم وأساس الثقة التي يمكن أن تمتد إلى كافة المستخدمين من خلال ما يتخذونه من قرارات والتي تتوقف فعاليتها على الإدراك السليم والفهم الصحيح للرسائل المحولة من خلال تقرير المراجع وبما ينعكس في النهاية على جودة القرارات المتخذة (عاشور،2001).

وبالتالي فإن أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي تنبع من درجة الثقة التي يضيفها إلى القوائم المالية المنشورة للشركات، لهذا فقد ألزمت التشريعات المهنية المختلفة الشركات التي تنشر قوائمها المالية أن تكون مرفقة بتقرير المراجع الخارجي، بهدف بيان مدى صدق وعدالة تلك القوائم في التعبير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي(غريب،2007).

وفي هذا الشأن فقد أكد مصرف ليبيا المركزي وفقاً لنص المادة (79) من القانون رقم (1) لسنة 2005 في شأن المصارف بأن يضع مجلس إدارة كل مصرف السياسة الائتمانية التي يقررها مصرف ليبيا المركزي بخصوص القواعد المنظمة لمنح الائتمان والإجراءات الواجب اتباعها للتأكد من الجدارة الائتمانية ومدى قدرة النشاط الممنوح من أجله الائتمان للوفاء بتلك الالتزامات مع التأكد من تقديم كافة الضمانات.

وبالتالي يفترض على المصارف التجارية عدم الموافقة على منح الائتمان إلا بعد دراسة تفصيلية للطلبات المقدمة من عملائها للتأكد من مدى قدرتهم على السداد وذلك لتخفيض درجة المخاطرة كمحاولة للوصول إلى وضع السبل الكفيلة والممكنة للتقليل من مخاطر قرارات منح الائتمان، حيث أن اعتماد المصارف التجارية على قوائم مالية مضللة في اتخاذ قرار منح الائتمان فإن الأثر المباشر هو تعثر الشركات المقترضة لمقابلة الالتزامات الناشئة عن الأموال المقترضة، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في حرمان شركات أخرى كان يمكنها تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه الأموال، وبالتالي فإن لهذه الآثار انعكاساتها السلبية على كفاءة تخصيص الموارد في السوق وذلك كنتيجة للبداية الخاطئة في توجيه الأموال (زهران،1996).

وعليه فإن مانحي الائتمان بالمصارف التجارية بحاجة إلى معلومات موثوقة من طرف ثالث (محايد) على علاقة بالعميل (طالب الائتمان) وعلى دراية بتفاصيل مركزه المالي ومعاملاته مع الدائنين، ولاشك أن المراجع الخارجي يمكن أن يكون هو ذلك الطرف (لطفي،2008).

هذا بالإضافة إلى أنه من المتوقع أن يكون المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي مصدر مهم للمعلومات التي يُعتمد عليها في اتخاذ العديد من القرارات، ولكي يدرك المستخدمين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي يجب أن يتوافر في هذه المعلومات مجموعة من المحددات التي تحقق منفعتها وتسمح بإدراك المستخدمين لها، حيث يظهر أثر ذلك الإدراك من خلال التأثير على سلوك المستخدمين في اتخاذهم لتلك القرارات (الأسود،2011)؛ وعليه فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية؟

4.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على مدى تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية؛ كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي من وجهة نظر مانحي الائتمان.
2. تحديد مجموعة من المحددات التي يمكن على أساسها التعرف على مدى قدرة مانحي الائتمان في إدراك المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجع الخارجي.

5.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من النقاط التالية:

1. تعتبر من أولى الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان واتخاذ قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية وذلك في حدود ما اطلع عليه القائم بالدراسة.
2. تستمد الدراسة أهميتها من أهمية تقرير المراجع الخارجي الذي يتوقع أن يعكس مدى عدالة القوائم المالية، وبالتالي تلبية احتياجات الأطراف المختلفة المهتمة بالوضع المالي لهذه الشركة، ولذلك يتوقع أن تخدم هذه الدراسة مانحي الائتمان بالمصارف التجارية من خلال لفت انتباههم إلى دور تقرير المراجع الخارجي في العملية الائتمانية كأحد الأسس التي من الممكن أن يتم الاعتماد عليه في قرار منح الائتمان.

6.1 فرضيات الدراسة :

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية واحدة مفادها أنه:

"**لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية**".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي المتحفظ، مقارنة مع المحتوى المعلوماتي للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

2. لا تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.
3. لا تؤثر محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

7.1 منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة في التعرف على أثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، فإن هذه الدراسة سوف تعتمد على المنهج التجريبي من خلال تصميم استمارة استبيان تتكون من جزء ميداني وجزء تجريبي المتمثل في الحالات العملية الافتراضية، حيث تضمنت الحالة الأولى تقريراً للمراجع الخارجي الذي يبدئ فيه رأياً غير متحفظ (النظيف) على القوائم المالية الافتراضية المنشورة للشركة طالبة الائتمان، أما الحالة الثانية فتتضمن تقريراً يبدئ فيه المراجع الخارجي رأياً متحفظاً على نفس القوائم المالية المنشورة للشركة طالبة الائتمان، مع تقديم جميع البيانات والمستندات المطلوبة من قبل المصرف، وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة (غريب،2007؛ والأسود،2011) في تصميم استمارة الاستبيان مع إجراء بعض التعديلات بما يتفق وأهداف الدراسة.

8.1 مجتمع وعينة الدراسة:

- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من (16) مصرف تجاري مقيد بمصرف ليبيا المركزي.
- **عينة الدراسة:** تتمثل عينة الدراسة في إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالمصارف التجارية كونها تمثل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، متمثلة في مديري إدارة الائتمان ومن ينوب عنهم ورؤساء الأقسام والموظفين بإدارات الائتمان.
- **أداة جمع البيانات:**

تعتمد هذه الدراسة على استمارة الاستبيان كوسيلة لتجميع البيانات اللازمة من عينة الدراسة ومن ثم تحليلها للتعرف على وجود الأثر من عدمه للمتغير المستقل وهو المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على المتغير التابع وهو قرار منح الائتمان المصرفي،

أما بخصوص تصميم استمارة الاستبيان فقد تم مراعاة الربط بينها وبين أهداف وفرضيات الدراسة، وعلى هذا فقد صممت الاستمارة من خلال ما يعرف بمقياس ليكارت المتدرج ذي الخمس درجات، على أن يقوم المشارك في الاستمارة باختيار الإجابة التي تعبر عن وجهة نظره من بين الإجابات البديلة المتاحة في مقياس ليكارت.

9.1 حدود ونطاق الدراسة:

تستهدف الدراسة مانحي الائتمان بالإدارات العامة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا كونها تمثل مركز اتخاذ قرار منح الائتمان في جميع المصارف التجارية الليبية، وعليه فهي تقتصر على دراسة أثر تقرير المراجع الخارجي المتحفظ وغير المتحفظ على قرار منح الائتمان، وبالتالي لا يدخل ضمن الدراسة معرفة أثر باقي الأنواع الأخرى من التقارير التي يصدرها المراجع الخارجي باعتبار أن هذين النوعين من أكثر أنواع التقارير انتشاراً في الواقع العملي، كما تسعى الدراسة في التعرف على مجموعة من المحددات التي تحدد مدى قدرة مانحي الائتمان على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي دون التعرض بشكل مباشر لقياس الإدراك.

10.1 تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية، حيث يتمثل الفصل الأول في الإطار العام للدراسة والذي يشتمل على عرض للدراسات السابقة والتعريف بمشكلة الدراسة وفرضياتها وأهميتها وأهدافها ومنهجيتها ومجتمع وعينة الدراسة وحدودها ونطاقها وتقسيماتها، في حين خصص الفصل الثاني والثالث للإطار النظري للدراسة حيث عرض الفصل الثاني المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي أما الفصل الثالث فقد تطرق للائتمان المصرفي في حين خصص الفصل الرابع للدراسة الميدانية من حيث تجميع وتحليل البيانات وأخيراً فقد خصص الفصل الخامس لعرض النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري لدراسة

المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي

1.2 مقدمة:

يمثل تقرير المراجع الخارجي وسيلة اتصال بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية التي تم مراجعتها فهو خلاصة عمله منذ حصوله على خطاب التكليف للقيام بمهمة المراجعة حتى لحظة تكوين الرأي الفني عن القوائم المالية، كما يمثل تقرير المراجع الخارجي الناتج النهائي لعملية المراجعة فهو وثيقة مكتوبة تعتمد عليها الأطراف المختلفة في تحديد مسؤولية المراجع، فالاهتمام بشكل التقرير ومحتواه ولغته من حيث الوضوح وسهولة الفهم وبشكل خاص الاهتمام بفقرة إبداء الرأي باعتبارها من أهم فقرات التقرير والتي يعرض من خلالها المراجع نتيجة عملية المراجعة (الذنيبات، 2015).

وباعتبار أن تقرير المراجع الخارجي قد يعطي الثقة أو يسحبها من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية عن الفترة محل المراجعة يتضح لنا أهمية التقرير لكل الأطراف المستفيدة من خدمة المراجعة، سواءً كانوا المتعاملون في أسواق المال أو إدارة الشركة وأصحابها أو مانحي الائتمان، حيث أن تقرير المراجع يوفر إضافة ذات قيمة للقوائم المالية المنشورة ولأنه يعطي انطباعاً لدى قارئي القوائم المالية بأنها قد خضعت للفحص والمراجعة من جانب مراجع خارجي مستقل، الأمر الذي يجعله قادراً على اتخاذ قراره بناء على نتيجة عملية المراجعة وثقته في صحة وصدق وعدالة تلك القوائم المالية (الأسود،2011).

وفي هذا المجال فقد أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) أهمية ودور المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل المراجع الخارجي، حيث أكدت على أن المعلومات المحاسبية تعد الوسيلة الرئيسية لتخفيض ظروف عدم التأكد التي يواجهها مستخدمي القوائم المالية (كمال،41:2012).

ونظراً للأهمية المتزايدة لتقرير المراجع الخارجي اهتمت المنظمات المهنية المشرفة على المهنة بتقرير المراجع، وذلك من خلال وضع المعايير لإعداد التقرير وتحديد المتطلبات الشكلية والموضوعية ومحتوى التقرير وبدائل رأي المراجع في القوائم المالية (محمود وآخرون،2011).

وعليه فإن هذا الفصل سوف يتناول التعريف بمفهوم تقرير المراجع الخارجي والمحتوى المعلوماتي له من حيث أهميته ومضمونه ومعايير إعداده باعتباره يمثل أداة الاتصال الأولى وربما الوحيدة بين المراجع والأطراف الخارجية والمتطلبات المهنية لإعداد التقرير وأنواع

التقارير من حيث الرأي الذي يُدلي به المراجع الخارجي وأخيراً عرض محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي.

2.2 مفهوم تقرير المراجع الخارجي:

يمثل تقرير المراجع الخارجي المرفق بالقوائم المالية المحصلة النهائية لعملية المراجعة والذي يحاول من خلاله المراجع من إيصال نتيجة عمله إلى المستخدمين المستفيدين من البيانات الواردة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها(خداش وآخرون،2011)، فتقرير المراجع الخارجي وما يحتويه من معلومات يعتبر ملخص مكتوب يبدئ فيه المراجع رأيه الفني المحايد حول صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن للمستخدمين من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة (السقا وأبو الخير، 2006).

وقد وردت العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم تقرير المراجع الخارجي حيث عرَّفه عبدالحميد (146:1988) على أنه "وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص توفرت فيه مقومات علمية وعملية، كما توفرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأى فني محايد يعتد به ويتضمن بإيجاز ما قام به المراجع من عمل ورأيه في انتظام الدفاتر والسجلات ودقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي".

ويرى الصبان وعلي (381:2002) بأن تقرير المراجع الخارجي يمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة من ناحية وكأداة اتصال من ناحية أخرى، فتقرير المراجع هو "المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية، كما يمثل وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد للمراجع على القوائم محل المراجعة، وبهذا المعنى يعمل التقرير كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها المراجع إلى موكليه ولمستخدمي القوائم المالية باعتبارهم مستقبلي تلك الرسالة".

في حين عرفه التميمي (161:2004) بأنه "خلاصة ما توصل إليه المراجع من خلال مراجعته، والتعرف على أنشطة الشركة وفحص المستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة، كما يرى بأنه وثيقة مكتوبة من الضروري الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المراجع"

وعرفه السقا وأبو الخير (13:2006) على أنه "وسيلة اتصال بين المراجع ومستخدمي التقارير المالية ويشكل وثيقة مكتوبة يبين فيها المراجع ما قام به من إجراءات وما توصل إليه من أحكام ويلخص فيها رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية".

كما عرفه مناعي (57:2009) بأنه "وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علمياً وعملياً، يُبدئ فيها رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية للشركة محل المراجعة والوضع المالي الحقيقي لها بهدف استخدامها من طرف المستفيدين لاتخاذ قراراتهم المختلفة".

وأخيراً عُرِّف بأنه "وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني يكون أهلاً لإبداء رأي محايد، يقدمها إلى الجهة التي يقوم بمراجعة حساباتها، يشير فيها إلى معايير المراجعة المتبعة في تنفيذ عملية المراجعة، كما تتضمن هذه الوثيقة رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية ككل، ومدى تمثيلها للمركز المالي للشركة في نهاية فترة زمنية محددة وتصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة وتدفقاتها النقدية عن تلك الفترة، وذلك وفقاً للمعايير المحلية أو المعايير الدولية" (Elder et al, 2010:45)

ومن خلال عرض التعريفات السابقة لتقرير المراجع الخارجي يتضح أن أهميته تنبع من كونه الوسيلة التي يستطيع المراجع من خلالها التعبير عن رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي، كما أن المستخدمين يرغبون في الحصول على تأكيد من المراجع الخارجي بشأن مدى إمكانية اعتمادهم على ما تقدمه لهم القوائم المالية من معلومات تمت مراجعتها؛ لهذا فمن الأمور الهامة التي يرتبها تقرير المراجع أنه يمثل انعكاساً للمدى الذي وصلت إليه مهنة المراجعة من الناحيتين العلمية والعملية ومدى وفاءها باحتياجات المجتمع المتغيرة والمتطورة.

3.2 المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي:

يعتبر تقرير المراجع وما يتضمنه من معلومات الأساس لمصداقية القوائم المالية وأساس الثقة التي يمكن أن تمتد إلى كافة مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال ما يتخذونه من قرارات والتي تتوقف فعاليتها على الإدراك السليم والفهم الصحيح للمعاني المقصودة والرسائل المحولة من خلال تقارير المراجعين (زهران، 1996).

وبالتالي فإن قيمة المعلومات تختلف باختلاف المستخدم لها من جهة وكذلك باختلاف نوع القرار الذي تُستخدم فيه تلك المعلومات من جهة أخرى (مطر والسويطي،2008).

حيث يُمكن المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من تحديد طبيعة العبارات التي يصاغ بها تقرير المراجع الخارجي وما يحتويه من ألفاظ وعبارات ودلالات يمكن لمستخدميها من الوثوق

بها والاعتماد عليها في التعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،2001).

ومن الناحية النظرية فإن تقرير المراجع الخارجي يجب أن يوفر معلومات إضافية تكون مفيدة ولها محتوى معلوماتي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وتؤثر على إدراكهم عند اتخاذ القرارات المختلفة (الدويري،2009).

لذلك يعتبر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع مساهمة هامة وقيّمة للكثير من المستخدمين وبالتالي فإن التشريعات الدولية تجبر الشركات التي تنشر قوائمها المالية أن تقدمها مرفق بتقرير المراجع وذلك من أجل أن تبدئ عدالة هذه القوائم المالية في التعبير عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي(المجمع العربي للمراجعين القانونيين، 2001).

وفي هذا المجال وردت العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المحتوى المعلوماتي، حيث عرَّفه غريب (300:2007) على أنه "الألفاظ أو العبارات التي يصاغ بها تقرير المراجع الخارجي وما تتضمنه من معاني ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة، والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي".

كما عرَّفه AlThuneibat (141:2009) بأنه "إطار معلوماتي مالي يحتوي على الكثير من المعاني والمؤشرات التي يمكن الوثوق فيها وقبولها واستخدامها لاتخاذ قرارات مالية من قبل الكثير من المستخدمين لهذه المعلومات".

وجاء تعريف الدويري (24:2009) للمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على أنه "مدى تأثير الرسالة المنقولة من خلال التقرير، والذي يتضمن رأي المراجع الخارجي على مستخدمي القوائم المالية بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركة محل التقرير في التعبير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي".

في حين عرَّفه الأسود (27:2011) بأنه "ما يتضمنه التقرير من عناصر تتكون من المعلومات والألفاظ والعبارات التي يصاغ بها التقرير وما لها من معاني ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي ومن ثم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات المختلفة".

ومن خلال عرض التعريفات السابقة يتضح أن أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي لا تنبع فقط من كونه الناتج النهائي لعملية المراجعة، بل باعتباره أحد المدخلات التي تساعد الكثير من المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

4.2 أهمية تقرير المراجع الخارجي:

يعد تقرير المراجع الخارجي ذو أهمية خاصة لكل الأطراف المهتمة بخدمة المراجعة حيث تتوقف أهميته على الفئة التي تستخدم التقرير ومدى تأثيره على قراراتهم ومن بين المستخدمين مانحي الائتمان بالمصارف (الصبان وعلي،2002).

حيث تنبع أهمية التقرير في أن مانحي الائتمان عادةً ما يحتاجون إلى معلومات مالية موثوق فيها عن الشركة طالبة الائتمان وإمكانية السداد في المواعيد المحددة باعتبار أن التقرير يضيف قيمة هامة للمعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركة، وبالتالي فإن اعتماد مانحي الائتمان على تقرير المراجع الخارجي يمكن أن يؤدي إلى قرار أفضل من اعتمادهم على قوائم مالية المنشورة قبل مراجعتها، بمعنى أن قيمة المراجعة هنا ستتمثل في الفرق بين ناتج قرار مانحي الائتمان في حالة اعتمادهم على حسابات وقوائم لم يتم مراجعتها وناتج القرار في حالة اعتمادهم على حسابات وقوائم مالية تمت مراجعتها (عطية،1999).

ويمكن تلخيص أهمية تقرير المراجع الخارجي للمراجع نفسه ولجميع أصحاب المصلحة في الشركة في النقاط التالية (محمود وآخرون،2011):

- للتقرير أهمية تخص المراجع نفسه ذلك أن هذا التقرير يمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة والمؤشر على إنجاز المراجع الخارجي لعمله وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها، كما يعتبر أداة المراجع لتوصيل رأيه الفني المحايد لأصحاب المصلحة في الشركة، وبالتالي الاستفادة من ردود أفعالهم والتي تعكس احتياجاتهم، مما يساعد في رفع جودة عملية المراجعة ككل.
- يعتبر تقرير المراجع بمثابة الوثيقة المكتوبة والتي يجب الرجوع إليها لتحديد المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي، وذلك في حالة مساءلته جنائياً أو مدنياً نتيجة وجود تقصير أو إهمال وكذلك مسؤوليته المهنية أمام المجتمع والتي تنظمها قواعد آداب وسلوك المهنة.

- يحقق تقرير المراجع الخارجي للقوائم المالية للشركة محل المراجعة قيمة مضافة يستفيد منها مختلف الأطراف ذات المصلحة في الشركة، وذلك من خلال رأي المراجع الذي يساعدهم في تحديد مدى جودة ونوعية المعلومات في القوائم المالية ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.
- إن تقرير المراجع الخارجي يعطي مؤشراً عن مدى وفاء الإدارة العليا بالشركة محل المراجعة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الاقتصادية للشركة باعتباره وكيلاً عن الملاك، ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة وكذا المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية في إعداد القوائم المالية للشركة، ومدى التزامها بالقوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لأنشطة الشركة، ويعد التقرير النظيف للمراجع الخارجي دليلاً على صدق القوائم المالية التي تم إعدادها تحت إشراف إدارة الشركة محل المراجعة وأنها لم ترتكب تحريفات جوهرية أو متعمدة في القوائم المالية.

5.2 معايير إعداد التقرير:

يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقريره في ضوء معايير إعداد التقارير الأربعة المضمنة في المعايير العشرة للمراجعة التي أصدرها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والتي اصطلح على تسميتها بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وهذه المعايير تمثل الإطار العام والذي من خلاله يقوم المراجع باستخدام إجراءات المراجعة المناسبة والتي يراها ضرورية في الظروف المحيطة في جميع مراحل عملية المراجعة، ابتداءً من الإعداد لعملية المراجعة وانتهاءً بكتابة التقرير، وفيما يلي معايير إعداد التقرير (خضير،1987).

1.5.2 عرض القوائم المالية:

ويمثل أول معيار من معايير إعداد التقرير باعتبار أن القوائم المالية يتم إعدادها وفقاً للمبادي المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وفيما يلي نص المعيار على النحو التالي:

"يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها" (عبدالله،60:2012).

وعندما يبدئ المراجع الخارجي رأيه الفني المحايد بأن القوائم المالية تُظهر بعدالة المركز المالي ونتائج العمليات فإنه يحتاج إلى مقياس لهذه العدالة، والمقياس الذي يلقى قبولاً عاماً

لذلك هو مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها والتي وردت في بيان معايير المراجعة رقم (5) الصادر عن مجمع المحاسبين الأمريكي وهي تشمل الأعراف والقواعد والإجراءات التي تعرف الممارسات المحاسبية المقبولة في وقت معين، وهي لا تقتصر على المبادئ الرئيسية ذات التطبيق العام بل تشمل أيضاً على الإجراءات والممارسات التفصيلية وطرق تطبيقها (خضير 1987).

2.5.2 الثبات:

يعتبر الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى ضرورة حتى يتسنى لمستخدمي القوائم المالية التأكد من أن التغيرات الرئيسية في القوائم المالية على مر الزمن قد نشأت نتيجة للأنشطة المختلفة للشركة ولم تنشأ من تغير المبادئ المحاسبية، وعليه فإن المعيار الثاني من معايير التقرير ينص على أنه:

"يجب أن يبين التقرير ما إذا كان قد لوحظ أن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً المطبقة في الفترة الحالية هي ذات المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة" (أبوزيد وآخرون،72:2008).

ويتمثل الهدف الأساسي من معيار الثبات في التأكيد بأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة لم تتأثر جوهرياً بالتغير في مبادئ المحاسبة أو بطرق تطبيق هذه المبادئ، وفي حالة وجود تأثير جوهري على قابلية القوائم المالية للمقارنة نتيجة لحدوث تغيير في المبادئ المحاسبية فيجب على المراجع في هذه الحالة الإشارة إلى ذلك بطريقة مناسبة في تقريره (الشناوي، 2003).

3.5.2 الإفصاح الكافي:

توفر القوائم المالية وملحقاتها معلومات إلى مستخدميها حيث تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، وبالتالي يتعين أن تكون هذه المعلومات مناسبة لاتخاذ القرارات وأن يتم تقديمها بشكل واضح ومفهوم، فإذا تبين للمراجع أن هذه القوائم المالية لا تفصح عن المعلومات الضرورية فيجب عليه أن يذكر ذلك في تقريره وأن يتحفظ برأيه، وهذا ما يتطلبه المعيار الثالث من معايير التقرير والذي ينص على ما يلي:

"تعتبر البيانات الواردة بالقوائم المالية معبرة تعبيراً كافياً عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يذكر في التقرير ما يفيد خلاف ذلك" (عبدالله،60:2012).

ومفهوم الإفصاح الكافي لا يشتمل فقط على نوع المعلومات التي تقدم، وإنما يشتمل أيضاً على كيفية تقديمها، فترتيب المعلومات في القوائم المالية وتصنيفها واختيار العناوين والمصطلحات المستخدمة كلها يدخل ضمن مفهوم الإفصاح الكافي (السقا وأبوالخير،2006).

4.5.2 رأي المراجع الخارجي:

في كل مرة يرتبط فيها اسم المراجع الخارجي بقوائم مالية يقع فيها عليه مسئولية تبليغ مستخدمي هذه القوائم بطبيعة هذا الارتباط، وفي العادة ما يقوم المراجع الخارجي بإصدار تقريراً خالياً من التحفظات بشأن عدالة القوائم المالية إلا أنه في بعض الأحيان قد يصدر تقريراً سالباً يذكر فيه أن القوائم المالية لا تظهر بعدالة المركز المالي ونتائج الأعمال (الشناوي،2003).

وفي أحيان أخرى قد يتحفظ ويصدر تقريراً يحتوي على بعض التحفظات كما في حالة عدم التطبيق السليم للمبادئ المحاسبية، وأيضاً قد يمتنع نتيجة لوضع قيود على نطاق عملية المراجعة أو نتيجة لأحداث تكون غير مؤكدة (الشناوي،2003)، وهذه المتطلبات هي ما يحتوي عليها المعيار الرابع من معايير التقرير الذي ينص على ما يلي:

"يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع الخارجي في القوائم المالية كوحدة واحدة، أو امتناعه عن إبداء الرأي في الحالات التي يتعذر فيها ذلك، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك. وفي جميع الأحوال على المراجع أن يوضح مدى فحصه للقوائم المالية والمسئولية التي يتحملها" (أبوزيد وآخرون،73:2008).

6.2 المتطلبات المهنية المتعلقة بإعداد تقرير المراجع الخارجي:

حددت معايير المراجعة الدولية المتطلبات المهنية لإعداد تقرير المراجع الخارجي والتي تتمثل في المتطلبات المتعلقة بعناصر التقرير، والمتطلبات المتعلقة بمحتوى التقرير، والمتطلبات المتعلقة بالنواحي الشكلية للتقرير والتي يمكن عرضها في النقاط التالية: (الصبان وعلي،2002):

1.6.2 المتطلبات المتعلقة بعناصر التقرير:

حيث يتضمن معيار المراجعة الدولي رقم (13) العناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي والتي عادة ما تكون بالترتيب التالي (زين،2011؛ محمود وآخرون،2011):

- **عنوان التقرير:**

يحب أن يكون للتقرير عنوان يفيد بأنه تقرير لمراجع الخارجي، بحيث يتوسط التقرير من أعلى عبارة "تقرير مراجع خارجي" لتميزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين، مثل مديري المشروع أو مجلس الإدارة أو المراجعين الآخرين الذين لا يتطلب عملهم الالتزام بمتطلبات السلوك المهني التي يلتزم بها المراجع الخارجي.

- **الجهة الموجه إليها التقرير:**

بمعنى أنه يجب أن يوجه التقرير إلى الفئة المعنية وفقاً لظروف عملية المراجعة والقوانين واللوائح، وعادةً ما يوجه تقرير المراجع الخارجي إما إلى المساهمين أو أصحاب الحصص أو المديرين أو أعضاء مجلس إدارة الشركة التي تمت مراجعة قوائمهم المالية.

- **الفقرة التمهيدية "الافتتاحية":**

وهي الفقرة الأولى في التقرير والتي تتضمن إشارة واضحة لكل من القوائم المالية التي تمت مراجعتها والفترة الزمنية التي تغطيها هذه القوائم، كما يجب أن يتضمن التقرير عبارة تفيد بأن إعداد القوائم المالية هي من مسئولية إدارة الشركة، وأن مسئولية المراجع تتمثل في إبداء الرأي عليها بناء على مراجعته لها.

- **فقرة النطاق:**

أي يجب أن يتضمن التقرير وصفاً لنطاق عملية المراجعة وذلك بتوضيح أن المراجعة قد تمت وفقاً لمعايير المراجعة، وتشير فقرة النطاق إلى تمكن المراجع من أداء الاجراءات التي يرى أنها ضرورية في ظل الظروف المحيطة، وأن عملية المراجعة قد خطط لها ونفذت للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، وهي تشمل وصف مختصر للعمل الذي قام به المراجع بالإضافة إلى ذلك يجب أن يتضمن التقرير في نهاية الفقرة عبارة تفيد أن عملية المراجعة تقدم أساساً معقولاً لإبداء الرأي حول القوائم المالية.

- **فقرة إبداء الرأي:**

يجب ان يتضمن التقرير رأياً صريحاً عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة عن المركز المالي ونتائج الأعمال وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وفي حدود القوانين واللوائح السارية.

- **تاريخ التقرير:**

يجب أن يؤرخ تقرير المراجع بتاريخ انتهاء عملية المراجعة وأن لا يكون هذا التاريخ سابق على تاريخ اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية، لأن مسئولية المراجع هي في الأصل إصدار تقرير عن القوائم المالية التي أعدتها وعرضتها الإدارة، واعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية يضع هذه القوائم في شكلها النهائي، ويوضح هذا التاريخ للقارئ أن المراجع قد أخذ في اعتباره تأثير الأحداث والمعاملات التي من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية والتي نمت إلى علمه حتى ذلك التاريخ.

- **عنوان المراجع :**

يجب أن يشار على الورقة التي كتب عليها التقرير اسم المدينة أو الموقع الذي يمثل مكان تواجد مكتب المراجع الذي يتحمل المسئولية عن عملية المراجعة.

- **توقيع المراجع :**

يجب أن يوقع التقرير باسم مكتب المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو كليهما على أن يقرن التقرير بذكر عبارة "محاسب قانوني" أو "مراجع خارجي".

وباعتبار أن هذه العناصر لتقرير المراجع الخارجي إلا أن تقرير المراجع قد يختلف من بلد لأخر من حيث الشكل والمضمون، وفيما يلي شكل ومحتوى تقرير المراجع غير المتحفظ (النظيف) النموذجي والذي أوصى به المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (اشتيوي،2008):

فلان وشركائه

محاسبون قانونيون

العنوان:

الهاتف:

الفاكس:

التاريخ / /

تقرير مراجع خارجي

إلي مساهمي شركة.....

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة.....كما هي في 12/31/.....وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها.

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها ، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية ، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلي تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وفي رأينا أن القوائم المالية تمثل بصورة عادلة المركز المالية للشركة.....كما هي في 12/31/.....ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

مكتب.....للمراجعة القانونية

التوقيع:.....

محاسب قانوني

شكل (2-1)

نموذج تقرير مراجع خارجي نظيف

2.6.2 المتطلبات المتعلقة بمحتوى التقرير:

تتمثل محتويات التقرير في المتطلبات الفنية لمحتوى كل من الفقرة التمهيدية، وفقرة النطاق، وفقرة إبداء الرأي، وذلك في ظل التقرير غير المتحفظ، (النظيف) وفيما يلي توضيح محتوى كل فقرة من فقرات التقرير وذلك على النحو التالي (الصبان وعلي،2002):

1. محتوى الفقرة التمهيدية:

والتي يمكن توضيحها من خلال نموذج الفقرة التمهيدية (الافتتاحية):

"لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة.....كما هي في 12/31/..... وكذا قائمتي الدخل والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي

من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها".

وبالنظر إلى نموذج الفقرة التمهيدية يتضح أنها تتضمن الإشارة إلى ما يلي (الشناوى،2003):

- الإشارة إلى أنه راجع ومعنى ذلك أنه قام بعملية مراجعة سوف تنتهي بإبداء الرأي أو عدم القدرة على إبداء الرأي وأسباب ذلك.
- الإشارة لمجال المراجعة والذي يشمل مراجعة كلاً من الميزانية أو قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وعلى الرغم من أنه لم يشير إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إلا أنه من المفترض دائماً أن مجال المراجعة يشتمل على هذه الإيضاحات.
- الإشارة إلى الفترة المحاسبية التي تعبر عنها القوائم المالية وبمعنى آخر فإن سنة المراجعة محل التكليف هي السنة المالية المنتهية في 12/31/.....
- الإشارة إلى اسم الشركة محل المراجعة، واسمها هنا شركة .....
- الإشارة إلى أن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية للشركة وترجع أهمية هذه الإشارة إلى أنها تحدد بوضوح مسئولية الإدارة عن القوائم المالية.
- الإشارة إلى أن مسئولية المراجع تنحصر في مراجعة القوائم المالية للشركة وإبداء الرأي الفني المحايد عليها بناءً على نتائج هذه المراجعة.

2. محتوى فقرة النطاق:

والذي يمكن توضيحه من خلال النموذج التالي:

"لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، كما تشمل أيضاً على تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلي تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا".

بالنظر للنموذج السابق يتضح أن فقرة النطاق تحتوي على ما يلي (محمود وآخرون،2011):

- أن عملية المراجعة تمت وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها.
- توضح عملية المراجعة قد خططت لها ونفذت للحصول على تأكيد معقول ومناسب عن مدى خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية.
- أن ما قام به المراجع من فحص قد تم على أساس اختباري للأدلة والمستندات المؤيدة للقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية بمعنى أن المراجعة هي مراجعة عينات.
- إن المراجع قد قام بتقييم ثلاثة أمور وهي السياسات والقواعد المحاسبية التي استخدمتها الإدارة في إعداد القوائم المالية، وكذلك التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة، وأخيراً سلامة عرض القوائم المالية.
- إن المراجع قد حصل على البيانات والإيضاحات التي يراها ضرورية لإتمام أداء عملية المراجعة.
- النص صراحة على أن المراجع يرى أن أعمال المراجعة التي قام بها تقدم أساساً مناسباً حسب حكمة المهني لإبداء الرأي عن القوائم المالية محل المراجعة.

3. محتوى فقرة إبداء الرأي:

وفيما يلي نموذج لفقرة إبداء الرأي:

"وفي رأينا أن القوائم المالية تمثل بصورة عادلة المركز المالي لشركة..... كما هي في 12/31/..... ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها ".

وبالنظر إلى نموذج الفقرة السابقة يتضح أن فقرة إبداء الرأي غير المتحفظ (النظيف) تحتوى على ما يلي (الشناوى،2003):

- الإشارة إلى إبداء المراجع لرأيه الفني المحايد.
- الإشارة إلى أنه يرى أن القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

3.6.2 متطلبات متعلقة بالنواحي الشكلية للتقرير:

هناك مجموعة من الاعتبارات الشكلية التي يجب مراعاتها من قبل المراجع فيما يخص التقرير وهي تتمثل فيما يلي (اشتيبوي،2008):

- أن تكون لغة التقرير واضحة وعباراته لا تحمل أكثر من معنى، والابتعاد عن الكلمات أو المفردات غير المفهومة.
- الابتعاد عن التزلف واستخدام عبارات الود والدعاية للشركة موضوع المراجعة.
- أن يكون التقرير مطبوعاً على الورق الخاص بالمراجع (قرطاسية المراجع).
- عدم بداية التقرير بالتحية وختامه بعبارات الاختتام التي تستخدم في الرسائل العادية.

وبالإضافة للمتطلبات السابقة يمكن إضافة ضرورة اشتمال التقرير على البيانات التي يتطلبها قانون الشركات أو أية قوانين أخرى محلية سارية وكذلك نظام الشركة (زين،2011).

7.2 أنواع أو أشكال تقارير المراجع الخارجي:

يختلف رأي المراجع في القوائم المالية التي قام بمراجعتها تبعاً لاختلاف نتائج عملية الفحص والتحقق، وما يتطلبه من ضرورة للحصول على الأدلة والإثباتات والبراهين اللازمة للحكم على مدى عدالة هذه القوائم، مما يعني وجود أنواع من تقارير إبداء الرأي بما يتفق كل منها مع الأحكام الشخصية للمراجع والتي توصل إليها بخصوص مدى عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة قيد المراجعة.

وفي هذا المجال فقد جرى العرف على إصدار أربعة أنواع من الآراء في تقرير المراجع وهي (عبدالله، 2012؛ اشتيوي،2008):

1.7.2 التقرير غير المتحفظ (النظيف):

وهو ذلك التقرير الذي يتضمن رأي نظيف أو غير متحفظ، ويعتبر من أفضل أنواع التقارير من وجهة نظر العميل (الشركة قيد المراجعة)، حيث يبدي فيه المراجع رأياً خالياً من التحفظات عن القوائم المالية الخاصة بالشركة محل المراجعة.

وعادة ما يقوم المراجع بإصدار التقرير النظيف عن القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها إذا ما توافرت الشروط التالية جميعها (عطاالله، 2000):

- أن عملية المراجعة قد نفذت بحيث يمكن للمراجع أن يكون مطمئناً بأن جميع معايير تنفيذ العمل الميداني قد تم الالتزام بها.
- أن معايير المراجعة المتعارف عليها قد اتبعت في كل مراحل عملية المراجعة.

- أن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تتماثل مع تلك المبادئ التي استخدمت عند إعداد القوائم المالية الخاصة بالفترة السابقة.
- أن هناك إفصاح تام لكافة المعلومات والبيانات الهامة وذلك في شكل ملاحظات أو إيضاحات.
- أنه قد تم الالتزام في إعداد القوائم المالية بالمتطلبات والشروط القانونية التي تخضع لها.

فإذا توفرت جميع هذه الشروط يصدر المراجع تقريره النظيف الذي يتكون من ثلاث فقرات: الأولى هي الفقرة التمهيدية والفقرة الثانية تغطي نطاق عملية المراجعة أما الفقرة الثالثة فتغطي الرأي الناجم عن عملية المراجعة، وفي هذه الحالة سيظهر التقرير كما هو في الشكل السابق (2-1).

إلا أن هناك بعض الحالات التي تستدعي التعديل في التقرير النظيف بإضافة فقرة تفسيرية لفقرة إبداء الرأي، ومن الأمثلة على هذه الحالات ما يلي(أرينز ولوبك،2002):

- أن القوائم المالية تضمنت انحرافاً عن مبدأ محاسبي معلن عن إتباعه حتى لا تصبح القوائم المالية مضللة.
- أن القوائم المالية قد تتأثر بحالات عدم تأكد مرتبطة بأحداث مستقبلية ولا يمكن للمراجع تقدير نتائجها بشكل مناسب في تاريخ إعداد التقرير.
- أن هناك ظروفاً معينة مرتبطة بالتقرير عن القوائم المالية ومن ذلك أن يكون مراجعاً آخر قد قام بإعداد تقرير المراجعة عن القوائم المالية الخاصة بالسنة السابقة.
- أن هناك شك أساسي في مقدرة الشركة على الاستمرار طبقاً لفرض الاستمرارية.
- في حالة عدم الثبات في إتباع المبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

وفي معظم حالات المراجعة، غالباً ما يقوم المراجع الخارجي بإصدار رأي غير متحفظ في تقريره إلا في بعض الحالات التي تتطلب إصدار رأي بخلاف الرأي غير المتحفظ والتي سوف يتم الإشارة إليها فيما بعد، وغالباً ما يتم النظر إلي الرأي المتحفظ من قبل المستخدمين على أنه يمثل أخبار سيئة عن الشركة محل التقرير والتي يصدر عنها مثل هذا الرأي، والعكس صحيح، حيث ينظر المستخدمون إلي الرأي غير المتحفظ على أنه من الأخبار الجيدة عن الشركة محل التقرير (الدويري،2009).

2.7.2 التقرير المتحفظ:

في بعض الحالات ونتيجة لظروف معينة قد يجد المراجع نفسه بأنه لا يستطيع إصدار تقرير نظيف بدون تحفظ، والرأي الذي يتوصل إليه المراجع لا يتم عادة بمعزل عن إدارة الشركة حيث يتناقش ويتحاور مع إدارة الشركة في كافة الأمور التي تستدعي امتناعه عن إصدار تقرير نظيف، وإذا اقتنع المراجع بأن القوائم المالية قيد المراجعة أو طبيعة عملية المراجعة ذاتها لا تمكنه من إصدار تقرير نظيف فإن عليه في هذا الحال أن يتخذ الإجراء المناسب.

وهناك كثير من الظروف والأحوال التي تواجه المراجع تمنعه من إصدار تقرير نظيف (بدون تحفظ) ومنها على سبيل المثال ما يلي(جربوع وأبومعمر،2005):

- عدم إتباع الشركة للمبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً، وإصرارها على موقفها فيما يتعلق بهذا الأمر، ويجد المراجع أن هناك تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية نتيجة عدم إتباع الشركة للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- عدم تطبيق إدارة الشركة الطرق المحاسبية بطريقة متجانسة من فترة إلى أخرى، وإصرارها على هذا التغيير دون موافقة المراجع وعدم وجود مبرر منطقي ومقبول يسمح بهذا التغيير.
- وجود قيود مفروضة على عمل المراجع بواسطة إدارة الشركة مثل عدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الحصول على مصادقات من العملاء المدينين بصحة أرصدتهم لدى الشركة.
- وجود أحداث مستقبلية قد تؤثر على المركز المالي ونتيجة النشاط مثل رفع دعاوى قضائية ضد الشركة قيد المراجعة.
- أحد الأحداث التي يجب أخذها بعين الاعتبار هو استمرار الشركة في القيام بأعمالها الاعتيادية خلال الفترة القادمة والتي يجب أن لا تزيد عن سنة من تاريخ التوقيع على القوائم المالية قيد المراجعة، باعتبار أن فرض الاستمرارية في الأعمال هو أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد وتجهيز القوائم المالية، فإذا شك المراجع في عدم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية للفترة القادمة عليه أن يشير إلى ذلك في تقريره.
- في حال مراجعة بعض القوائم المالية من قبل زميل آخر عادة يمتنع المراجع الرئيسي عن إبداء الرأي عليها لأنها ليست من ضمن مسؤولياته.

وعادةً ما يتم إصدار الرأي المتحفظ عندما يرى أو يقرر المراجع بأنه من غير المناسب إصدار رأي نظيف بدون تحفظ، بحيث لا يؤثر عليه عدم الاتفاق مع الإدارة أو تحديد نطاق عملية المراجعة بشكل جوهري وشامل لدرجة تتطلب إصدار رأي سلبي أو الامتناع عن إبداء الرأي.

ويذكر المراجع رأيه في التقرير بأن القوائم المالية لشركة معينة تمثل بصورة عادلة الوضع المالي ونتائج الأعمال مع ذكره لبعض التحفظات، وعادة ما يسبق المراجع رأيه بكلمة "فيما عدا" أو "باستثناء" وذلك في فقرة إبداء الرأي، على أن يذكر المراجع تحفظاته في فقرة إيضاحية تأتي بين فقرة النطاق وفقرة إبداء الرأي، وفي هذه الحالة يكون شكل ومحتوى التقرير كما يلي (عبدالله، 2012):

تقرير مراجع خارجي

الفقرة التمهيدية: بدون تعديل.

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة.....كما هي في 12/31/..... وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها .

فقرة النطاق:

باستثناء ما هو وارد في الفقرة التالية فقد تمت عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية ، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلي تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الفقرة الإيضاحية :

لم نتمكن من حضور وملاحظة الجرد الفعلي للمخزون والبالغ ..... كما في 12/31/..... نظراً لأن ذلك التاريخ كان سابقاً للوقت الذي تم فيه تكليفنا لمراجعة حسابات الشركة، غير أننا قمنا بالإجراءات البديلة للتحقق من هذا البند.

فقرة إبداء الرأي:

باستثناء ما ورد في الفقرة السابقة ، ففي رأينا أن القوائم المالية تمثل بعدالة المركز المالي للشركة..... كما هو في 12/31/.....ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

شكل (2-2)

نموذج تقرير مراجع خارجي متحفظ

وبصفة عامة يمكن النظر إلى التقارير المتحفظة للمراجعين على أنها مؤشر بأن القوائم المالية للشركة غير نظيفة نسبياً، لهذا قد يكون لمثل هذه التقارير المتحفظة محتوى معلوماتي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية مما يؤثر على مدى تفهمهم وإدراكهم واستخدامهم لهذه القوائم، حيث يقوم المراجع من خلال التقارير (المتحفظة) بإرسال رسالة لمستخدمي القوائم يعبر فيها عن وجود شك في حسابات الشركة محل المراجعة، وأن تلك التحفظات تعكس بأنه قد تم تحذير مستخدمي القوائم المالية من وجود مخاطرة حول الشركة محل التقرير (الدويري،2009).

3.7.2 التقرير العكسي (السلبي):

وهو ذلك التقرير الذي يرى فيه المراجع بأن القوائم المالية في مجموعها لا تعطي الصورة الصادقة أو العادلة عن حقيقية المركز المالي ولا نتائج أعمال الشركة خلال الفترة التي تم مراجعتها.

وتوضح الممارسة المهنية بأن التقرير برأي معاكس يمثل حالة نادرة الحدوث لما له من آثار سلبية على الشركة، خاصة إذا كانت مدرجة في سوق الأوراق المالية، وعليه فإن المراجع قد يكون مضطراً لإبداء رأي معاكس في الحالات التالية (لطفي،2007):

- إذا كان الخلاف بينه وبين إدارة الشركة بشأن السياسات المحاسبية المختارة أو طرق تطبيقها أو مدى كفاية الإفصاح عنها، كبيراً ويعتبره مؤثراً على القوائم المالية.
- إذا خلص من مراجعته للقوائم المالية أنها مضللة وأن التحريف كان جوهرياً، خاصةً إذا كان لهذا التقرير أثر سلبي على استمرارية الشركة محل المراجعة، فلابد من تأييد المراجع لهذا الرأي بالحصول على الأدلة الكافية لذلك، وأن يفصح في فقرة مستقلة تسبق فقرة الرأي عن الأسباب الرئيسية لهذا الرأي.

والشكل التالي يوضح محتوى التقرير المعاكس أو السلبي(أرينز ولوبك،2002):

تقرير مراجع خارجي

الفقرة التمهيدية: بدون تعديل.

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة..... كما هي في 12/31/.....وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها.

فقرة النطاق: بدون تعديل.

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها ، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلي تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الفقرة الإيضاحية:

لقد ثبت لنا بالدليل القاطع أن إدارة الشركة لم تقم بجرد فعلي لمخزون البضاعة في 12/31/..... وقامت بتقييم هذا المخزون دفترياً، مما أدى إلى زيادة قيمته المفصح عنها بالقوائم المالية المرفقة بمبلغ..... وترتب على ذلك زيادة مجمل الربح ومن ثم صافي الربح وأيضاً حقوق الملاك بنفس المبلغ، أضف إلى ذلك أن الشركة لم ترفق بالقوائم المالية الإيضاحات المتممة لها، مما جعل الإفصاح غير كافي، وأيضاً بالغت الشركة في عبء إهلاك الأصول الثابتة بمبلغ..... مما أدى إلى نقص صافي الربح وزيادة مخصص ونقص حقوق الملاك بنفس المبلغ.

فقرة إبداء الرأي:

نظراً لجوهرية الأمور المبينة في الفقرة السابقة، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه لا تمثل بعدالة المركز المالي للشركة في 12/31/..... ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

شكل (2-3)

نموذج تقرير مراجع خارجي سلبي

4.7.2 عدم إبداء الرأي (الامتناع عن إبداء الرأي):

وهو ذلك التقرير الذي يمتنع فيه المراجع عن إبداء رأيه وذلك في الأحوال التي لا يتمكن فيها المراجع من تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى بضرورة استخدامها للحصول على الأدلة والبراهين اللازمة لإبداء رأيه في القوائم المالية، ويذكر في فقرة إبداء الرأي بأنه لا يستطيع إعطاء رأيه على تلك القوائم، على أن يذكر في فقرة مستقلة جميع الأسباب التي جعلته يمتنع عن رأيه.

وقد ذكر البعض أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم إبداء الرأي تتمثل في النقاط التالية (عبدالله، 2012) :

- وجود قيود على عملية المراجعة بدرجة لا يتمكن المراجع من تكوين رأيه حول عدالة القوائم المالية.

- وجود أحداث محتملة غير مؤكدة بحيث تكون من الجسامة والأهمية لدرجة عدم القدرة على تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية.
- نقص أو فقدان استقلالية المراجع الخارجي.

وفي العادة يتضمن تقرير عدم إبداء الرأي ثلاث فقرات، ومع افتراض مثال لتقرير عدم إبداء الرأي بسبب وجود قيود علي نطاق المراجعة وكان لها تأثير كبير في هذه الحالة يكون شكل التقرير على النحو التالي (عبدالله، 2012):

تقرير مراجع خارجي

تعدل الفقرة التمهيدية كما يلي:

لقد تم تكليفنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة..... كما تظهر في 12/31/..... وقائمة الدخل عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، إن هذه القوائم هي مسؤولية إدارة الشركة.

حيث تم حذف عبارة (وأن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية..... باعتبار أن المراجع سوف لن يبدي رأياً في هذا النوع من التقارير، كما سوف يتم حذف فقرة النطاق طالما لم يقم المراجع الخارجي بالمراجعة**)**.

الفقرة الإيضاحية: والتي يبين فيها المراجع الأسباب التي أدت إلي عدم إبداء الرأي.

لم تقم الشركة بجرد المخزون والظاهر في القوائم المالية المرفقة بمبلغ.....كما في12/31/..... وكذلك لم نتمكن من الحصول على مصادقات من عملاء الشركة، كما إنه لا توجد أدلة تدعم تكلفة الآلات والمعدات المشتراة قبل السنة المالية المنتهية في 12/31/..... هذا وأن طبيعة سجلات الشركة لا تمكن من تطبيق إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من المخزون والمدينون والآلات والمعدات.

فقرة حجب الرأي: وهي التي يبين فيها المراجع امتناعه عن إبداء الرأي.

وحيث أنه لم يتم جرد المخزون وأننا لم نتمكن من تطبيق إجراءات المراجعة الأخرى بخصوص تحديد قيمة المخزون والتأكد من أرصدة المدينين وتكلفة الآلات والمعدات، فإن نطاق عملنا لم يكن كافياً لإبداء الرأي حول هذه القوائم المالية، ولهذا فإننا نمتنع عن إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية المرفقة.

شكل (2-4)

نموذج تقرير مراجع خارجي بدون رأي

وبناءً على ما سبق من عرض لأنواع الآراء التي يمكن أن يدلي بها المراجع الخارجي في تقريره الذي يعده عن مدى عدالة المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة محل المراجعة، يتضح أن بعض الظروف قد تستدعي عدم إبداء المراجع لرأي نظيف علي القوائم المالية للشركة محل المراجعة.

وبالتالي فإن المراجع قد يصدر تقريره إما برأي متحفظ أو برأي عكسي أو أن يمتنع عن إبداء الرأي وعملية الاختيار ما بين أي نوع من تلك التقارير التي لها نفس الأسباب تعتمد اعتماداً كبيراً على الأهمية النسبية للسبب وكذلك على الحكم الشخصي للمراجع وفقاً لعنايته المهنية والعلمية.

ويمكن تلخيص مدى تأثير الأهمية النسبية في نوع التقرير الذي يصدره المراجع على القوائم المالية التي تمت مراجعتها حيث يوضح الشكل (2-5) العلاقة بين أنواع التقارير باستثناء التقرير النظيف (اشتيوي،2008):

الأسباب	تقرير تحفظي	تقرير سالب	تقرير عدم إبداء الرأي
1. عدم الثبات.	/		
2. مخالفة المبادئ المحاسبية.	/.....◄	/	
3. الافصاح غير الكامل.	/.....◄	/	
4. وجود قيود على نطاق المراجعة.	/.....◄	/	
5. أحداث محتملة غير مؤكدة.	/.....◄	/	
(.....◄ تشير إلى زيادة الأهمية النسبية للسبب)			

شكل(2-5)

العلاقة بين أنواع التقارير والأسباب المؤدية لإصدارها

ونشير هنا إلى أهمية موضوع الاهمية النسبية والتقدير الشخصي للمراجع اللذين يتحكما في تحديد نوع التقرير الذي يجب على المراجع إصداره، وأنه لا توجد قاعدة عامة تحدد ما إذا كان عنصراً معيناً يعد مهماً نسبياً أو غير مهم، وأن الأمر متروك للأحكام الشخصية والمهنية للمراجع التي تتأثر بدورها بطبيعة المخالفات وبحجم الشركة وبغيرها من العوامل حيث أنه ما يعد هاماً في شركة صغيرة ليس له أهمية في شركة كبيرة، كما أن طبيعة العنصر وقيمته المادية له وزن عند تقدير الأهمية النسبية من قبل المراجع (البديوي وشحاته،2003).

8.2 محددات القدرة على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي:

يُعد المحتوى المعلوماتي الذي يُلخصه تقرير المراجع الخارجي مصدر للمعلومات التي يُعتمد عليها في اتخاذ العديد من القرارات، ولكي يدرك المستخدمين المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي يجب أن يتوافر في هذه المعلومات مجموعة من المحددات التي تحقق منفعتها وتسمح بإدراك المستخدمين لها، حيث يظهر أثر ذلك الإدراك من خلال التأثير على

سلوك المستخدمين في اتخاذهم لتلك القرارات، وبناءً على ذلك فإن هناك مجموعة من المحددات التي تحدد المحتوى المعلوماتي لتلك التقارير، ومنها ما يلي (القحطاني، 2010؛ علي،2006؛ محمد،1995):

1.8.2 إدراك مستخدمي التقرير للمنفعة التي يحققها لهم التقرير من عدمه:

يمثل الإدراك إلمام أي شخص بشيء معين ، حيث يتأثر الإدراك بمجموعة من العوامل السلوكية التي تفسر لماذا يدرك البعض حدث أو أحداث معينة ولا يستطيع البعض الآخر إدراك هذه الأحداث، أو لماذا تكون المعلومات هامة لشخص ما ولا تكون على نفس الدرجة من الأهمية بالنسبة لشخص آخر في نفس الظروف، وهي بذلك تفسر لماذا يدرك بعض متخذي القرارات أهمية تقرير المراجع الخارجي وتأثيره على قراراتهم، و لماذا لا يدركه البعض الأخر.

كما تتجلى أهمية إدراك مستخدمي تقرير المراجع الخارجي للمنفعة المحققة من التقرير باعتباره ملخصاً لعمليات المراجعة، وباعتبار أن إدراك منفعة التقرير يمثل محدداً هاماً من محددات قدرة المستخدم على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجع الخارجي، ويرجع ذلك في أن عدم إدراك هؤلاء المستخدمين لمنفعة التقرير والمعلومات الواردة به يؤدي إلى إهمالهم لذلك التقرير، وبالتالي عدم الاعتماد عليه للوقوف على حقيقة المركز المالي للشركة قيد المراجعة، ومن ثم اتخاذ قراراتهم بناءً على القوائم المالية والتقارير التي تصدرها الشركة قيد المراجعة، والتي قد يكون بها أخطاء تؤدي في النهاية إلي اتخاذ قرارات خاطئة (محمد،1994).

2.8.2 تناسب أسلوب الصياغة مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته:

لقد تعرض تقرير المراجع خلال مراحل متعاقبة لانتقادات عديدة باعتباره يُصاغ في قالب مهني لا يفهمه إلا المتخصصون و لا يتناسب أسلوب صياغته مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته.

لذلك تعمل المنظمات المهنية في كافة الدول على إصدار التشريعات والمعايير المهنية التي تهتم بالتقرير وأسلوب صياغته، وباعتبار أن أسلوب الصياغة يُعد محدداً هاماً للإدراك حيث أن وجود صياغة واضحة لمحتوى التقرير تعني قدرة أفضل لدى المستخدم على إدراك محتواه المعلوماتي والعكس صحيح (إبراهيم،2005).

3.8.2 الوضوح وسهولة الفهم:

يُعتبر التقرير واضحاً وسهل الفهم إذا كان ذا معنى بالنسبة للشخص القارئ له، ويتحقق ذلك إذا أخذ التقرير في اعتباره خصائص الفهم والذكاء والاستيعاب بالنسبة للمستخدمين له، باعتبارهم يختلفون في قدراتهم العقلية، لذلك كلما كانت محتويات التقرير واضحة كلما كان من السهل على المستخدمين تفهمها وتحليل نتائجها، كما يرتبط محدد الوضوح أيضاً بوجود شرح وتفسير للرأي الوارد بتقرير المراجع الخارجي حتى يسهل فهمه، فكلما كان التقرير واضحاً وسهل الفهم كلما كان المستخدم قادراً على إدراك محتواه المعلوماتي ويُؤثر في سلوكه والعكس صحيح (علي،2006).

4.8.2 وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن تقرير المراجع الخارجي:

تتمثل مدخلات المعلومات لاتخاذ القرارات إما في مدخلات رئيسية أو مدخلات بديلة تحل محل المدخلات الرئيسية وذلك في حالة صعوبة الحصول على المدخلات الرئيسية أو صعوبة فهم محتوياتها وكيفية استخدامها أو زيادة تكلفة الحصول عليها.

وبالتالي فإن المعلومات البديلة عن تقرير المراجع الخارجي تتمثل في القوائم والكشوف التحليلية التي تُرفق بقائمة المركز المالي وقائمة الدخل أو البيانات المختلفة التي يمكن الحصول عليها من الإدارات المختلفة للشركة مثل إدارة التكاليف، إدارة الإنتاج، إدارة الموازنات، إدارة المراجعة الداخلية، كما يعتمد المستخدمون على المعلومات الاقتصادية العامة التي تُنشر عبر شبكة الإنترنت (باشيخ،2006).

5.8.2 الملاءمة:

ويقصد بها مدى ملاءمة المعلومات وقدرتها على مساعدة مستخدميها لاتخاذ القرارات، ولكي تكون معلومات المراجعة ملائمة لاتخاذ القرارات لابد أن توفر معلومات عن سلامة وصحة الأرقام الواردة بالحسابات والقوائم المالية المختلفة لمتخذي القرارات (القحطاني، 2010).

وقد أوضحت جمعية المحاسبة الأمريكية (A.A.A) أن من ضمن نواحي الاستفادة من مراجعة القوائم المالية أن المعلومات التي تم مراجعتها يمكن أن تُعطي أساساً اقتصادياً لصانعي القرارات، مما يعنى أن المعلومات التي تمت مراجعتها يجب أن تعطي خلفية

لمستخدميها عن الوضع الاقتصادي للشركة حتى تساعدهم على اتخاذ قراراتهم وبذلك تكون المعلومات ملائمة للاستخدام (محمد،1995).

كما عرَّف مجلس معايير المحاسبة المالية (F.A.S.B) الملاءمة على أنها "مدى ارتباط المعلومات المحاسبية بالغرض الذي أُعدت من أجله أو بالنتيجة التي يرغب مستخدمي القوائم المالية في تحقيقها"؛ وطبقاً لرأي المجلس فإن ملاءمة المعلومات تتحدد بمدى مساعدة تلك المعلومات لمستخدميها في تكوين الرأي واتخاذ القرارات (محمد، 57:1995).

ويرى المجلس أيضاً أن المقصود بمعيار الملاءمة هو "قدرة المعلومات على أحداث اختلاف في القرار من خلال مساعدة المستخدمين في أعداد التنبؤات أو تصحيح التوقعات" (علي، 56:1992).

6.8.2 التوقيت المناسب:

يُعتبر عنصر التوقيت من أهم المحددات المستخدمة لتقييم نظم المعلومات، حيث يعتبر وصول المعلومات لمتخذ القرار لحل مشكلة ما بعد وصوله لحل لها اعتماداً على معلومات بديلة يُفقدها قيمتها أو منفعتها ويُزيد من منفعة المعلومات البديلة التي تم الاعتماد عليها، وبذلك فإن منفعة المعلومات تزداد كلما قُدمت إلى مستخدميها في التوقيت المناسب وتنخفض أو تنعدم إذا قُدمت إليهم بعد هذا التوقيت المناسب (القحطاني،2010).

لذلك يعتبر ظهور القوائم والتقارير المالية في التوقيت المناسب شرطاً هاماً لتحقيق منفعتها بالنسبة لمستخدميها، كما أشار مجلس معايير المحاسبة (F.A.S.B) أن ظهور القوائم و التقارير المالية في التوقيت المناسب يُعتبر أحد أهداف المحاسبة، فوصول معلومات المراجعة وتقريرها إلى المستخدمين في التوقيت المناسب والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات يزيد من منفعة تلك المعلومات وهو ما يعني ضمنياً قدرة المستخدمين على إدراك المحتوى المعلوماتي للتقرير (عطية،1999).

7.8.2 الدقة:

تُعتبر الدقة من أهم المحددات المستخدمة في تقييم المعلومات، ولعل السبب يرجع إلى أن عدم دقة المعلومات يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة، وبذلك تُصبح تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من منفعتها، وبالتالي لا يوجد مبرر للحصول على تلك المعلومات، وفي ذلك فقد أكد سرايا (248:1990) "على أهمية عنصر الدقة كأحد محددات لأي نظام معلومات

وذلك لما يترتب عليه من اتخاذ قرارات هامة، الأمر الذي يجعل من خاصية الدقة عاملاً هاماً ورئيسياً لإنتاج معلومات محاسبية سليمة وفعالة".

وبناءً عليه فإن المعلومات الدقيقة هي التي تُوضح الواقع الفعلي بدون أخطاء أو غموض أو تعارض أو تناقض، ففي مجال معلومات المراجعة توافر عنصر الدقة في تلك المعلومات يعني أنها تُوفر لمستخدميها متطلباتهم بالنسبة للقوائم المالية بصورة خالية من الأخطاء والغموض والتعارض والتناقض بحيث تُسهل لهم عملية اتخاذ القرارات بصورة سليمة (السماحى،1993).

وبالتالي يجب على المراجع الخارجي أن يتحرى الدقة عند إبداء رأيه الفني في مدى صدق وعدالة القوائم المالية المنشورة للوحدة، وأن يُراعى احتياجات المستخدمين بأن تكون محتويات التقرير في حدود الإجمال والتفصيل المناسبين لاحتياجات المستخدم؛ ولذلك يجب أن تكون الغاية المنشودة للمراجع عند إعداده لمحتوى تقرير المراجعة هي تحرى الدقة حيث إنها تزيد من ثقة المستخدمين في تقرير المراجع الخارجي وإدراك أفضل لمحتواه ، ومن ثم زيادة الطلب على خدمات المراجعة (عطية،1999).

8.8.2 الموضوعية:

يُقصد بالموضوعية بصفة عامة البعد عن التحيز، أما بخصوص موضوعية معلومات المراجعة فإنها تعني أن يكون المراجع الخارجي عند إبداء رأيه الفني عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية غير متحيز في ذلك الرأي لأي من الأطراف المتصلة بتلك القوائم (الأسود،2011).

ويرى محمد (1995) أنه نظراً لتنوع الجهات المهتمة بالقوائم المالية واختلاف احتياجاتها وتباين أهدافها من وراء استخدام المعلومات الواردة بالقوائم المالية فإن خاصية عدم التحيز أو الموضوعية تتطلب أن يُراعى عند إعداد القوائم المالية خدمة كافة المستخدمين، وعليه فإن عدم مراعاة الموضوعية في معلومات المراجعة قد يُؤدي إلى أن تُصبح المعلومات غير دقيقة وبالتالي تكون غير ذات جدوى في اتخاذ القرارات مما قد يُقلل الطلب على خدمات المراجعة.

وبالنسبة للمراجع الخارجي فإن الموضوعية تتأثر بمدى استقلاليته عن الإدارة باعتبار أن ذلك يُتيح له الفرصة للتعبير عن رأيه بالنسبة للوضع الحالي للشركة محل المراجعة وسلامة تصرفات الإدارة دون تحيز ودون أن تكون هناك فرص من قبل الإدارة للتأثير على المراجع.

ويلاحظ أن الموضوعية كمحدد من محددات منفعة عملية المراجعة تُؤثر على باقي المحددات السابق التحدث عنها، فتحيز المراجع الخارجي لأي من الأطراف المستخدمة أو المستفيدة من تقريره يجعل المعلومات الواردة مشكوك في دقتها، وبالتالي غير ملائمة للاستخدام بواسطة الأطراف الأخرى (الأسود،2011).

9.8.2 وجود أو عدم وجود تحفظات بتقرير المراجع الخارجي:

ويُقصد به الرأي الذي يُبديه المراجع الخارجي في تقريره، وقد يكون هذا الرأي نظيفاً (أي بدون تحفظات) أو رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً، كما قد يمتنع المراجع في ظروف معينة عن إبداء الرأي لعدم تمكنه من التوصل لرأي عن مدى سلامة وعدالة عرض القوائم المالية.

وعليه فإن نوع الرأي الوارد بتقرير المراجع الخارجي قد يكون سبباً من أسباب تغيير المراجع، وبالتالي فهو عامل مؤثر في منفعة عملية المراجعة من وجهة نظر كل من الشركة قيد المراجعة من ناحية ومستخدمي القوائم المالية وتقرير المراجعة من ناحية أخرى (زهران،1996).

10.8.2 صعوبة الظروف التي تتخذ فيها القرارات نتيجة عدم التأكد:

عادةً ما يتعامل متخذ القرار مع ثلاث حالات لاتخاذ القرار، وهي حالة التأكد التام، وحالة المخاطرة، وحالة عدم التأكد، وأن أكثر القرارات تُتخذ بطريقة غير روتينية وفي ظروف متغيرة قد يصعب التنبؤ بها، ويكون ذلك نتيجة لعدم استقرار الظروف البيئية التي تحيط بالشركة قيد المراجعة وبالتالي فإن الحصول على المعلومات يجب أن يعكس شرطاً ضرورياً وهو محاولة أن يتكيف ناتج القرارات مع الظروف المستقبلية (الششيني،2008).

ولذلك فإن تقرير المراجع الخارجي قد يوفر نوعاً من المعلومات عن الوضع المالي للشركة مما يُساعد في تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستخدمين، باعتبار أن تلك المعلومات قد تُساعد مستخدميها على تكوين تنبؤات أقرب إلى الصحة في ظل الظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار.

11.8.2 مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي:

تأتي الثقة في تقرير المراجع الخارجي من الثقة في المراجع واستقلاليته، وضمان بذله للعناية المهنية الواجبة، لذلك عملت المنظمات المهنية ذات العلاقة على إصدار مجموعة المعايير التي تتعلق بشخص المراجع بحيث يُصبح توافرها مطلباً في من يمارس المهنة،

وتتمثل هذه المعايير في: توافر التأهيل العلمي والعملي، الاستقلال والحياد، وبذل المراجع العناية المهنية الواجبة.

وبالتالي فإذا توافرت تلك المعايير في شخص المراجع خاصة معيار الاستقلال، تزداد ثقة المستخدمين في التقرير بناءً على الثقة في المراجع الخارجي.

وينعكس توافر الثقة في قدرة مستخدمي القوائم المالية على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي من خلال الاعتماد على التقرير في اتخاذ القرارات بناءً على الثقة في التقرير، وإذا انعدمت تلك الثقة، فلا يعتمد عليه المستخدم عند اتخاذه القرار، مما يعني ضمناً إدراكاً سالباً لمحتوى التقرير والعكس صحيح (عطية،1999).

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل عرض المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وما يتضمنه من معلومات تعتبر الأساس لمصداقية القوائم المالية ومنح الثقة التي يمكن أن تمتد إلى مستخدمين تلك القوائم، وذلك من خلال ما يتخذونه من قرارات تتوقف فعاليتها على مدى الإدراك والفهم الصحيح للمعاني والرسائل المحولة من خلال تقرير المراجع الخارجي، وأن قيمة تلك المعلومات تختلف باختلاف المستخدمين لها هذا من جانب، ومن جانب أخر فإنها تختلف باختلاف نوع القرار الذي تستخدم فيه تلك المعلومات، كما تطرق الفصل إلى عرض لمفهوم تقرير المراجع الخارجي وأهميته، ومعايير إعداده بالإضافة إلى المتطلبات المهنية المتعلقة بإعداد التقرير من حيث عناصره ومحتواه والنواحي الشكلية له، كما تناول أنواع أو أشكال تقارير المراجع الخارجي من حيث كونه تقرير (نظيف ـ متحفظ ـ سلبي ـ الامتناع عن إبداء الرأي)، وتوضيح العلاقة بين هذه الأنواع والأسباب التي أدت إلى إصدارها، وكذلك عرض محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع والتي من أهمها مدى إدراك مستخدمين التقرير للمنفعة التي يحققها من عدمه، ومدى تناسب أسلوب صياغة التقرير مع مستوى معرفة المستخدمين وخبرتهم، ووضوح وسهولة فهم التقرير، وما إذا كان هناك معلومات بديلة عن تقرير المراجع الخارجي، وملائمة المعلومات الواردة بالتقرير، والتوقيت المناسب للتقرير، وما إذا كان هناك تحفظات بالتقرير من عدمها، وكذلك الصعوبات التي تتخذ فيها القرارات نتيجة عدم التأكد، وأخيراً مدى توافر الموضوعية والدقة والثقة في تقرير المراجع الخارجي.

وبالتالي فإن الفصل الثالث سوف يتناول الإطار النظري للائتمان المصرفي بالمصارف التجارية وعلاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرارات منح الائتمان.

الفصل الثالث

الإطار النظري للائتمان المصرفي

1.3 مقدمة:

تمثل المصارف التجارية مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية بما لها من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة، كما تمثل المصارف التجارية حلقة تتفاعل داخلها كافة مجالات النشاط الاقتصادي (السيسي، 2003).

فكلما زادت وتطورت هذه الانشطة زادت تبعاً لذلك حسابات المصارف وتعددت خدماتها، وبالتالي ازدادت أهمية المصارف التجارية والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الاقتصادية وفي تطور وتقدم الدول من خلال قيامها باستقبال الأموال من المستثمرين والمدخرين وإعادة استثمارها في تمويل المشاريع الإنتاجية أو الخدمية عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة في شكل قروض قصير أو متوسط أو طويل الأجل لتمويل تلك المشاريع معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع وعلى موارد أخرى داخلية وذاتية تتمثل في الاحتياطيات والمخصصات وأرباح السنوات السابقة؛ كما تعتبر المصارف التجارية أداة من أدوات الاستثمار التي تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، فهي تمثل إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، حيث أصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي للدولة، ولعل الكثير من مظاهر التطور الذي تشهده الاقتصاديات المختلفة إنما يرجع في جوهره للخدمات المتعددة التي تقدمها المصارف التجارية والتي لا يستغني عنها الأفراد والمؤسسات الحديثة كالخدمات المالية والائتمانية بل تعتبر ضرورة لدعم بقائها واستمرارها (السيسي، 2003).

حيث تعتبر المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بتقديم العديد من الخدمات المصرفية للأفراد والمؤسسات، ولعل من أهم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية الائتمان المصرفي والذي يعتبر من أهم وأخطر القرارات التي تتخذها المصارف التجارية، فمن اليسير أن يتحصل المصرف على الودائع إلا أنه من الصعب القيام بعملية منح الائتمان ثم استرداده، باعتبار أن عملية منح الائتمان تمثل تنازل المصرف عن جزء من الموارد المالية المتاحة لديه بهدف تحقيق عائد، لأنها عادةً ما تكون مصحوب بمخاطر عدم القدرة على السداد، وللحد من تلك المخاطر وتحقيق العائد المرغوب يتطلب ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في منح الائتمان من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالشركة طالبة

الائتمان، بهدف تدنية المخاطر وتقليل حالات عدم التأكد من خلال الحصول على مؤشرات للحكم على قدرة الشركة على سداد الائتمان، ومما لا شك فيه يعتبر مانحي الائتمان أحد مستخدمي القوائم المالية وما تحتوي عليه من معلومات باعتبار أنها تُعد المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم؛ ولزيادة الاهتمام بمصداقية المعلومات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان كان لابد من وجود جهة مستقلة تقوم بعملية التأكيد على صحة ودقة المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركات طالبة الائتمان، هذه الجهة تتمثل في المراجع الخارجي وهو الذي يضفي المشروعية على المعلومات الواردة بتلك القوائم، وباعتبار أن تقريره يمثل حلقة الوصل بين المستخدمين للمعلومات (مانحي الائتمان) والشركة التي صدر عنها تقرير المراجع الخارجي (لطفي،2009).

وبناءً على ما تقدم فإن هذا الفصل سوف يتناول المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي من خلال عرض لمفهوم المصارف التجارية وكذلك مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه والعوامل التي من الممكن أن تؤثر في منحه ومراحل المنح والمعلومات الائتمانية اللازمة للمنح والمخاطر المصاحبة لعملية المنح، ووسائل الحد منها وأخيراً علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرارات منح الائتمان.

2.3 مفهوم المصارف التجارية:

تعتبر المصارف التجارية مؤسسات تتعامل وتتاجر بالأموال في مجال الإقراض والادخار والاستثمار فهي إحدى الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث لمساهمتها الفعالة في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي للدولة.

وقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم المصارف التجارية، حيث عرفها المشرع الليبي بأنها: "يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو في حسابات لأجل ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية " (القانون رقم 1، 2005، المادة 65).

وعرفت على أنها "وسيط مالي يقبل الودائع ويمنح القروض ويقدم مجالاً أوسع من خدمات أي مؤسسة مالية أخرى" (Peter, S. Rose, 2002:4).

كما عرفت أيضاً بأنها: "هي المصارف التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بأسعار وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل أو تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر، وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية" (عبدالله، 16:2000).

3.3 مفهوم الائتمان المصرفي:

يمثل الائتمان المصرفي بمفهومه العام الثقة التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه، بمعنى أن يثق المصرف في قدرة عملائه على الوفاء بتسديد التزاماتهم، فالائتمان في اللغة كلمة مصدرها (ائتمن) والتي هي مصدرها (أَمِنَ) أي أطمئن، فأساس الائتمان هو اطمئنان المصرف لسلامة نوايا العميل وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها (الفقيه، 13:2000).

وقد ظهر مفهوم الائتمان المصرفي منذ العصور القديمة من خلال العلاقات التجارية التي كانت قد ظهرت بين الحضارات المختلفة والتي كانت تتمثل في عمليات التبادل التجاري الناتجة عن تبادل السلع والخدمات بين تلك الحضارات، الأمر الذي نتج عنه ظهور عملات متعددة ومختلفة والحاجة إلى من يقوم بعمليات استبدال هذه العملات ومن هنا ظهرت الحاجة إلى مهنة الصرافة، ثم تطورت إلى قبول الودائع وتقديم القروض للتجارة والتمويل وتسهيل العمليات التجارية؛ ومع تزايد الحاجة للائتمان المصرفي واستحداث الطرق المختلفة للتمويل وتطور المصارف بحيث أصبحت مؤسسات مالية أكثر قدرة على تقديم خدمات تدعم مختلف الأنشطة للأفراد والمؤسسات (السيد،2010).

وقد تطور الائتمان المصرفي بفعل تطور المجتمعات وما صاحبها من تطور في الهيكل الاقتصادي للدول الأمر الذي نتج عنه زيادة الطلب على الأموال وأصبحت الحاجة إلى الائتمان من الوسائل الأكثر شيوعاً للمبادلات التجارية وأصبح يمثل أهم الركائز الأساسية في أعمال المصارف التجارية، حيث يعتبر العائد المتولد من الائتمان من أهم الايرادات التي تحققها المصارف التجارية وتعتمد عليها في تمويل الأنشطة والمشاريع المختلفة.

هذا وقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الائتمان حيث يعرفه الخضيري (38:1987) على أنه "الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في

نهايتها بالوفاء بالتزاماته لقاء عائد معين يتحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف".

كما عرفه النجار (71:1997) بأنه "عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه أو إقراض العميل لغرض الاستثمار أو تعهد متمثل في كفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف نيابة عن العميل لدى الغير".

في حين عرفه الألفي (13:1999) على أنه "مبادلة نقود حاضرة مقابل وعد بنقود آجلة بالإضافة إلى فائدة محددة ومعلومة".

وعرفه شحاته (15:2009) بأنه " كل وفاء أجل لمبلغ من النقود يعتبر ائتماناً، لأن الأجل الذي يمنح للمدين يقوم على الثقة المتبادلة بينه وبين الدائن أو إنه الثقة التي يوليها المصرف لعميله لكي يمكنه من الحصول على ثقة الغير فيه".

كما عرف الائتمان المصرفي أيضاً بأنه "هو عملية منح القروض المالية أو التسهيلات الائتمانية لأغراض استخدامها في استكمال أو تطوير نشاط المشروع بهدف تحقيق الربح والاستمرار في مزاولة النشاط وهو بلا شك يرتبط بمدى زمني معين وبسعر فائدة محدد بالإضافة إلى عمولات ومصاريف تستحق السداد في وقتها" (الأجهوري، 10:2010).

ومن التعاريف السابقة يتضح أن الائتمان المصرفي هو عمل تجاري هدفه تحقيق الربح بما يكفل استمرار ونمو المصارف التجارية وتطورها وتلبية احتياجات عملائها من الأفراد والمؤسسات المختلفة.

4.3 أهمية الائتمان المصرفي:

يلعب الائتمان المصرفي دور هام في النشاط الاقتصادي حيث تتمثل مهمته الأساسية في توفير الأموال وتعبئتها في قنوات الاستثمار المختلفة للدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التقدم، ويمكن تلخيص أهمية الائتمان في النقاط التالية (عزت، 1997):

1.4.3 زيادة الإنتاج:

تلعب المصارف دوراً كبيراً في توفير مثل هذه التسهيلات من خلال إنشاء المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية الجديدة ودعم وتطوير القائم منها والتي تحتاج إلى أموال كثيرة

تفوق الموارد الذاتية لهذه المشروعات، مما يدفعها إلى الاقتراض من المصارف أو إصدار سندات وطرحها على الجمهور.

2.4.3 زيادة الاستهلاك:

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم الوسائل التي تمكن المستهلكين من الحصول على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وغيرها من السلع الأخرى، وذلك لعدم قدرتهم على دفع كامل قيمتها في الوقت الحاضر، وذلك من خلال منحهم التمويل اللازم لشراء مثل هذه السلع على أن يتم سدادها على أقساط بضمان دخولهم المستقبلية.

3.4.3 توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية:

يلعب الائتمان دوراً هاماً في توزيع الموارد المالية المتاحة لدى الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات، حتى يتمكن الاقتصاد من تحقيق **التوازن** وبما يخدم أهداف السياسة الاقتصادية والائتمانية ويكفل تحقيق الأهداف المرسومة.

4.4.3 تشغيل الموارد العاطلة:

يمثل الائتمان المصرفي أداة يمكن الاستفادة منها في تشغيل الأموال العاطلة بصورة مؤقتة والتي هي موجودة بالمصارف، وذلك عن طريق التمويلات قصيرة الأجل.

5.4.3 تسهيل عملية التبادل التجاري:

يعتبر استخدام الاعتمادات المستندية، والتي تمثل إحدى أشكال الائتمان المصرفي غير المباشر يوفر طريقة سهلة للدفع في مجال التجارة الخارجية مع ضمان حقوق المورد والمصدر.

5.3 أنواع الائتمان المصرفي:

تأخذ التسهيلات الائتمانية والقروض المصرفية أشكالاً متعددة بحيث يمكن تصنيفها وفقاً للشكل القانوني للمقترضين سواءً كانوا أفراد أو مؤسسات، كما يمكن تصنيفها وفقاً لنوع القطاع من تجاري أو صناعي أو زراعي أو خدمي، وكذلك لآجال استحقاقها.

وعليه فإن المصارف التجارية تحدد في سياستها الائتمانية القصيرة والمتوسط وطويل الآجل أنواع التسهيلات الائتمانية التي تقوم بمنحها والتي تتوافق مع احتياجات العملاء وطبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة في الدولة، وبالتالي يمكن عرض أنواع الائتمان المصرفي في النقاط التالية (فلوح، 1999؛ الحناوي والسيدة، 2000):

1.5.3 الائتمان المصرفي من حيث الغرض:

حيث تقوم المصارف التجارية بمنح القروض المصرفية أو التسهيلات الائتمانية بعدة أشكال وهي تتمثل فيما ما يلي:

1. الائتمان الاستثماري (المخصص للإنتاج): وهي تتمثل في التسهيلات التي تمنحها المصارف بهدف تأسيس أو توسيع المؤسسات الإنتاجية أو تجديدها وتوفير السيولة اللازمة لها لممارسة نشاطها.
2. الائتمان التجاري: وهو الائتمان أو التسهيل الذي يمنح لغرض تمويل جزء من رأس المال للمشروعات التي تتسم طبيعة أعمالها بالطابع التجاري وهذا النوع عادةً ما يكون في شكل ائتمان قصير الأجل.
3. الائتمان الاستهلاكي: وهو الذي يمنح لتمكين الأفراد من شراء السلع المعمرة مثل السيارات والأثاث المنزلي وغير ذلك.

2.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً لأجال الاستحقاق:

حيث يمكن تقسيم القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لمدة استحقاقها إلى ثلاثة أنواع على النحو التالي:

1. الائتمان قصير الأجل: وهو الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة وعادة ما يستخدم لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية.
2. الائتمان متوسط الأجل: وهو الائتمان الذي تتراوح مدة استحقاقه بين سنة وخمس سنوات على الأكثر ويستخدم لأغراض التجديد والتوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات وغيرها.
3. الائتمان طويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات ويستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كالإنشاءات والتجهيزات والآلات.

3.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً للقطاع المستفيد:

حيث يختلف الائتمان المصرفي باختلاف القطاعات المستفيدة من الائتمان باعتبار أن كل قطاع يحتاج إلى نوع معين من الائتمان، وبناءً على ذلك يمكن تقسيم الائتمان من هذه الناحية إلى الأنواع التالية:

1. الائتمان الموجه لقطاع الأفراد: وهو ذلك الائتمان الذي يتحصل عليه الأفراد بصفتهم الشخصية وليس لممارسة نشاط معين، وهو يتمثل في السلف الاجتماعية التي يتحصل عليها الأفراد لأغراض استهلاكية ويعتمد على خصمها من المرتبات كضمان لهذا النوع من الائتمان.

2. الائتمان الموجه لقطاع الأعمال: ويتمثل في القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الفردية التي يمتلكها ويديرها أفراد أو شركات ذات الصفة الخاصة ويعتبر هذا النوع من أكثر أنواع الائتمان التجاري استخداماً، حيث أن الأصل في الائتمان توجيهه إلى القطاعات الأكثر إنتاجية وذات ربحية عالية كما يحتوي على تنوع في المخاطر وذلك باعتبار اختلاف الأنشطة الاقتصادية التي منح لها التمويل.

3. الائتمان الموجه للقطاع العام: وهو يتمثل في القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لتمويل الجهات والمؤسسات العامة التي تمتلكها الدولة ولا تهدف إلى تحقيق الربح، وعليه فإنه عند تقدير إيرادات ومصروفات هذه الجهات والمؤسسات يحدث أن تكون غير قادرة على تمويل مصروفاتها، وبالتالي تلجأ إلى طلب تمويل، وفي هذه الحالة يأخذ الائتمان شكل الائتمان المرحلي بمعنى أن تحصل هذه الجهات على تمويل إنفاقها الحالي لحين استلام ايراداتها المتوقعة والتي يتم فيها سداد قيمة الائتمان.

4.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً للضمانات المقدمة:

تعتبر الضمانات المقدمة الوسيلة التي تعطي المصرف تأميناً ضد مخاطر عدم السداد إذ أنها تساعد المصرف على استلام حقوقه في الائتمان الممنوح عندما يعجز العميل عن السداد، وقد تكون الضمانات عينية متمثلة في أوراق مالية أو عقارات أو بضائع، كما قد تكون الضمانات شخصية وذلك بتقديم طرف ثالث طبيعي أو معنوي بضمان السداد عن العميل وذلك بتوقيع عقد الائتمان مع العميل، وفقاً لذلك يقسم الائتمان المصرفي وفقاً للضمانات المقدمة إلى نوعين رئيسيين، وهما(آل علي، 2002).

1. **الائتمان المصرفي بضمانات:** إن معظم التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف عادةً ما تكون مصحوبة بضمانات ويطلق عليها اسم ضمانات تكميلية، لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلا وليس بديلاً عنها، فبعد أن يتم التأكد من سمعة العميل

ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي والتأكد من قدرته على السداد يطلب المصرف من العميل ضماناً تكميلياً.

2. **الائتمان المصرفي دون ضمانات:** يمنح المصرف الائتمان لأحد عملائه دون أي نوع من الضمانات، وذلك اعتماداً على سمعة العميل ومركزه المالي والثقة وقدرته على الوفاء، ولا ينبغي التوسع في منح الائتمان دون ضمان، إذ انه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب رضاء العميل وهذا ما يعرف عادة بالائتمان الشخصي.

5.5.3 الائتمان المصرفي وفقاً لطبيعته:

حيث يقسم الائتمان من حيث طبيعته إلى ائتمان نقدي مباشر وائتمان غير مباشر، وذلك على النحو التالي (الزبيدي، 2002):

1. **الائتمان المباشر:** يعتبر الائتمان النقدي المباشر التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان بالمصارف التجارية، وهو ما يعني قيام إدارة الائتمان بمنح مبالغ نقدية لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان، وتتمثل أنواع الائتمان المباشر في الأتي:

- **القروض والسلف:** تمثل القروض والسلف الاجتماعية من أكثر أنواع الائتمان المصرفي استخداماً وذلك لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء في تمويل احتياجات رأس المال أو في تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، وبالتالي فإن القروض والسلف تختلف باختلاف طرق السحب منها وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذلك طريقة تسديدها.
- **الحسابات الجارية المدينة:** وهي تعهد من المصرف بأن يضع مبلغاً تحت تصرف العميل خلال مدة معينة، وذلك بتخصيص سقف محدد للعميل لتمويل نشاطه التجاري خلال فترة زمنية محددة والتي غالباً ما تكون سنة قابلة للتجديد، وذلك من خلال السماح للعميل بسحب أو إيداع مبالغ من هذا الحساب حسب الحاجة، ويتم احتساب فائدة على الرصيد المسحوب وليس على السقف الممنوح للعميل، وعادةً ما يطلب المصرف من العميل تقديم كافة البيانات الضرورية التي توضح مركزه المالي (أرشيد وجودة، 1999).
- **خصم الأوراق التجارية:** يعتبر خصم الأوراق التجارية أو خصم الكمبيالات من قبل المصارف نوع من أنواع الائتمان المصرفي قصير الأجل، ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع استخداماً في المعاملات التجارية بهدف تنظيم علاقات البيع بالآجل، وبالتالي يتم

خصم الأوراق التجارية المحررة لأمر المصرف، وذلك بدفع قيمة الورقة المقدمة للخصم لحاملها بعد أن يتم خصم قيمة الفائدة عن المدة والعمولة والمصاريف الأخرى (ياسين ودرويش، 1996).

- **التمويل التأجيري:** يعتبر التمويل التأجيري من التطورات المصرفية الحديثة، كما يعتبر من الصور الجديدة للائتمان المصرفي المباشر، فهو يمثل تطور قانوني يحقق للعملاء (شركات الأعمال) في الحصول على كافة احتياجاتهم دون الاضطرار لدفع كامل القيمة، ويتمثل التمويل التأجيري في أبسط صوره في اتفاق بين المؤجر (المصرف) والمستأجر (العميل) على أن يقوم المصرف بتأجير أصول معينة للعميل بقيمة إيجارية محددة تسدد بشكل منتظم وتنتهي بتحويل ملكية هذه الأصول المؤجرة إلى المستأجر عندما يسدد كامل الأقساط المستحقة في الوقت المحدد، وفي حالة عدم التزام المستأجرة أو امتناعه عن السداد يحق للمصرف استرداد الأصول المؤجرة (الزبيدي، 2002).

2. **الائتمان غير المباشر:** يختلف الائتمان غير المباشر عن الائتمان المباشر، باعتبار أن إدارة الائتمان في المصرف لا تعطى حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، كما أنها لا تمثل التزام مباشر على العميل تجاه المصرف، إلا إذا لم يقم العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً للسقف المحدد، وقد جرت العادة على تقسيم الائتمان غير المباشر حسب استخدامه إلى الأنواع التالية:

- **خطابات الضمان:** وهي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عائق العميل (المكفول) وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف (المستفيد)، وبالتالي فإن خطاب الضمان يمثل أحد أهم أنواع الائتمان المصرفي التي تقدمها المصارف التجارية، فهو نشاط مصرفي مهم لإنجاز الأنشطة الاقتصادية (النجار، 1997).
- **الاعتمادات المستندية:** وهي تمثل تعهد صادر من مصرف بناءً على طلب عميله (طالب الائتمان وهو فاتح الاعتماد)، يتعهد بموجبه المصرف بدفع مبلغ معين وهو قيمة الاعتماد المتفق عليه إلى جهة معلومة (المستفيد من الاعتماد)، مقابل تقديم مستندات معينة تتطابق مع الشروط التي تم الاتفاق عليها (الزبيدي، 2002).

كما تعتبر الاعتمادات المستندية من أهم الطرق المستخدمة في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير(التجارة الخارجية)، ويرجع سبب الاعتماد عليها بشكل أساسي في إنها تحفظ حقوق كل من المُصدر والمستورد، فمن ناحية المُصدر يثق تماماً في أنه سوف يتحصل على ثمن البضاعة التي يصدرها بمجرد إتمام عملية الشحن وتقديمه للمستندات الدالة على ذلك، ومن ناحية أخرى يطمئن المستورد إلى أنه لن يدفع ثمن تلك البضاعة إلا بعد استلامها، وبالتالي فإن دخول المصارف طرفاً بين البائع والمشتري يؤدي إلى توفير الثقة في عمليات التجارة الخارجية (الطلاع، 2010).

- **بطاقات الائتمان:** هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحمل شريط ممغنط يتضمن كافة التفاصيل عن العميل حامل البطاقة والسقف المحدد للسحب وبموجب هذه البطاقة يستطيع حاملها التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتعاقدة مع المصرف وذلك لتسديد قيمة المشتريات، على أن يقوم العميل بتسديد قيمة مشترياته إلى المصرف خلال 25 يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء، ولا يدفع العميل أي فوائد إلا إذا تجاوز فترة التسديد للمصرف، وبالتالي تعتبر بطاقات الائتمان الشكل المتطور من الائتمان المصرفي (الكحلوت،2005).

6.3 العوامل المؤثر في قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية:

تعتبر عملية منح الائتمان من أهم وأخطر ما يقوم به المصرف من أعمال حيث يتأثر قرار منح الائتمان بمجموعة من العوامل المتعددة والمترابطة التي تحكم النشاط الائتماني، حيث أن كل قرار يتطلب إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، ولتقدير ذلك لا بد من دراسة الملف الائتماني للعميل وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة به؛ وفيما يلي مجموعة من العوامل التي تعتبر محددة لاتخاذ القرار الائتماني والتي تم تصنيفها من خلال ثلاثة مجموعات على النحو التالي (الشواربي،2002):

1.6.3 عوامل متعلقة بالعميل:

تهتم إدارة منح الائتمان بالمصارف التجارية بالاستقصاء عن العملاء طالبي الائتمان من خلال خمس صفات هامة، وهي تمثل عناصر الجدارة الائتمانية والتي توضح مدى أحقية وكفاءة العميل في الحصول على الائتمان وهذه الصفات تتمثل في الآتي (مختار، 1993):

1. شخصية العميل: تعتبر شخصية العميل ومركزه الاجتماعي وسمعته من الأمور الهامة عند منح الائتمان، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية كان ذلك أقدر على اقتناع القائمين على إدارة الائتمان بالمصرف وموافقتهم بمنحه الائتمان المطلوب.

2. القدرة على السداد: وتعني مدى قدرة العميل وإمكانياته على سداد القرض وفوائده في الموعد المتفق عليه، ويتوقف ذلك على قدرة العميل في إدارة أعماله واستخدامه للأموال المستثمرة في نشاطه، وبطبيعة الحال تتوقف قدرة العميل على سداد القرض في الموعد المحدد على الغرض الذي سوف يستخدم فيه ذلك القرض وعلى مصادر سداده، كما يمتد تقييم قدرة العميل طالب الائتمان إلى دراسة أسلوبه في الأداء ومدى قدرته على تحقيق الأرباح، وفي هذا المجال تلعب خبرة المسئولين عن منح الائتمان دوراً هاماً في تحديد قدرة العميل على الدفع من عدمه.

3. رأس المال: يعتبر رأس المال وحقوق الملكية الضمان النهائي أمام المقرضين في حالة التصفية، ومن ثم فإن رأس المال يحدد القدرة الافتراضية للنشاط المراد تمويله، وبذلك فهو يعتبر عاملاً مهماً في تحديد المخاطر المرتبطة بالقرض المطلوب، باعتبار أنه كلما كان رأس مال العميل مناسب كلما كان ذلك مشجعاً للمصارف التجارية لتقديم القرض، وتمتد الدراسة بطبيعة الحال إلى الهيكل التمويلي للعميل المقترض للتعرف على مدى توازنه مع الاستخدامات المختلفة.

4. الضمانات المقدمة: تعتبر الضمانات المقدمة التي يقدمها العميل من أهم العناصر التي تؤثر في قرار منح الائتمان بهدف توفير حماية للمصرف ضد مخاطر عدم السداد، وبالتالي يجب على المصرف أخذ الحيطة والحذر من خلال التأكد من ملكية الأصل المقدم كضمان وعدم رهنه لغير المصرف، والتأكد من سهولة التصرف فيه عند عدم قدرة العميل على سداد التزاماته.

5. الظروف المحيطة بالعميل: ويقصد بها التعرف على مكانة العميل في السوق ومدى المنافسة التي يواجهها وقدرته على تصريف منتجاته، ويتناول هذا التقييم دراسة الظروف الاقتصادية السائدة بالنسبة للقطاع الذي يعمل فيه العميل وعلاقته بالقطاعات الأخرى.

2.6.3 عوامل متعلقة بالمصرف:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في اتخاذ قرار منح الائتمان، وهي ترتبط بالمصرف ذاته حيث يؤثر حجم السيولة ومدى استعداد المصرف على تحمل المخاطر، ومن هذه العوامل ما يلي (الراوي،2001):

1. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف: وهي تتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة في العمليات المصرفية، والتي تفيض عن حاجة المصرف حالياً أو مقدار التوظيف الحالي أو شكل هذا التوظيف في أصول المصرف ومدى قابليتها للتسييل بسرعة.

2. الظروف الاقتصادية العامة للدولة: حيث تؤثر الظروف الاقتصادية للدولة على الأوضاع التجارية والائتمانية، ففي حالة مرور البلاد بحالة كساد اقتصادي فإن المصرف يتشدد في عملية منح الائتمان، بينما في أوقات الرواج الاقتصادي يسود التفاؤل وبالتالي تلجأ المصارف إلى التوسع في منح الائتمان.

3. حجم الودائع: يعتبر حجم الودائع لدى المصرف العامل الأساسي المؤثر على قدرة المصرف على منح الائتمان، باعتبار أن هناك علاقة طردية بين الودائع ومنح الائتمان، أي كلما زاد حجم الودائع لدى المصرف كلما زادت قدرته على منح القروض والتسهيلات.

4. الامكانيات المادية والبشرية للمصرف: وهي تتمثل في الكوادر البشرية والكفاءات الإدارية المؤهلة وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، وكذلك التكنولوجيا الحديثة المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات حديثة، فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية، كلما تعاظمت معها درجة استعداده على منح الائتمان.

5. إستراتيجية المصرف في اتخاذ قرار الائتمان: تؤثر الاستراتيجية التي يتبعها المصرف في قراره الائتماني، فعادة ما تقوم المصارف التجارية بإتباع أو تبني احد الاستراتيجيات التالية (قيادة السوق، الانقياد للسوق، الرشادة الائتمانية)، (انجرو،2007).

6. الهدف العام للمصرف: على الرغم من إن تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسي للمصارف إلا إن هناك مجموعة أخرى من الأهداف الفرعية التي تسعى المصارف التجارية إلى تحقيقها مثل السيولة والاستقرار وتحقيق التنمية وغيرها (نصار،2005).

3.6.3 عوامل متعلقة بالائتمان:

هناك مجموعة من العوامل التي تتعلق بمنح الائتمان ويمكن حصرها في النقاط التالية (الدغيم، وآخرون، 2006):

1. **الغرض من الائتمان:** إذ أنه من الضروري أن يحدد العميل الغرض للحصول على الائتمان المطلوب، باعتبار أن ذلك يحدد الكيفية التي سيتم بها منح الائتمان.
2. **المدة الزمنية التي يستغرقها الائتمان:** أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيتم السداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل.
3. **مصدر سداد الائتمان:** أي من الضروري أن يتم التعرف على المصدر الذي سوف يقوم العميل سداد القرض منه، وذلك للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن النشاط، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات.
4. **طريقة سداد الائتمان:** وهي تتمثل في التعرف على الكيفية التي سوف يسدد بها القرض، مثلا هل دفعة واحدة في نهاية المدة أو يتم سداده على أقساط دورية.
5. **نوع الائتمان المطلوب:** ويعني هل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف وكذلك السياسة العامة للدولة أم يتعارض معها.
6. **حجم الائتمان المطلوب:** فكلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصةً إن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ كبير تكون صعبة، مما قد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

بالإضافة إلى ذلك يمثل الالتزام بالقيود القانونية التي تحددها التشريعات القانونية الصادرة عن المصرف المركزي إحدى العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان من حيث إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه ومجالات الأنشطة المسموح بتمويلها حتى لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي في الدولة (حنفي،1991).

7.3 مراحل منح الائتمان بالمصارف التجارية:

تقوم المصارف التجارية بشكل الوساطة المالية حيث أن الأموال التي تجهزها للائتمان ماهي إلا أموال المودعين من أفراد ومؤسسات، وبالتالي فإن إدارة المصرف تضع إطار

مكتوب لكي تلتزم وتسترشد به إدارة الائتمان عندما يتقدم العميل طالب الائتمان، الأمر الذي يمنع حدوث أي إرباك في قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية، وباعتبار أن القرار الائتماني هو القرار الذي تقع مسئولية اتخاذه على إدارة الائتمان في المصرف التجاري ويتمثل في قبول أو رفض طلب الائتمان الذي تقدم به العميل وذلك بعد أن يتم دراسته والتأكد من سلامته ومطابقته لسياسة المصرف.

حيث تبدأ دورة اتخاذ القرار الائتماني بتقييم العميل عند تقدمه بطلب التسهيل الائتماني تقييماً مبدئياً، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمه، وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية التي يجريها معه القائمين على إدارة الائتمان، من حيث قيمة التسهيلات المطلوبة والغرض منها وفترة السداد والضمانات التي يمكن تقديمها.

وبناءً على ما سبق فإن قرار منح الائتمان يمر بمجموعة من الاجراءات أو المراحل الأساسية، والتي تتمثل في النقاط التالية: (أرشيد وجودة،1999؛ الزبيدي،2002):

1. **دراسة طلب الائتمان:** عندما يقوم العميل بتعبئة طلب الائتمان وفقاً للنموذج المعد من قبل إدارة المصرف والذي يقدمه إلى قسم الائتمان لكي تتم دراسته من حيث الغرض من الائتمان وفترته وطريقة السداد، كما قد يتطلب الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان.
2. **تحليل المركز المالي للعميل:** حيث تساعد عملية تحليل الحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل وفيما إذا كان وضعه يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

   ويتم تحليل المركز المالي للعميل طالب الائتمان من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لفترات قد تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر، كما تشمل دراسة بعض النسب والمعدلات كنسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب المديونية.
3. **الاستفسار عن مقدم الطلب:** حيث يتم الاستفسار عن السمعة التجارية للعميل إما من الأقسام الداخلية في المصرف أو من خلال إجراء مقابلة مع العميل أو عن طريق المصارف الأخرى أو المصرف المركزي.

4. **التفاوض مع العميل:** بعد دراسة البيانات المجمعة عن العميل مقدم الطلب يقوم المسؤولين على إدارة الائتمان بالتفاوض معه على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة السداد والضمانات التي يحتاجها المصرف وسعر الفائدة وغير ذلك من الشروط الأخرى.
5. **طلب الضمان التكميلي:** قد يطلب من العميل تقديم ضمانات إضافية والمستندات التي تثبت ملكيته لها بالإضافة إلى وثائق التأمين على الأصول المقدمة كضمانات.
6. **توقيع عقد الائتمان:** بعد موافقة الطرفان (إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد يقومان بتوقيع العقد أو الاتفاقية بينهما بحيث تتضمن كافة الشروط والضمانات المتفق عليها.
7. **صرف الائتمان (كله أو بعضه):** بعد توقيع العقد يقوم المصرف بوضع قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية تحت تصرف العميل حيث يكون من حقه سحب كل المبلغ أو جزءً منه حسب الاتفاق بينهما.
8. **سداد الائتمان ومتابعته:** يقوم المصرف بتحصيل مستحقاته وفقاً لجداول السداد المبينة في عقد الائتمان الموقع بينه وبين العميل حسب الاتفاق.

كما يؤكد (أرشيد وجودة، 1999) على أن دور المصرف لا ينتهي بمجرد منح التسهيلات الائتمانية بل يمتد ليشمل متابعة التسهيلات الائتمانية والتأكد من تسديدها في الأوقات المحددة.

8.3 المعلومات الائتمانية اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان:

يتطلب كل قرار ائتماني دراسة الملف الائتماني للعميل، حيث يقوم محللي الائتمان بالمصارف التجارية بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة به، بهدف الوقوف على مدى مطابقة الحالة للسياسة الائتمانية للمصرف وكذلك للحصول على مؤشرات تساعدهم على اتخاذ قرار سليم متعلق بعملية منح الائتمان.

وبصفة عامة يمكن تقسيم المعلومات الائتمانية اللازمة لاتخاذ قرار منح الائتمان من حيث طبيعتها إلى معلومات مالية ومعلومات غير مالية، كما يمكن تقسيمها من حيث مصدر الحصول عليها إلى معلومات مباشرة ومعلومات غير مباشرة؛ وفيما يلي عرض لهذه المعلومات على النحو التالي (كامل،1992):

1.8.3 من حيث طبيعة المعلومات الائتمانية:

بطبيعة الحال تتوقف عملية منح الائتمان على قدرة العميل على سداد الائتمان في الموعد المحدد وللتعرف على ذلك فإنه يجب الحصول على المعلومات اللازمة والتي قد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية، والتي يمكن تقسيمها على النحو التالي:

1. معلومات مالية:

تمثل المعلومات المالية أهم المدخلات الأساسية لمتخذي قرار منح الائتمان المصرفي، وفي هذا المجال فإن خبرة مانحي الائتمان تلعب دوراً هاماً في الكيفية التي يتم بها الحصول على مثل هذه المعلومات وإجراء التحليلات اللازمة عليها، كما يمكن الحصول على هذه المعلومات من عدة مصادر وهي تتمثل في (مبارك،2005):

- القوائم المالية عن السنوات الماضية.
- القوائم المالية عن السنة الحالية.
- القوائم المالية التقديرية.
- مجموعة القوائم والتقارير التحليلية والفرعية لإدارة الشركة.

2. معلومات غير مالية:

وهي تتمثل في المعلومات الائتمانية التي يصعب قياسها في صورة مالية أو رقمية، وتشمل على ما يلي (حنفي وقرياقص، 2005):

- بيانات مختصرة عن اسم الشركة وعنوانها ونوع النشاط الذي تنتمي إليه ونوع الملكية.
- معلومات عن موردي الشركة من حيث توضيح أسلوب التعامل معهم ومدى التزامها بالسداد لهم من عدمه.
- معلومات عن الملاك وملخص بخبراتهم والشركات الأخرى المساهمين فيها والمشاكل والأزمات المالية التي مروا بها والكيفية أو الأسلوب الذي تم التعامل معها.
- وصف تفصيلي عن طبيعة نشاط الشركة ونوع المستهلكين لمنتجاتها وعدد العاملين وخصائصهم.
- معلومات عن المركز التنافسي لطالب الائتمان في السوق وحصته في السوق.
- معلومات عن الظروف العامة للشركة واتجاهات النشاط والحالة الاقتصادية السائدة.
- معلومات عن فريق الإدارة بالشركة.

- معلومات عن أهداف الشركة.
- معلومات عن المنتجات البديلة وظروف العرض والطلب.

2.8.3 من حيث مصدر المعلومات الائتمانية:

إن عدم توافر المعلومات لمانحي الائتمان يؤدي إلى وجود خلل في عملية اتخاذ قرار منح الائتمان، حيث إن مانح الائتمان يجب أن يتحصل على أكبر قدر من المعلومات، وفي هذا المجال يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات إلى:

1. **المعلومات المباشرة:**

وهي تلك المعلومات التي يمكن الحصول عليها بشكل مباشرة من طالب الائتمان من خلال القوائم والتقارير المحاسبية، وتعتبر من أكثر مدخلات قرار منح الائتمان المصرفي باعتبار أن أهميتها تأتي في المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات عند متخذي قرار منح الائتمان، وهي تتمثل فيما يلي (حماد،2004):

- القوائم المالية الأساسية: وتتمثل في (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية).
- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: حيث تعتبر جزء ضروري ومصدر من مصادر المعلومات التي توفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.
- التقارير المؤقتة: وهي التقارير الربع أو النصف السنوية التي تقدم على مدار السنة.
- تقرير المراجع الخارجي: ويشمل الملاحظات أو التحفظات الخاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.
- تقرير مجلس الإدارة: باعتباره يحتوي على معلومات مفيدة تتضمن بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.
- دراسة جدوى عن التوسعات المزمع تمويلها.
- الموقف الضريبي للشركة.

2. **المعلومات غير المباشرة:** وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى غير الشركة طالبة الائتمان، ومنها (كويل،2006؛ هندي،1999):

- المركز الائتماني المجمع للشركة طالبة الائتمان ويعد في مركز تجميع مخاطر الائتمان بالمصرف المركزي وهو يوضح جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذه الشركة من المصارف الأخرى داخل الجهاز المصرفي ومنه تتحدد المقدرة الائتمانية للشركة.
- الصحف والمجلات العلمية المتخصصة التي تهم جمهور المستثمرين والمقرضين.
- معلومات عامة عن سمعة الشركة ومركزها السوقي وذلك من خلال الموردين والمنافسين والعملاء.
- الاستعلام من مصارف أخرى عن تعاملات الشركة طالبة الائتمان المصرفي.
- الاستعلام من الجهات والهيئات المتعاملة مع الشركة طالبة الائتمان مثل النقابات والغرف التجارية والصناعية.

9.3 مخاطر الائتمان المصرفي والآثار المترتبة عليه:

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع زيادة شدة المنافسة والتطورات التكنولوجية وازدياد حجم المعاملات المصرفية وتنوعها، وباعتبار أن المصارف التجارية من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي ترغب في تحقيق عوائد عادةً ما تكون مصحوبة بمخاطر ائتمانية، الأمر الذي اضحت معه المصارف في مواجهة مخاطر متنوعة تتفاوت في تنوعها ودرجة خطورتها، ومن ثم فإنه يجب التعامل معها بشكل واقعي على أساس تخفيضها إلى أدنى حد ممكن، باعتبار أن ذلك من العوامل المساعدة على نجاح عمل المصارف التجارية وضمان استمراريتها بأقل مخاطر ممكنه (الألفي،1999).

وبناءً على ما سبق فإن الدراسات المعاصرة ركزت على الاهتمام بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيه واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية في ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية تضمن للمصرف تحديد واضح لتلك المخاطر وتصنيفها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

وعادةً ما تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب عدم قيام العملاء بدفع ما يستحق عليهم تجاه المصرف بالإضافة إلى الفوائد المحتسبة عليها خلال الفترة المتفق عليها، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ المقترض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني.

وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المخاطر الائتمانية، حيث عرفها حماد (363:2005) على أنها "مخاطر تخلف العملاء عن الدفع، أي أنهم يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد العجز في السداد خسارة كلية او جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل".

كما عرفها النعيمي (193:2002) على أنها "عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سداد أصل الدين أو أرباحه، مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومة".

كما عرفت المخاطر الائتمانية بأنها "احتمال عدم قدرة العميل على دفع أصل القرض والفائدة وفقاً لما هو محدد بالشروط الواردة باتفاقية الائتمان وهو ما يمكن بدوره أن يتسبب في حدوث مشاكل تتعلق بالتدفقات النقدية للمصرف وقد تؤثر على السيولة"(جمعية المصارف الليبية، 31:2005).

وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان وشروطه من حيث حجمه وغرضه وسعر الفائدة عليه وتاريخ استحقاقه ونوع الضمانات المقدمة والمطلوب من كل عميل، إلا أن المخاطر دائماً موجودة بالائتمان الممنوح وتعتبر من أبرز أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية.

وبناءً على ما سبق سوف نركز على تناول مخاطر الائتمان المصرفي المتعلقة بقرار منح الائتمان، وذلك من خلال تقسيمها إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة على النحو التالي (هندي،1999):

1.9.3 المخاطر الخاصة (المخاطر غير النظامية):

هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على ذلك ضعف الإدارة بالمصرف والأخطاء الإدارية والإضرابات العمالية والتغير في أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، وبالتالي فإن مثل هذا النوع من المخاطر من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف مانح القرض في المدة المتفق عليه.

2.9.3 المخاطر العامة (المخاطر النظامية):

وهي تلك المخاطر التي تصيب كافة أنواع القروض بغض النظر عن ظروف المصرف، وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة

عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر التغير في أسعار الفائدة، التضخم والتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية التي تتأثر بها المصارف التجارية بشكل كبير.

وبصورة عامة يقصد بمخاطر الائتمان (تعثر الديون المصرفية) من حيث تأخر العميل في الوفاء بالمبالغ التي اقترضها عن الموعد المحدد أو عدم وفائه أصلاً بالقرض نتيجة لعجزه عن السداد (الإفلاس) أو أن يكون مستوى وحجم القروض لا يتناسب مع حجم الودائع المتاحة للمصرف وهذا يرجع للسياسة الخاطئة من قبل إدارة المصرف ومخالفة لضوابط المصرف المركزي في هذه الشأن.

وبالتالي فإن هذا النوع من المخاطر يعتبر إحدى الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الديون المتراكمة لدى المصارف التجارية مما قد يؤدي إلى التأثير سلباً على عرقلة أعمالها وضعف أدائها وعدم قدرتها على مواكبة المستجدات في مجال الصناعة المصرفية، كما قد يؤدي تعثر الديون إلى عدم الاستفادة من إعادة اقراض المبلغ مرة أخرى لعميل أخر، وبالتالي حرمان المصرف من فرصة استثمار أخرى، كما أن هناك مجموعة من الأثار التي يسببها تعثر الديون المصرفية يمكن تلخيصها في النقاط التالية (خلف،2002):

- تراجع حجم إيرادات المصارف وفرض القيود في مجال التوسع في النشاط الائتماني.
- حاجة المصرف إلى تدعيم المخصصات اللازمة لمقابلة الديون المتعثرة وهو ما يمثل عبء على فائض المصرف.
- تراجع الثقة في المصرف مما يؤثر سلباً على حجم الودائع.
- قد يقوم المصرف ببيع جزء من المحفظة المالية لديه لتدبير الموارد اللازمة لسداد التزاماته.

10.3 وسائل الحد من مخاطر الائتمان:

بعد الإشارة لمخاطر الائتمان والآثار المترتبة عليها كان من الضروري للمصارف التجارية أن تضع السياسات والوسائل للحد من مخاطر الائتمان تفادياً للآثار المترتبة وذلك من خلال النقاط التالية (مختار، 1988):

- دعم أنظمة العمل في مجال الدراسات الائتمانية.
- تقييم المركز المالي للعميل ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته.

- الحد من التوسع الائتماني في القروض غير المدروسة وغير المسموح بتمويلها من خلال أنظمة العمل المتاحة بالمصرف.
- متابعة ظروف السوق والنمو الاقتصادي بصورة مستمرة.
- اقتسام المخاطر مع الغير مثل توزيع المخاطر مع مصرف أخر في حالة ضخامة العملية الائتمانية.
- الحصول على ضمانات كافية والتأمين على هذه الضمانات.
- الاستعانة بالبيانات المجمعة والمركز المجمع للتسهيلات الممنوحة للعميل والذي يقدمه المصرف المركزي لتحديد حجم التسهيلات الائتمانية بكافة أنواعها الممنوحة للعميل ومدى انتظامه في سدادها أو وجود دعاوي قضائية على العميل.

كما يتم تقييم المركز المالي للعميل ومدى قدرته على الوفاء من خلال متابعة نشاط العميل والثقة في ما يقدمه من معلومات وقوائم مالية من خلال تقرير المراجع الخارجي وما يبديه من رأي في مدى صدق وعدالة المركز المالي للعميل وما يبنى على ذلك من قرارات بمنح التسهيلات الائتمانية (الأجهورى،2010).

11.3 علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرارات منح الائتمان:

يعتبر اتخاذ قرار منح الائتمان عملية معقدة لأنها تتطلب إجراء تحليل شامل للمعلومات التي تقدمها الشركة طالبة الائتمان، وعادة ما يُكون المسئولين بالمصرف إدراكاتهم عن المخاطر الكامنة في طلبات الحصول على الائتمان باستخدام مجموعة من القواعد والمعايير المرتبطة بالأداء المالي وظروف الشركة المقدمة لطلب الائتمان من خلال تحليل القوائم المالية لتلك الشركات وتُزود المسئولين عن قرار منح الائتمان بالمعلومات الملائمة التي تساعدهم في اتخاذ مثل هذه القرارات؛ وعلى الرغم من أن التقييم المالي للشركات يعتبر جزء مهم في قرار منح الائتمان إلا أنه بغض النظر له تأثير جوهري على الأحكام النهائية لمسئولي الائتمان فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة (لطفي،2009).

وقد أكد على تلك الحقيقية العديد من الكتابات على سبيل المثال (Soltani,2007:519) بقوله:

إن مصداقية المعلومات المقدمة عن طريق إدارة الشركة تعتمد إلى حد كبير على الرأي المعبر عنه في تقرير المراجع الخارجي، حيث يلعب المراجع الخارجي دوراً هاماً في قرارات

الاستثمار عن طريق تزويد المستخدمين للقوائم المالية برأيه عن صدق التعبير عن حسابات الشركة ومدى تمشيها مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً، ولاشك أن وجود المراجع الخارجي يعتبر مفيداً لكل من إدارة الشركة ومسئولي الائتمان بالمصرف لأغراض تقييم ثلاثة قرارات رئيسية هي:

- مستوى المخاطر المرتبطة بالائتمان.
- تقرير ما إذا كان يتم التوصية بمنح الائتمان أم لا.
- تحديد ما هو معدل الفائدة المقرر تحميله على الائتمان.

ولاشك أن مسئولي منح الائتمان سوف يكونوا أكثر ثقة عند استخدامهم القوائم المالية التي تم مراجعتها مقارنة بالحال عندما لا يتم أداء وظيفة المراجعة، وعادة ما يفضل هؤلاء المسئولين وجود معلومات مالية مراجعة حيث أن تلك المعلومات ستكون أكثر مصداقية (الأجهوري، 2010).

وقد اهتمت العديد من الدراسات ببيان أثر تقرير المراجع الخارجي على قرارات منح الائتمان، باعتبار أن وظيفة المراجعة وفعاليتها تتمثل في توصيل المعلومات إلى مستخدميها، ويمثل مانحي الائتمان بالمصارف التجارية أحد المستخدمين لتقارير المراجعة والتي بدورها تسهم في تفعيل العلاقة بين الجهات المانحة للائتمان والجهات طالبة الائتمان أي العلاقة بين المقرض والمقترض (زهران،1996).

وبالتالي فإن اعتماد الجهات المانحة للائتمان على قوائم مالية مضللة في اتخاذ مثل هذه القرارات، قد يترتب عليه تعثر الشركات المقترضة في مقابلة التزاماتها الناشئة عن الأموال المقترضة، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في حرمان شركات أخرى كان من الممكن أن تحقق الاستغلال الأمثل لهذه الأموال (القرض). (عاشور،2001).

وعليه فإن تقرير المراجع الخارجي يستمد أهميته من حاجة مانحي الائتمان إلى المعلومات التي تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة، باعتبار أنه يقدم التأكيد المعقول بأن هذه المعلومات صحيحة ودقيقة وخالية من التحريفات الجوهرية وأنها تعكس بدقة الحالة المالية للشركة محل التقرير (الدويرى،2009).

هذا بالإضافة إلى أن مانحي الائتمان في حاجة إلى معلومات موثوقة من طرف ثالث (محايد) على علاقة بالعميل (طالب الائتمان) ومطلع على تفاصيل مركزه المالي

ومعاملاته مع الدائنين، ولاشك أن المراجع الخارجي يمكن أن يكون هو ذلك الطرف، وبالتالي فإنه من المفترض أن يكون للشكل الذي يأخذه تقرير المراجعة أثره على قرارات الإقراض ومنح الائتمان (زغلول،1999).

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص العلاقة بين مانحي الائتمان والجهات طالبة الائتمان أي العلاقة بين المقرض والمقترض في النقاط التالية (لطفي، 2008):

1. تتضمن عملية اتخاذ القرار الخاص بمنح الائتمان تعارض في المصالح بين مسئولي الائتمان وبين إدارة الشركة، بحيث إن المستخدم سوف يكون مهتماً باحتمال وجود تحيز (سواء كان متعمداً أو غير متعمداً) في المعلومات التي تم استلامها، وفي ظل ذلك الموقف قد تكون جودة المعلومات محل شك، ولذلك فإن وجود المراجع الخارجي المحايد من خلال تقرير المراجعة يخفف أو يقلل من مشكلة وجود فجوة المصداقية التي قد تنشأ من تعارض المصلحة.

2. توفر وظيفة المراجعة عملية تحقيق مستقل للمدى الذي يتم من خلاله التأكد من أن المعلومات المحاسبية تتفق مع المعايير المقررة، فعلى سبيل المثال مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموماً؛ وفي نفس الوقت من المفترض أن تعكس خلاله احتياجات وإدراك مسئولي منح الائتمان.

3. إن وجود تقرير المراجع الخارجي يمكن أن يزيل الغموض وعدم التأكد المرتبطة بقرار منح الائتمان، لأن عدم التأكد الأساسي قد يرتبط بالمركز المالي للشركة طالبة الائتمان ونتائج أعمالها، وتقييم ما يعتبر هاماً في قدرة مقدم طلب الائتمان في القيام بسداد الائتمان وأعبائه، فعندما يتم إعداد القوائم المالية والبيانات الملائمة الأخرى المطلوبة من مسئولي منح الائتمان فإن إدارة الشركة قد تقرر السياسات المحاسبية المرتبطة بالتقديرات والمخصصات والمستحقات الملائمة والمتسقة مع احتياجات وأهداف إدارة تلك الشركة،

4. أن وجود عملية المراجعة تطمئن الإدارة بأن كافة مجهوداتها سوف تخضع للفحص من قبل المراجع الخارجي المحايد، مما يسهم في إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة بالقوائم المالية للشركة، وفي ضوء ذلك يمكن لمسئولي منح الائتمان أن يكونوا على ثقة أكبر من وجود ضوابط رقابة داخلية ملائمة تحكم في تفعيل نظام توصيل المعلومات المحاسبية والمالية.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل إلى عرض مفهوم المصارف التجارية وأهميتها باعتبارها إحدى الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي دولة، فهي مؤسسات تتعامل وتتاجر بالأموال في مجال منح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية، ولقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث لمساهمتها الفعالة في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة، كما تطرق الفصل لطبيعة الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه وكذلك مراحل منحه بالمصارف التجارية والمعلومات الائتمانية اللازمة لاتخاذ قرار منحه باعتبار أن المصارف التجارية من أكثر المؤسسات المالية قدرة على تقديم خدمات تدعم مختلف الأنشطة للأفراد والمؤسسات.

كما تم تطرق الفصل لمخاطر الائتمان المصرفي والاثار المترتبة عليه ووسائل الحد من هذه المخاطر، وأخيراً علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرار منح الائتمان باعتبار أن وظيفة المراجعة وفعاليتها تتمثل في توصيل المعلومات إلى مستخدميها، ويمثل مانحي الائتمان بالمصارف التجارية أحد المستخدمين لتقارير المراجعة والتي بدورها تسهم في تفعيل العلاقة بين المصارف التجارية وطالبي الائتمان أي العلاقة بين المقرض والمقترض.

وعليه فإن تقرير المراجع الخارجي يستمد أهميته من حاجة مانحي الائتمان إلى المعلومات التي تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم المختلفة، باعتبار أنه يقدم التأكيد المعقول بأن هذه المعلومات صحيحة ودقيقة وخالية من التحريفات الجوهرية وأنها تعكس بدقة الحالة المالية للشركة محل التقرير.

وقد تطور الائتمان المصرفي بفعل تطور المجتمعات وما صاحبها من تطور في الهيكل الاقتصادي للدول، الأمر الذي نتج عنه زيادة الطلب على الأموال وأصبحت الحاجة إلى الائتمان من الوسائل الأكثر شيوعاً للمبادلات التجارية ويمثل أهم الركائز الأساسية في أعمال المصارف التجارية، حيث يعتبر العائد المتولد من الائتمان من أهم الايرادات التي تحققها المصارف التجارية وتعتمد عليها في تمويل الأنشطة والمشاريع المختلفة.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات

1.4 مقدمة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض المنهجية المتبعة في الجانب الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي:

2.4 منهجية الدراسة:

تمثل منهجية الدراسة الخلفية العلمية التي تتضمن مجموعة من القواعد والإجراءات التي يُعتمد عليها في الدراسة، حيث تعمل على محاولة ربط الجانب النظري للدراسة مع ماهو متحقق من الجانب الميداني لها وبين إمكانية الاستفادة من ذلك في تحقيق أهداف الدراسة، كما تتضمن المنهج الذي يتم اتبعه في الدراسة بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة وأداة جمع البيانات وتحليلها وصولاً إلى النتائج التي تكشف حقيقة مشكلة الدراسة (عمر، 1992).

1.2.4 منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التجريبي الذي يقوم على اختبار فرضية معينة عن طريق التجربة العملية بهدف معرفة تأثير المتغير المستقل (المتغير الذي نقوم بقياس تأثيره في الظاهرة) على المتغير التابع (وهو المتغير الذي يتأثر بالمتغير المستقل في الظاهرة)(الساكت،2008).

ولقد جاءت تسمية هذا المنهج بالتجريبي نتيجة اعتماده علي التجربة في الوصول إلى النتائج، ويعرف البحث الذي يعتمد علي التجربة بأنه تغيير متعمد ومضبوط للشروط المحددة للواقع أو الظاهرة موضوع الدراسة وملاحظة ما ينتج عن هذا التغيير من آثار في هذا الواقع (الظاهرة) (الدرويش وآخرون، 2005).

ويعد المنهج التجريبي أقرب مناهج البحوث لحل المشكلات بالطريقة العلمية حيث تتمتع نتائج البحوث التجريبية بدرجة كبيرة من الصدق والثقة تفوق مناهج البحوث الأخرى، ولهذا لم يتخلى عنه الباحثون في ميدان المعرفة الاجتماعية، بل حاولوا إدخال التعديلات الضرورية عند تعميم تجاربهم بحيث تتيح لهم قدراً كبيراً من التحكم في المتغيرات المختلفة، ويختلف البحث التجريبي في العلوم الطبيعية عنه في العلوم الإنسانية والاجتماعية وذلك بسبب اختلاف طبيعة الظواهر في كلا الحالتين، فالظواهر في العلوم الطبيعية يمكن قياسها بدقة متناهية، وهذا راجع إلى إمكانية استخدام الطرق المخبرية، حيث يستطيع الباحث أن

يتحكم بالمتغيرات المؤثرة في الظواهر بدرجة من الثبات والصدق والموضوعية، أما الظواهر الإنسانية والاجتماعية فهي تتصف بالتعقيد نظراً لتأثر تصرفات الأفراد ومواقفهم بالمقومات الشخصية لكل شخص، وتبعاً لذلك فإن إجابات ومواقف الأشخاص قد تختلف تجاه أي قضية أو مشكلة مثارة للجدل، كما إنها قد تختلف بالنسبة لنفس الشخص من وقت إلى آخر حسب حالته النفسية (الدرويش وآخرون،2005).

2.2.4 أداة وطريقة تجميع البيانات:

تتعدد أساليب جمع البيانات في البحوث الاجتماعية بحسب نوعية الدراسة، إلا أن استمارة الاستبيان تعتبر من أكثر الأساليب استخداماً في جمع البيانات، فهي وسيلة مناسبة من حيث توفير الوقت والجهد، كما تعتبر أداة مناسبة لدراسة الاتجاهات وتقصي الحقائق والآراء حول أي موضوع، لذا فقد تم تصميم استمارة الاستبيان بطريقة تمكن المشاركين في الدراسة من إعطاء البيانات المطلوبة بسهولة ويسر، حيث احتوت استمارة الاستبيان على جزئين رئيسيين هما:

الجزء الأول: يتضمن مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة مثل المؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة.

الجزء الثاني: يناقش تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية وتم تقسيمه إلى ثلاثة محاور وهي كما يلي:

المحور الأول: يختبر المقارنة بين تقرير المراجع الخارجي المتحفظ والتقرير النظيف، وذلك من خلال تصميم الحالات العملية الافتراضية التالية:

الحالة الأولى: تتضمن تقرير للمراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (نظيف) على القوائم المالية الافتراضية للشركة طالبة الائتمان.

الحالة الثانية: تتضمن تقرير للمراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً على نفس القوائم المالية الافتراضية للشركة طالبة الائتمان.

المحور الثاني: حيث خصص لاختبار العناصر التي يعتقد أنها تعكس طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجع الخارجي الذي يقدمه مع القوائم المالية للشركات والتي يعتقد أنها قد تؤثر على قرار مانحي الائتمان.

المحور الثالث: والذي يختبر العوامل والمحددات التي يعتقد أنها تحدد مدى القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي والاعتماد عليه عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

كما احتوت قائمة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة ذات النهايات المفتوحة وأخرى ذات النهايات المغلقة والتي يتطلب من المشاركين الإجابة عليها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث كانت إجابات المقياس نوعين:

جدول رقم (4-1)

مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً
	صغيرة جداً	صغيرة	محايد	كبيرة	كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

أما الأسئلة المفتوحة فقد كان الهدف منها الحصول على بعض التعليقات أو الاقتراحات أو التفسيرات لإجابات المشاركين ويمكن الاستفادة منها في الدراسة.

3.2.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل قطاع المصارف التجارية قطاعاً هاماً من قطاعات الدولة وبالتالي فإن دراسة تقرير المراجع الخارجي المرفق مع القوائم المالية للشركات طالبة الائتمان ومدى تأثيره على قرار منح الائتمان المصرفي يعتبر مساهمة لإلقاء الضوء على أهمية تقرير المراجع الخارجي في تخفيض مستوى مخاطر التسهيلات الائتمانية للعملاء.

ونظراً لانتشار المصارف في كل المدن الليبية وتطابق طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها والقيود والمحددات القانونية التي تسير عليها في أدائها لأعمالها، فقد اقتصرت الدراسة على عينة تتمثل في إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا والجدول (4-2) يوضح مجتمع الدراسة:

جدول رقم (4-2)

مجتمع الدراسة

م	اسم المصرف	م	اسم المصرف
.1	مصرف الوحدة	.2	مصرف الجمهورية

م	اسم المصرف	م	اسم المصرف
.3	مصرف التجاري الوطني	.4	مصرف الصحاري
.5	مصرف التجارة والتنمية	.6	مصرف الإجماع العربي*
.7	مصرف شمال افريقيا	.8	المصرف المتوسط*
.9	مصرف الأمان	.10	مصرف الواحة
.11	مصرف الساحل والصحراء	.12	مصرف المتحد
.13	مصرف الخليج الأول*	.14	مصرف السرايا
.15	مصرف الوفاء	.16	مصرف التجاري العربي*

* تم استبعاد هذه المصارف من العينة لعدم القدرة في الوصول إليها.

وبعد أن تم تحديد عينة الدراسة فقد تم توزيع استمارات الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة في عملية اتخاذ قرار الائتمان والتي تتمثل في إدارات الائتمان بالإدارات العامة للمصارف التجارية (كونها تمثل مركز اتخاذ القرار في عملية منح الائتمان في جميع فروع المصارف) والجدول (4-3) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود والاستمارات الصالحة للتحليل.

جدول رقم (4-3)

الاستمارات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة %
استمارات موزعة	82	%100
استمارات مستلمة	71	%87
استمارات صالحة للتحليل الإحصائي	67	%82

ويتبين من الجدول السابق (4-3) أنه قد تم توزيع عدد (82) استمارة استبيان على عينة الدراسة وتم استلام عدد (71) استمارة، أي ما نسبته (87%)، كما تم استبعاد مجموعة من الاستمارات لعدم جدية المشاركين ووجود أسئلة غير مكتملة الإجابة، وبذلك أصبح عدد الاستمارات الصالحة للتحليل (67) استمارة أي أنها تشكل ما نسبته (82٪) من الاستمارات الموزعة.

3.4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

بعد أن تم تجميع استمارات الاستبيان وتفريغ بياناتها وتبويبها ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية Static Package For Social Sciences (SPSS) وذلك من خلال الأساليب التالية:

1.3.4 صدق وثبات وسيلة جمع البيانات:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ Alpha Chronbach للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة، حيث يعتبر هذا الاختبار أحد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (ألفا)، فإذا كانت (ألفا) أكبر من (60%) فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60%) فإن ذلك يعني أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة (البياتي، 2005).

وقد كانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة (78%)، مما يشير إلي إمكانية الاعتماد على جميع نتائج الدراسة الميدانية وبالتالي يعتمد على ذلك في تعميم النتائج.

2.3.4 اختبار توزيع البيانات:

تم استخدام اختبار كولومجروف سمرنوف Kolmogorv-Smirno Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، حتى يتسنى لنا اختيار الأسلوب المناسب لاختبار فرضيات الدراسة، وقد اتضح بأن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور الدراسة كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن كل البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك سيتم استخدام الاختبارات اللامعلمية على فرضيات الدراسة.

3.3.4 التحليل الاحصائي الوصفي:

لقد تم استخدام التحليل الوصفي للبيانات الخاصة بالمشاركين في الدراسة والمتمثلة في المؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي، وذلك من خلال الجداول التكرارية والنسب المئوية، وفقاً للتسلسل التالي:

1.3.3.4. المؤهل العلمي للمشاركين في الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4-4) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-4)

توزيع المشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دكتوراه	0	%0.0
ماجستير	10	%14.9
بكالوريوس	39	%58.2
دبلوم عالي	14	%20.9
دبلوم متوسط	3	%4.5
أخرى	1	%1.5
المجموع	**67**	**%100**

يتضح من الجدول (4-4) أن النسبة الأكبر من المشاركين هم من حملة البكالوريوس ونسبتهم (58.2%)، كما أن حوالي (15%) من حملة درجة الماجستير، وأن حوالي (21%) يحملون الدبلوم العالي، وأن نسبة (4.5%) من حملة الدبلوم المتوسط، و(1.5%) لديهم مؤهلات علمية أخرى، أي أن ما نسبته(94%) من المشاركين يحملون درجة الدبلوم العالي فما فوق، وهذا يشير إلى التأهيل العلمي المناسب للمشاركين والذي يؤهلهم للإجابة عن أسئلة الاستمارة بشكل جيد.

2.3.3.4 التخصص العلمي للمشاركين:

يتبين من الجدول رقم (4-5) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي للمشاركين في الاستبيان كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-5)

توزيع المشاركين حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	27	%40.3
إدارة أعمال	14	%20.9
علوم مالية ومصرفية	9	%13.4

التخصص العلمي	العدد	النسبة
اقتصاد	6	%9.0
أخرى	11	%16.4
المجموع	**67**	**%100**

يبين الجدول (4-5) تخصصات المشاركين في الدراسة، حيث يتضح أن حوالي (40%) من المشاركين تخصصهم محاسبة، كما أن حوالي (21%) من المشاركين تخصصاتهم إدارة الأعمال، وأن نسبة (13.4%) من المشاركين متخصصين في العلوم المالية والمصرفية، ونسبة (9.0%) تخصصهم اقتصاد، بينما أفاد ما نسبته (16.4%) من المشاركين بأنهم يحملون مؤهلات في تخصصات أخرى، ومن الملاحظ أن نسبة المشاركين من تخصص المحاسبة وإدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية حوالي (75%) وهذه نسبة جيدة إذ أن معظم المشاركين في الدراسة لديهم مؤهلات أغلبها في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة باعتبارهم يتمتعون بالمعرفة الأكاديمية اللازمة التي تمكنهم من قراءة وفهم تقرير المراجع الخارجي.

3.3.3.4 وظيفة المشاركين في الدراسة:

يتبين من الجدول رقم (4-6) توزيع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي للمشاركين في الاستبيان كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-6)

توزيع المشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة
مدير إدارة الائتمان	4	%6.0
نائب مدير إدارة الائتمان	7	%10.5
رئيس قسم الائتمان	9	%13.4
موظف بقسم الائتمان	47	%70.1
المجموع	**67**	**%100**

يتضح من الجدول السابق (4-6) توزيع المشاركين بحسب مركزهم الوظيفي، حيث يتبين أن ما نسبته (6.0%) من المشاركين يعملون بوظيفة مدير إدارة الائتمان، ونسبة (10.5%) من المشاركين يعملون بوظيفة نائب مدير الائتمان، وأن ما نسبته (13.4%)

من المشاركين هم من رؤساء أقسام الائتمان، وإما الموظفين بقسم الائتمان فقد كانت نسبتهم حوالي (70%) من المشاركين في الدراسة.

4.3.3.4 عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان:

يوضح الجدول رقم (4-7) توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-7)

توزيع المشاركين حسب عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	24	%35.8
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	26	%38.8
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	7	%10.5
من 15 سنة فأكثر	10	%14.9
المجموع	**67**	**%100**

يتبين من الجدول (4-7) السابق أن ما نسبته حوالي (36%) من المشاركين كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات، بينما كانت نسبة حوالي (39%) من المشاركين تتراوح مدة خبرتهم ما بين 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات، وأن ما نسبته حوالي (10%) من المشاركين تتراوح مدة خبرتهم ما بين 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، في حين كانت نسبة حوالي (15%) من المشاركين تزيد خبرتهم عن 15 سنة، بما أن عامل الخبرة يعتبر عاملاً مكملاً في بعض الأحيان للمؤهل والتخصص العلمي، وبالتالي يعتقد أن هذه النسب تعكس طول الخبرة التي يكتسبها المشاركين في الدراسة مما يدعم الثقة في نتائج استمارة الاستبيان.

4.3.4 التحليل الإحصائي الاستدلالي:

لقد تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي للبيانات التي تم تجميعها والتي احتوت على مجموعة من الفقرات التي من شانها الحكم علي فرضيات الدراسة، واختبارها إحصائياً من خلال احتساب الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري وقيمة (P-value) لاختبار ويلكوسون (Wilcoxon) ويستخدم هذا الاختبار في تحديد ما إذا كان هناك اختلاف أو

فروق بين عينتين مرتبطتين فيما يتعلق بمتغير تابع معين، ويعد بديلاً لاختبار (T) لعينتين مرتبطتين، وتشمل العينتان على نفس المجموعة من الأفراد يجري عليهم قياس قبلي وقياس بعدي، وفي مثل هذه الحالة يكون لكل فرد من أفراد العينة درجتان أحدهما تمثل درجته في الاختبار القبلي والثانية تمثل درجته في الاختبار البعدي (الحبيب، 2001).

5.3.4 اختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية على النحو التالي:

"**لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية**".

ولاختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائياً على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H_0):

"**لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية**".

الفرضية البديلة (H_1):

"**يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية**".

وحتى يمكن اختبار هذه الفرضية فقد تم صياغة ثلاث فرضيات فرعية، وفيما يلي توضيح لهذه الفرضيات الفرعية، وكيفية صياغتها واختبارها إحصائياً والنتائج التي تم التوصل إليها، والقرار بقبول أو عدم قبول كل فرضية من هذه الفرضيات، بحيث أنه إذا كانت قوة الاختبار (P-Value) أكبر من مستوى المعنوية (α =0.05) هذا يعني عدم معنوية الاختبار، فنقبل الفرضية الإحصائية (فرضية العدم)، أما إذا كانت قوة الاختبار (P-Value) تساوي أو أقل من مستوى المعنوية (α=(0.05) وهذا يعني إن الاختبار ذو دلالة إحصائية (اختبار معنوي) فنرفض الفرضية الإحصائية (فرض العدم).

1.5.3.4 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي المتحفظ مقارنة مع المحتوى المعلوماتي للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة (H_1): يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي المتحفظ مقارنة مع المحتوى المعلوماتي للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الأول من استمارة الاستبيان، ولاختبار صحتها فقد تم تقسيمها إلى سؤالين، حيث يتعلق السؤال الأول بدرجة الثقة التي تعطى للقوائم المالية للشركة من وجهة نظر مانحي الائتمان، وإما السؤال الثاني فهو يتعلق بقرار منح الشركة طالبة الائتمان، حيث يتمثل هدف الفرضية في التعرف على درجة الثقة التي يعطونها مانحي الائتمان للقوائم المالية للشركة بناءً على تقرير المراجع، وأثر نوع التقرير على قرار منح الائتمان، وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الأولى وكانت نتيجة الاختبار كما هو مبين بالجداول (4-8)، (4-9) التالية:

جدول رقم (4-8)

نتائج التحليل الإحصائي لدرجة الثقة التي تعطى للقوائم المالية المنشورة للشركة طالبة الائتمان

ماهي درجة الثقة التي تعطيها للقوائم المالية المنشورة لشركة السلام من وجهة نظركم؟							
نوع تقرير المراجع الخارجي	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	صغيرة جداً	صغيرة	محايد	كبيرة	كبيرة جداً		
تقرير نظيف	%0.0	%6.0	%40.3	%40.3	%13.4	3.612	0.796
تقرير متحفظ	%23.9	%41.8	%32.8	%1.5	%0.0	2.119	0.788
قيمة Z	-6.169						
القيمة الاحتمالية **P-value**	0.000						

في الجدول رقم (4-8) تم اختبار أثر تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً على درجة ثقة مانحي الائتمان في القوائم المالية المنشورة للشركة، ومقارنة ذلك بأثر تقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (نظيف) على درجة ثقة مانحي الائتمان في القوائم المالية، ويتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي في حالة التقرير النظيف بلغ (3.61)، في حين أن المتوسط في حالة التقرير المتحفظ بلغ (2.12)، وبمقارنة الفرق بين متوسطي الحالتين باستخدام اختبار (Z) اتضح أن هناك فرق معنوي بينهما، حيث أن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (0.05)، وبناء عليه نقبل الفرض البديل، بمعنى أن تقرير المراجع النظيف كان له انعكاسات إيجابية، بينما التقرير المتحفظ كان له انعكاسات سلبية، حيث ترتب على إضافة فقرة تتعلق بالقيود في مجال المراجعة تتصل بتقييم المخزون عدم ثقتهم في القوائم المالية المنشورة للشركة طالبة الائتمان.

معنى هذا أن نتائج الدراسة تدل على أن تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً له تأثير على درجة الثقة في القوائم المالية لدى مانحي الائتمان، مقارنة بتقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ.

جدول رقم (4-9)

نتائج التحليل الإحصائي لأثر تقرير المراجع النظيف وتقرير المراجع المتحفظ على قرار منح الائتمان

هل تنصح بالموافقة على منح شركة السلام التسهيل الائتماني المطلوب؟							
نوع تقرير المراجع الخارجي	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً		
تقرير نظيف	%0	%9.0	%22.4	%62.7	%6.0	3.657	0.729
تقرير متحفظ	%16.4	%64.2	%14.9	%4.5	%0	2.075	0.703
قيمة Z	-6.715						
القيمة الاحتمالية **P-value**	0.000						

ويتضح من الجدول (4-9) أنه قد تم اختبار أثر تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً على قرار مانحي الائتمان للشركة طالبة الائتمان، ومقارنة ذلك بأثر تقرير المراجع الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (نظيف) على قرار مانحي الائتمان، ويتضح من التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي في حالة التقرير النظيف بلغ (3.65)، في حين أن المتوسط في حالة التقرير المتحفظ بلغ (2.07)، وبمقارنة الفرق بين متوسطي الحالتين باستخدام اختبار (Z) اتضح أن هناك فرق معنوي بينهما، وأن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (0.05)، وبناء عليه نقبل الفرض البديل، أي أن تقرير المراجع النظيف له انعكاسات إيجابية، في حين أن التقرير المتحفظ له انعكاسات سلبية ترتب عليها إضافة فقرة تتعلق بالقيود في مجال المراجعة تتصل بتقييم المخزون، وبناءً عليه فإن مانحي الائتمان يرفضون منح الشركة التسهيل الائتماني المطلوب.

2.5.3.4 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): "لا تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

الفرضية البديلة (H_1): "تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الثاني من استمارة الاستبيان والذي يحتوي على (7) فقرات والتي تعتبر فرضيات جزئية للفرضية الفرعية الثانية، بهدف التعرف على طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي من وجهة نظر مانحي الائتمان وأثره على قرار منح الائتمان، ويبين الجدول رقم (4-9) نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية على النحو التالي:

جدول رقم (4-10)

نتائج التحليل الإحصائي لطبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية

م	الفقرات	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
		لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً			
1	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن العبارات والألفاظ التي يصاغ بها التقرير.	%4.5	%23.9	%32.8	%38.8	%0	3.059	0.903	7
2	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن كافة عناصر التقرير أو مكوناته (الفقرة الافتتاحية- فقرة النطاق- فقرة إبداء الرأي).	%0	%7.5	%38.8	%46.3	%7.5	3.537	0.745	3
3	يرتكز المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على الرسالة التي يوجهها المراجع للمستخدمين ممثلة في الرأي النهائي للمراجع عن القوائم المالية للشركة.	%0	%19.4	%20.9	%50.7	%9.0	3.492	0.911	4
4	يكون لتقرير المراجع محتوى من المعلومات عندما يقدم إضافة تؤثر على القرارات.	%0	%4.5	%22.4	%61.2	%11.9	3.806	0.701	1
5	كل أنواع تقارير المراجع الخارجي لها محتوى من المعلومات يؤثر على القرارات.	%3.0	%11.9	%31.3	%41.8	%11.9	3.477	0.959	5
6	يُعد التقرير ذو الرأي النظيف، من أهم أنواع التقارير التي لها محتوى من المعلومات يؤثر جوهرياً في القرارات.	%0	%11.9	%19.4	%53.7	%14.9	3.716	0.867	2
7	يُعد التقرير ذو الرأي المتحفظ (أياً كان نوع التحفظ) أهم أنواع التقارير التي لها محتوى من المعلومات يؤثر جوهرياً في القرارات.	%0	%19.4	%32.8	%41.8	%6.0	3.343	0.863	6
	المتوسط الحسابي العام						**3.490**		
	الانحراف المعياري العام							**0.342**	
	قيمة Z	**-6.680**							
	القيمة الاحتمالية P-value	**0.000**							

يبين الجدول (4-10) بأن اتجاهات المشاركين نحو كل الفقرات كانت إيجابية حيث أن متوسطاتها المحسوبة أكبر من متوسط الفرض للمقياس (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (3.49) وبانحراف معياري عام (0.342) الذي يشير الى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.06-3.81) على التوالي، فكانت أعلى قيمة متوسط حسابي هي (3.81) وتنص هذه

الفقرة على أنه "يكون لتقرير المراجع محتوى من المعلومات عندما يقدم إضافة تؤثر على القرارات" بانحراف معياري (0.701)، كما جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة للمتوسط الحسابي (3.06)، للفقرة "المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن العبارات والألفاظ التي يصاغ بها التقرير"، وبانحراف معياري (0.903)، وجاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

كما يظهر من الجدول رقم (4-10) فإن قيمة Z للفقرات بلغت (6.68-) وبمستوى دلالةP-value (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يعني إن هناك أثر ذو دلالة معنوية لطبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع على قرار منح الائتمان، ولذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على انه تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية.

3.5.3.4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): "لا تؤثر محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

الفرضية البديلة (H_1): "تؤثر محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الثالث من استمارة الاستبيان الذي يحتوي على (11) فقرة والتي تعتبر فرضيات جزئية للفرضية الفرعية الثالثة بهدف التعرف على محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي من وجهة نظر مانحي الائتمان وأثرها على قرار منح الائتمان، وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وكانت نتيجة الاختبار كما هو مبين بالجدول رقم (4-11):

الجدول رقم (4-11)

نتائج التحليل الإحصائي لمحددات القدرة على إدراك المحتوى المعلوماتي

لتقرير المراجع الخارجي وأثرها على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية

م	الفقرات	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
		لا أوافق مطلقاً	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق تماماً			
1	مدى ادراكك كمستخدم لمنفعة التقرير	%0	%0	%19.4	%58.2	%22.4	4.029	0.651	5
2	الموضوعية وعدم التحيز	%0	%0	%22.4	%59.7	%17.9	3.955	0.638	7
3	سهولة الفهم والوضوح	%0	%1.5	%7.5	%83.6	%7.5	3.970	0.459	6
4	تناسب مستوى الصياغة مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته	%0	%1.5	%31.3	%58.2	%9.0	3.746	0.635	9
5	الملائمة	%0	%3.0	%26.9	%65.7	%4.5	3.716	0.598	10
6	توافره في التوقيت المناسب	%0	%4.5	%4.5	%34.3	%56.7	4.433	0.782	2
7	وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن تقرير المراجع	%0	%9.0	%6.0	%25.4	%59.7	4.358	0.948	3
8	يمكنك ادراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع بشكل أفضل في ظل صعوبة الظروف التي يتخذ فيها القرار (ظروف عدم التأكد)	%3.0	%4.5	%35.8	%55.2	%1.5	3.478	0.745	11
9	الدقة في الحكم على نتائج الشركة	%0	%0	%6.0	%73.1	%20.9	4.149	0.500	4
10	وجود أو عدم وجود تحفظات بالتقرير	%0	%1.5	%29.9	%52.2	%16.4	3.836	0.709	8
11	مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي	%0	%0	%3.0	%22.4	%74.6	4.716	0.516	1
	المتوسط الحسابي العام						**4.035**		
	الانحراف المعياري العام							**0.359**	
	قيمة Z	**-7.073**							
	القيمة الاحتمالية P-value	**0.000**							

يبين الجدول (4-11) بأن اتجاهات المشاركين نحو كل الفقرات إيجابية حيث بلغت متوسطاتها المحسوبة أكبر من متوسط الفرض للمقياس (3)، كما بلغ المتوسط الحسابي العام للفقرات (4.04) بانحراف معياري عام (0.359) الذي يشير الى انخفاض التشتت في إجابات المشاركين، أما على مستوى الفقرات فقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (3.48-4.72)، فكانت أعلى قيمة وسط حسابي هي (4.72) وتنص هذه الفقرة على "مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي" بانحراف معياري (0.516)، وجاءت هذه الفقرة في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، وكانت أقل قيمة متوسط حسابي (3.48)، للفقرة "يمكن إدراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع بشكل أفضل في ظل

الظروف التي يتخذ فيها القرار (ظروف عدم التأكد)" وبانحراف معياري (0.746)، كما جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية.

كما يظهر الجدول رقم (4-11) فإن قيمة Z للفقرات بلغت (7.07-) وبمستوى دلالة (0.000) وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يعني إن هناك أثر ذو دلالة معنوية لمحددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع، ولذلك تم رفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، التي تنص على أنه تؤثر محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

6.3.4 اختبار الفرضية الرئيسية:

اعتمدت هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وتم صياغتها على النحو التالي:

"**لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية**".

ولاختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائيا على النحو التالي:

الفرضية الصفرية (H0): لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضية البديلة (H1): يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.

ولقبول أو عدم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة فقد تم صياغة ثلاث فرضيات فرعية وتم اختبارها إحصائياً باستخدام الاختبارات اللامعلمية على اعتبار أن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (0.05) والجدول رقم (4-12) يوضح ملخص نتائج هذه الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

جدول رقم (4-12)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

رقم الفرضية	الفرضيات الصفرية H_0 للفرضيات الفرعية	القرار المتخذ
1	لا يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي المتحفظ، مقارنة مع المحتوى المعلوماتي للتقرير النظيف على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.	رفض**H0**

رقم الفرضية	الفرضيات الصفرية H_0 للفرضيات الفرعية	القرار المتخذ
2	لا تؤثر طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.	رفض**H0**
3	لا تؤثر محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية.	رفض**H0**

من خلال الجدول رقم (4-12) يتضح أنه قد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H_0) للفرضيات الفرعية للدراسة وقبول جميع الفرضيات البديلة (H_1)، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الرئيسية للدراسة وقبول الفرضية البديلة (H_1) أي أن:

"**يؤثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية**".

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل إلى عرض منهجية الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال استخدام استمارة استبيان، والتي احتوت على جزئين رئيسيين حيث تضمن الجزء الأول على مجموعة من التساؤلات المتعلقة بالمعلومات العامة للمشاركين في الدراسة مثل المؤهل العلمي والتخصص والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة، في حين تضمن الجزء الثاني مناقشة تأثير المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور، تمثل الأول في اختبار المقارنة بين تقرير المراجع الخارجي المتحفظ والتقرير النظيف، وذلك من خلال تصميم الحالات العملية الافتراضية التالية:

الحالة الأولى: تتضمن تقرير للمراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (نظيف) على القوائم المالية الافتراضية للشركة طالبة الائتمان.

الحالة الثانية: تتضمن تقرير للمراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً على نفس القوائم المالية الافتراضية للشركة طالبة الائتمان.

كما خصص المحور الثاني لاختبار العناصر التي يعتقد أنها تعكس طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع والتي يعتقد أنها قد تؤثر على قرار مانحي الائتمان؛ في حين خصص المحور الثالث لاختبار العوامل والمحددات التي يعتقد أنها تحدد مدى القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي والاعتماد عليه عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة قطاع المصارف التجارية متمثلة في إدارات الائتمان بالإدارات العامة بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

ولتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية Static Package For Social Sciences (SPSS)، واختبار ألفا كرونباخ Alpha Chronbach للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات، واختبار كولومجروف سمرنوف Kolmogorv-Smirno Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه؛ كما تم استخدام التحليل الاحصائي الوصفي لتحديد النسب المتعلقة بالمؤهل العلمي

والتخصص للمشاركين والمركز الوظيفي لهم وعدد سنوات الخبرة، وتم الاعتماد على التحليل الاستدلالي للبيانات واختبارها إحصائياً من خلال احتساب الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري وقيمة (P-value) لاختبار ويلكوسون (Wilcoxon) ، وفيما يتعلق باختبار فرضيات الدراسة فقد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H_0) للفرضيات الفرعية للدراسة وقبول جميع الفرضيات البديلة (H_1)، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية (H_0) للفرضية الرئيسية للدراسة وقبول الفرضية البديلة (H_1) أي أن:

"المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي يؤثر على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة:

يلخص هذا الجزء ما تم تناوله في الفصول السابقة حيث يعرض خلاصة الدراسة وأهم النتائج والتوصيات في ضوء ما توصل إليه من نتائج وذلك على النحو التالي:

حيث تتلخص مشكلة الدراسة في التعرف على أثر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على قرار منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، وبالتالي فقد هدفت بشكل رئيسي إلى اختبار ما إذا كانت المعلومات التي يحتوي عليها تقرير المراجع الخارجي لها تأثير على قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية، كما هدفت أيضاً إلى التعرف على طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي والمحددات التي تساعد على إدراك وفهم ذلك المحتوى.

وبناءً على ذلك فقد اشتملت الدراسة على خمسة فصول، حيث اشتمل الفصل الأول على عرض الإطار العام للدراسة وذلك من خلال عرض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة وعرض لمشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وفرضياتها ومنهجيتها وحدود ونطاق الدراسة وتقسيماتها، كما اشتمل الفصل الثاني على عرض الاطار العام لمفهوم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي من خلال عرض مفهوم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي من حيث الأهمية والمضمون والتعريف بالتقرير وأهميته ومعايير إعداده والمتطلبات المهنية لإعداد التقرير وأنواع التقارير من حيث الرأي الذي يدلي به المراجع الخارجي واخيراً عرض أهم محددات القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي، في حين خصص الفصل الثالث لعرض المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي من خلال عرض لمفهوم المصارف التجارية ومفهوم الائتمان المصرفي وأهميته وأنواعه والعوامل التي من الممكن أن تؤثر في منحه ومراحل المنح والمعلومات الائتمانية اللازمة للمنح والمخاطر المصاحبة لعملية المنح، ووسائل الحد منها وأخيراً علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بقرارات منح الائتمان، كما تناول الفصل الرابع عرض المنهجية المتبعة في الجانب الميداني والأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وإظهار نتائج هذا التحليل، وأخيراً فقد خصص الفصل الخامس لعرض خلاصة الدراسة والنتائج والتوصيات.

2.5 نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى:

1.2.5 النتائج الرئيسية:

- أظهرت الدراسة أن تقرير المراجع الخارجي الذي يبدي فيه رأياً متحفظاً له أثر سلبي على درجة ثقة مانحي الائتمان بالقوائم المالية، مقارنة بالتقرير الذي يبدي فيه رأياً غير متحفظ (النظيف) حيث كان له أثر ايجابي.
- فيما يخص قرار منح الائتمان بينت الدراسة أن تقرير المراجع الخارجي الذي يتضمن رأياً متحفظاً له أثر سلبي على قرار منح الائتمان مقارنة بالتقرير الذي يتضمن رأياً غير متحفظ (النظيف) حيث كان له أثر ايجابي، ويرجع ذلك إلى أن ثقة مانحي الائتمان في القوائم المالية للشركة طالبة الائتمان تكون بالإيجاب أو السلب وبالتالي تنعكس هذه الثقة على عملية اتخاذ القرار.
- يوجد اتفاق بين مانحي الائتمان حول العناصر التي تعكس طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وتؤثر على قراراتهم.
- يوجد اتفاق بين مانحي الائتمان حول المحددات التي تُحدد القدرة على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي للتقرير وأثرها على اتخاذ القرار، وتتمثل هذه المحددات في مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي– توافره في التوقيت المناسب– وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن التقرير– الدقة في الحكم على نتائج الشركة– مدى إدراكك كمستخدم لمنفعة التقرير– سهولة الفهم والوضوح– الموضوعية وعدم التحيز– وجود أو عدم وجود تحفظات بالتقرير– تناسب مستوى الصياغة مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته، الملاءمة– يمكنك إدراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع بشكل أفضل في ظل صعوبة الظروف التي يتخذ فيها القرار– وهي على التوالي حسب الأهمية النسبية.

2.2.5 النتائج الثانوية:

- أظهرت الدراسة أن حوالي (94%) من المشاركين في الدراسة يحملون مؤهلات جامعية وما يعادلها من ماجستير وبكالوريوس ودبلوم عالي، وهذا يشير إلى التأهيل العلمي المناسب للمشاركين والذي يؤهلهم للإجابة عن أسئلة الاستمارة بشكل جيد.

- كما أظهرت الدراسة ان حوالي (74%) من المشاركين تخصصاتهم محاسبة وإدارة أعمال وعلوم مالية ومصرفية، والذي نستنتج منه أن مؤهلاتهم في التخصص المناسب الذي يعطي انطباع جيد على قدرتهم في إبداء آرائهم حول موضوع الدراسة.
- أظهرت الدراسة أن ما نسبته (30%) من المشاركين هم من مدراء إدارات الائتمان ومن ينوب عنهم ورؤساء قسم الائتمان، وأن ما نسبته (70%) من المشاركين هم موظفين بأقسام الائتمان، كما أن ما نسبته (64%) منهم تزيد خبرتهم في مجال الائتمان عن 5 سنوات، وهذه النسب تشير إلى أن اغلب المشاركين هم من ذوي العلاقة بموضوع الدراسة، سواء كونهم ممن يقومون بدراسة القوائم المالية المرفقة بتقرير المراجع وبطلبات منح الائتمان وتحديد مستوى المخاطرة، وكذلك فان اغلب المشاركين من ذوي الخبرة الجيدة مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.

3.5 توصيات الدراسة:

بناءً على ما تقدم يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن عرضها في النقاط التالية:

- أن يتم الاتفاق بين المصارف بضرورة تقديم العملاء لقوائمهم المالية والمرفقة بتقرير المراجع الخارجي قبل النظر في طلبات التسهيلات المقدمة، وأن لا يتم منح أي تسهيلات تجارية إلا بعد الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي والبيانات المالية التي تمت مراجعتها للنشاط المطلوب تمويله، وهذا من شأنه أن يساعد في زيادة الاهتمام بتقرير المراجع الخارجي.
- ينبغي على المراجعين الخارجيين مراعاة تحقيق الشفافية في تقاريرهم مع المحافظة على مصداقيتها، حيث يؤدي عدم المصداقية في التقرير إلى خلق حالة الشك وعدم الثقة في مهنة المراجعة بصفة خاصة وإلى فقدان الثقة من جانب المستخدمين في تقرير المراجع الخارجي ومدى مصداقية القوائم المالية محل التقرير.
- التركيز على البعد الأخلاقي في التعليم المحاسبي باعتباره يلعب دوراً هاماً في بناء شخصية المراجع الخارجي والتي تتوقف عليها جودة الأداء المهني له.
- في الختام نوصي بمحاولة دراسة الموضوع من خلال مراجعة ودراسة حالات الائتمان الفعلية التي تمت في المصارف التجارية على مدى من الزمن ومحاولة الخروج بنتائج حول تأثير تقرير المراجع الخارجي في القرار الائتماني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، أحمد حسين (2005)، نحو تطوير تقرير مراقب الحسابات، **المجلة العلمية كلية التجارة**، جامعة أسيوط، العدد الثاني عشر، ص ص 385-397.
- أبوزيد، كمال وعيسى، سمير وراشد، رجب (2008)، **المراجعة الخارجية للقوائم المالية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- الأجهوري، عمرو علي (2010)، "تأثير رأي مراجع الحسابات في القوائم المالية على قرار منح الائتمان في البنوك المصرية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- أرشيد، عبدالمعطي رضا وجودة، محفوظ أحمد (1999)، "**إدارة الائتمان**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- أرينز، ألفين ولوبك، جيمس (2002)، ""**المراجعة مدخل متكامل**"، دار المريخ للنشر، الرياض.
- الأسود، هاني رجب (2011)، "تحليل قدرة مستخدمي القوائم المالية في البيئة المصرية على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعة والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات" دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة،.
- اشتيوي، إدريس عبدالسلام (2008)، ""**المراجعة معايير اجراءات**"، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.
- آل علي، رضا صاحب (2002)، "**إدارة المصارف ـ مدخل كمي معاصر**" ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- الألفي، أحمد عبدالعزيز (1999)، "**الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- انجرو، إيمان (2007)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.
- باشيخ، عبداللطيف محمد (2006)، "كيفية استثمار المعلومات المحاسبية في سوق الأسهم"، ورقة عمل مقدمة إلى "**ندوة دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية**"، جامعة الملك سعود، السعودية.

- البديوي، منصور احمد وشحاته، السيد شحاته (2003)، "**دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- البياتي، محمود المهدي (2005)، "**تحليل البيانات الاحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- التميمي، هادي (2004)، **مدخل إلى التوفيق من الناحية النظرية والعملية**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.
- توماس، وليم وهنكي، امرسون (1997)، "**المراجعة بين النظرية والممارسة**"، ترجمة أحمد حامد الحجاج، كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض.
- جربوع، يوسف محمود، أبو معمر، فارس محمود (2005)، "مدى تأثير تقرير المراجع الخارجي على قرارات الاستثمار والتمويل لرجال الأعمال والمؤسسات المالية في قطاع غزة من دولة فلسطين"، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 77، العدد27، ص ص53- 79.
- جمعية المصارف الليبية (2005)، "**تحليل وإدارة المخاطر المصرفية**"، المركز العربي للدراسات والاستشارات المالية والمصرفية، القاهرة.
- الحبيب، مجدي عبدالكريم (2001)، "**الإحصاء اللابارمتري الحديث في العلوم السلوكية**"، الطبعة الاولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- حماد، طارق عبدالعال (2004)، "**موسوعة معايير المحاسبة**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- حماد، طارق عبدالعال (2005)، "**حوكمة الشركات ـ مفاهيم ـ تطبيقات ـ تجارب**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- الحناوي، محمد صالح والسيدة، عبدالفتاح عبدالسلام (2000)، "**المؤسسات المالية ـ البورصة والبنوك التجارية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- حنفي، عبدالغفار وقرياقص، رسمية (2005)، "**أسواق المال وتمويل المشروعات**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية.

- حنفي، عبدالغفار (1997)، "**إدارة البنوك**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- حنفي، عبدالغفار، عبدالسلام أبو قحف (1991)، "**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- خداش، حسام الدين، وآخرون (2011)، "أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم (700) المعدل والخاص بتقرير المدقق على تضييق فجوة التوقعات"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد السابع، العدد الرابع، ص ص594-623.
- خضير، مصطفى عيسى (1987)، "**المراجعة المفاهيم ـ المعايير ـ الإجراءات**"، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخضيري، محسن أحمد (1987)، "**الائتمان المصرفي ـ منهج متكامل في التحليل والبحث الائتماني**"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- خلف، عيد محمود حميدة (2002)، اطار مقترح لتدعيم فاعلية مراجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصري، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة** ـ جامعة بنها، العدد 2، ص ص7- 25.
- الدرويش، بشير محمد، المهدي الطاهر عنية، البهلول عمر شلابي، (2005)"**البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية ، الأسس والمفاهيم والنماذج**"، المكتب الوطني للبحث والتطوير، طرابلس.
- الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر وانجرو، أيمان (2006)، "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، اللاذقية، المجلد 28، العدد 3، ص ص191- 210.
- الدويري، صفوت مصطفى (2009)، "أثر تقرير مراقب الحسابات على قرارات منح الائتمان"، دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في مصر، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، الجزء الأول، ص ص1-67.

- الذنيبات، علي عبدالقادر (2015)، **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق**، الطبعة الخامسة، المكتبة الوطنية، الجامعة الأردنية.
- الراوي، خالد وهيب (2001)، " **إدارة العمليات المصرفية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
- الزبدية، رامي محمد والذنيبات، علي عبدالقادر (2012)، "أثر تقرير المدقق الخارجي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك التجارية الأردنية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 8، العدد 3، ص ص465- 494.
- الزبيدي، جمزة محمود (2002) "**إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**"، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- زغلول، جودة عبدالرؤوف (1999)، انعكاسات تعديل تقرير مراقب الحسابات بفرض الاستمرار على سلوك متخذي قرار منح الائتمان، **مجلة آفاق جديدة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، الإسكندرية، العدد الثاني والثالث والرابع، ص ص141- 191.
- زهران، علاء الدين محمود (1996)، "قياس الآثار المتوقعة لتحفظات مراقبي الحسابات على سلوك أسعار الأسهم في الأسواق المالية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- زين، علي أحمد (2011)، "**أساسيات المراجعة ـ الإطار النظري والمجال التطبيقي**"، كلية التجارة، جامعة حلوان.
- الساكت، سناء محمد (2008)، "أثر الإفصاح المحاسبي عن البنود الاحتمالية على قرارات منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.
- سرايا، محمد السيد (1990)، "دور أساليب الرقابة على تشغيل البيانات في إنتاج معلومات محاسبية سليمة وجيدة"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص241- 253.
- السقا، السيد أحمد وأبو الخير، مدثر طه (2006)، "**مشاكل معاصرة في المراجعة**"، كلية التجارة، جامعة طنطا.

- السماحي، محمد رزق (1993)، استخدام نماذج تقييم المعلومات المحاسبية لترشيد عملية اتخاذ القرارات التكتكية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، ببورسعيد، جامعة قناة السويس.
- السيد، نجلاء عطية (2010)، إطار محاسبي مقترح لترشيد قرارات الائتمان المصرفي بالتطبيق على قطاع السياحي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- السيسي، صلاح الدين حسن(2003)، **دراسات نظرية وتطبيقية ـ قضايا مصرفية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.
- شحاته، صلاح إبراهيم (2009)، **ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي**، دار النهضة العربية، القاهرة.
- الششيني، حاتم محمد (2008)، "دور المؤشرات المالية وتقرير المراجع والسمات الشخصية للعميل ومدى استعداد متخذ القرار لتحمل الغموض في اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك التجارية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الأول، العدد الأول، ص ص131–179.
- الشناوى، عزة رفعت (2003)، نحو تطوير تقرير مراقب الحسابات للإفصاح عن المخاطرة النهائية للمراجعة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
- الشواربي، عبدالحميد والشواربي، محمد (2002)،" **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**"، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الصبان، محمد سمير وعلي، عبدالوهاب نصر(2002)، "**المراجعة الخارجية ـ المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- الطلاع، مراد سالم (2010)،" إدارة العملية التفاوضية في قرار منح الائتمان"، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في قطاع غزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.

- عاشور، أيهاب محمد، (2001)، "قياس مردود المراجعة الخارجية لخدمة القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- عبد الحميد، عبدالرحمن إبراهيم (1988)، "نمطية تقارير مراجعة الحسابات ومدى التزامها بالمتطلبات النظامية وأركان معايير التقارير"، **مجلة العلوم الإدارية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ص ص141- 152.
- عبد الله، خالد أمين (2000)، **العمليات المصرفية ـ الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل للنشر، عمان.
- عبدالله، خالد أمين (2012)، **علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعملية**، الطبعة السادسة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عزت، فرج عبدالعزيز (1997)، "**اقتصاديات البنوك**"، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة.
- عطاالله، أسامة رضا، (2000)، "تطوير فاعلية تقرير المراجع لتحقيق توقعات مستخدميه"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عطية، فاتن سيد خميس (1999)، "تقييم منفعة المراجعة من وجهة نظر مستخدمي تقرير مراقب الحسابات"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- علي، سمية أمين (1992)، الآثار الخارجية لمعايير جودة البيانات والمعلومات المحاسبية على قرارات مستخدمي القوائم المالية المنشورة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- علي، سمية أمين (2006)، "**خصائص المعلومات المحاسبية ـ دراسات متقدمة في المراجعة**، الدار الجامعية.
- عمر، السيد أحمد مصطفي، (1992)، "**إعداد المقترحات الأولية لمشروعات البحوث ـ مع نموذج للتطبيق**" منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

- غريب، عادل ممدوح (2007)، "مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية"، دراسة تطبيقية، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد 1، ص ص295- 339.
- الفقيه، سعيد عبدالسلام (2000)،"**الائتمان المصرفي**"، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.
- فلوح، صافي (1999)، "**محاسبة المنشآت المالية**"، الطبعة الثامنة، جامعة دمشق.
- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف المادة 65، 79.
- القحطاني، عبدالعزيز هادي (2010)، مدى منفعة تقارير المراجعة من وجهة نظر مستخدميها في المملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة جدة،
- كامل، نجوى إبراهيم (1992)، أثر اعتبارات الموضوعية واعتبارات المنفعة على إعداد القوائم المالية مع التطبيق على قرارات منح الائتمان، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- الكحلوت، خالد محمود (2005)، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مكتبة الجامعة الإسلامية.
- كمال، صالح (2012)، "أثر المحتوى الإعلامي لتقرير مدقق الحسابات الخارجي والقوائم المالية المدققة في ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.
- كويل، براين (2006)، "**تحديد مخاطر الائتمان**"، إعداد قسم الترجمة بدار الفاروق، القاهرة: دار الفاروق للنشر، الطبعة الأولى.
- لطفي، أمين السيد (2007)، "**التطورات الحديثة في المراجعة**"، الطبعة الأولى، كلية التجارة، جامعة بني سويف، الدار الجامعية.

- لطفي، أمين السيد (2008)، "علاقة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة بقرارات منح القرض"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الأول، ص ص13-20.
- لطفي، أمين السيد (2009)، "**علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- لطفي، منير موسى (2001)، "انطباع مسؤولي الإقراض والائتمان عن تقرير مدقق الحسابات"، **مجلة دراسات، العلوم الإدارية**، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد28، العدد 1، ص ص395-406.
- مبارك، موسى (2005)، "**إدارة المخاطر في المصارف**" عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، بالتعاون مع مصرف الوحدة.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (2001)، "**مفاهيم التدقيق المتقدمة**"، المملكة الأردنية الهاشمية.
- محمد، بديع الدين بهاءالدين (1995)، "خصائص المعلومات المحاسبية ومحاسبة القيمة الجارية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
- محمد، توفيق محمد (1994)، التأثيرات الاشارية لمخرجات المراجعة على مستخدمي القوائم المالية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص 107-119.
- محمود، رأفت وكلبونة، أحمد وزريقات، عمر (2011)، **علم تدقيق الحسابات النظري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى.
- مختار، إبراهيم (1988)، **بنوك مصر**، الأهرام الاقتصادي، مكتبة الانجلو المصرية ـ القاهرة.
- مختار، إبراهيم (1993)،"**التمويل المصرفي ــ منهاج لاتخاذ القرارات**"، الطبعة الثالثة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- مطر، محمد (2010)، "**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- مطر، محمد والسويطي، موسى (2008)، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، والإفصاح**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.
- مناعي، حكيمة (2009)، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الحاج لخضر– باتنة، كلية العلوم الاقتصادية.
- النجار، فائق جبر (1997)، "**التحليل الائتماني ـ مدخل اتخاذ القرارات**"، مطبعة بنك الإسكان، عمان.
- نصار، صديق توفيق (2005)،"العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة"، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.
- النعيمي، شهاب الدين (2002)، "قياس مخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية"، **مجلة دراسات**، المجلد 29، العدد 1، ص ص187–198.
- هندي، منير إبراهيم (1999)، "**إدارة البنوك التجارية ـ مدخل اتخاد القرارات**"، الطبعة الثالثة، كلية التجارة، جامعة طنطا.
- ياسين، فؤاد ودرويش، أحمد (1996)، "**المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية الإسلامية**"، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Al Thuneibat, A., (2009), "***Auditing in the Light of International standards***", Al- Ruz Press Co., Amman – Jordan, Second Edition.
- Elder, R. J., Beasley, M. S. and Arens, A. A. (2010), ***Auditing and Assurance Services***, New York Prentice- Hall.
- Kabajeh et.al, (July 2012), " Informational Content of Auditor's Report and it's Impact on Making Decisions from Lenders and Management's View in the Jordanian Industrial Public Firms", ***International Journal of Humanities and Social Science***, Vol.2, No.14, Special Issue, PP 93- 103.

- Peter S. Rose (2002), ***Commercial Bank Management, McGraw-hill Companies Inc***, fifth Edition, Boston.
- Soltani, Bahram (2007), Auditing: An International Approach, Prentice-Hall, Pearsan Education, England.

ملحق

استمارة الاستبيان

جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

استمارة استبيان

السيد الفاضل/ .....

تحية طيبة وبعد،،،،

باعتبار أن البحث العلمي لا يمكن أن يكون مثمراً ومعبراً إلا إذا أرتبط بالواقع العملي، يقوم الطالب/ ناجي علي فرج الكاديكي، الطالب بالدراسات العليا قسم المحاسبة– جامعة بنغازي بصدد إعداد رسالة ماجستير في المحاسبة بعنوان " **المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية**"، ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تصميم استمارة استبيان لإتمام الدراسة الميدانية للبحث.

وبالتالي فإن اهتمامكم واستعدادكم للإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية، سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، وكذلك المساعدة في تحقيق هدف الدراسة والخروج بتوصيات مناسبة، كما نحيطكم علماً بأن جميع البيانات سوف تحاط بالسرية التامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

نشكركم على حسن تعاونكم معنا
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجزء الأول: معلومات عن المشارك في الاستبيان:

1. المؤهل العلمي:

دبلـــــــوم ( ) دبلوم عالي ( )

متوسط

جامعي ( ) ماجستير ( )

دكتوراه ( ) أخـــــرى (.....)

أذكرها

2. التخصص العلمي:

محاسبة ( ) إدارة أعمال ( )

اقتصاد ( ) تمويل ( )

علـــــــوم ( ) أخـــــرى (.....)

مصرفية أذكرها

3. المركز الوظيفي:

مدير إدارة الائتمان ( ) نائب مدير إدارة الائتمان ( )

رئيس قسم الائتمان ( ) موظف بقسم الائتمان ( )

4. عدد سنوات العمل في مجال الائتمان:

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى أقل من 10 سنوات ( )

من 10 إلى أقل من 15 سنة ( ) من 15 سنة فأكثر ( )

الجزء الثاني: محاور الدراسة:

القسم الأول: الحالة العملية الافتراضية:

في هذا القسم يتطلب من حضرتكم الحكم على مدى إمكانية حصول شركة السلام على تسهيل ائتماني من مصرفكم، وذلك بناءً على طلبها المقدم إليكم والمرفق بالقوائم المالية الافتراضية المعتمدة وتقرير المراجع الخارجي، كما تم استيفاء جميع المستندات المطلوبة التي يتم بها دراسة طلب التسهيلات الائتمانية.

وبافتراض أن لديكم كافة الصلاحيات اللازمة نأمل التكرم بالاطلاع على القوائم المالية للشركة وتقرير المراجع الخارجي والإجابة عن الأسئلة المرفقة بحيث تكون الإجابة محددة لإمكانية حصول هذه الشركة على تسهيل ائتماني من عدمه بحسب ما يتم في الواقع: **وذلك وفق الحالات التالية:**

الحالة الاولى: شركة السلام إحدى الشركات المساهمة وتحتفظ بحساب جاري طرفكم، وترغب في الحصول على تسهيل ائتماني بقيمة **5** مليون دينار، ولقد قامت الشركة بتقديم جميع البيانات المطلوبة والمستندات الدالة على مزاولة النشاط وقد كانت كلها جيدة، كما كانت حركة الحساب الجاري للشركة عن فترة (**6**) ستة أشهر الأخيرة كما يلي:

إجمالي الحركة الدائنة	إجمالي الحركة المدينة	رصيد الحساب الجاري دائن
5,264,445.750	**4,323,406.250**	**941,039.500**

وقد استخرجت البيانات التالية من القوائم المالية المنشورة للشركة عن عامي 2013- 2014م، ونسبة التغير في عام 2014 مقارنة بعام 2013.

البيان	2014	2013	معدل التغير %
إيراد المبيعات	**8,958,890**.000	**8,672,430**.000	**+3.3 %**
الدخل من العمليات التشغيلية	**812,840**.000	**788,480**.000	**+3.1 %**
إيرادات من انشطة اخرى	**224,200**.000	**109,410**.000	**+105 %**
صافي الدخل بعد الضرائب	**726,305**.000	**696,960**.000	**+4.2 %**
الأصول المتداولة	**2,700,640**.000	**2,644,910**.000	**+2.1 %**
الخصوم المتداولة	**1,943,160**.000	**1,825,103**.000	**+6.5 %**
إجمالي الأصول	**10,546,625**.000	**10,357,100**.000	**+1.8 %**
حقوق المساهمين	**5,067,250**.000	**5,000,730**.000	**+1.3 %**

وفيما يلي الرأي الذي ورد في تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية المنشورة للشركة سنة 2014.

تقرير مراجع خارجي

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة السلام كما هي في 2014/12/31 وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها .

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها ، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية ، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ ، والافصاحات الواردة بالقوائم المالية ، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلي تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

وفي رأينا أن القوائم المالية تمثل بصورة عادلة المركز المالي لشركة السلام كما هي في 2014/12/31 ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

في ضوء البيانات والمعلومات السابقة نرجو إبداء رأيك في الآتي:

م	الفقرات	درجـــة الموافقة				
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
1	ماهي درجة الثقة التي تعطيها للقوائم المالية المنشورة لشركة السلام من وجهة نظركم.	كبيرة جداً	كبيرة	محايد	صغيرة	صغيرة جداً
2	هل تنصح بالموافقة على منح شركة السلام التسهيل الائتماني المطلوب.	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً

الحالة الثانية: نفس البيانات والمعلومات التي وردت في الحالة الاولى فيما عدا تقرير المراجع الخارجي الذي كان مختلفاً فقط وذلك على الوجه التالي.

الرأي الذي ورد في تقرير المراجع الخارجي عن القوائم المالية المنشورة لشركة السلام سنة 2014م.

تقرير مراجع خارجي

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة السلام كما هي في 2014/12/31 وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها .

باستثناء ما هو وارد في الفقرة التالية فقد تمت المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها ، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية ، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ ، والافصاحات الواردة بالقوائم المالية ، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلي تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

لم نتمكن من حضور وملاحظة الجرد الفعلي للمخزون والبالغ مليون وأربعمائة ألف دينار كما في 2014/12/31 نظراً لأن ذلك التاريخ كان سابقاً للوقت الذي تم تكليفنا لمراجعة حسابات الشركة، وكذلك لم نتمكن من التحقق من وجود كميات المخزون باستخدام إجراءات مراجعة بديلة، وهو الأمر الذي لو كنا تمكنا منه فربما ترتب عليه تعديل قيمة المخزون في 2014/12/31 ومن تعديل مجمل وصافي الدخل والأصول المتداولة وحقوق الملكية كما تظهر بقائمتي الدخل والمركز المالي للشركة.

باستثناء تأثير تلك التعديلات إن وجدت، والتي كانت ستعد ضرورية لو تمكنا من ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون ومن التحقق من رصيد مخزون أول المدة في رأينا أن القوائم المالية تمثل بصورة عادلة المركز المالي لشركة السلام كما هي في 2014/12/31 ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها .

في ضوء البيانات والمعلومات السابقة نرجو إبداء رأيك في الآتي:

م	الفقرات	درجـــة الموافقة				
		(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
1	ماهي درجة الثقة التي تعطيها للقوائم المالية المنشورة لشركة السلام من وجهة نظركم.	كبيرة جداً	كبيرة	محايد	صغيرة	صغيرة جداً
2	هل تنصح بالموافقة على منح شركة السلام التسهيل الائتماني المطلوب.	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً

القسم الثاني: طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي:

فيما يلي مجموعة من العناصر التي يعتقد أنها تعكس في طياتها طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعة الخارجية التي يقدمها المراجع الخارجي مع القوائم المالية للشركات والتي يعتقد أنها تؤثر على قرار مانحي الائتمان بالمصارف التجارية؛ فمن وجهة نظركم إلى أي درجة توافقون على هده الفقرات:

م	الفقرات	درجـــة الموافقة				
		أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
1	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن الألفاظ والعبارات التي يصاغ بها التقرير.					
2	المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن كافة عناصر التقرير أو مكوناته (الفقرة الافتتاحية– فقرة النطاق– فقرة إبداء الرأي).					
3	يرتكز المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على الرسالة التي يوجهها المراجع للمستخدمين ممثلة في الرأي النهائي للمراجع عن القوائم المالية للشركة.					

م	الفقرات	درجـــة الموافقة				
		أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
4	يكون لتقرير المراجع الخارجي محتوى من المعلومات عندما يقدم إضافة تؤثر على قراراتك.					
5	كل أنواع تقارير المراجع الخارجي لها محتوى من المعلومات يؤثر على قراراتك.					
6	يُعد التقرير ذو الرأي النظيف، من أهم أنواع التقارير التي لها محتوى من المعلومات يؤثر جوهرياً في قراراتك.					
7	يُعد التقرير ذو الرأي المتحفظ (أياً كان نوع التحفظ)، أهم أنواع التقارير التي لها محتوى من المعلومات يؤثر جوهرياً في قراراتك.					

وفي رأيكم إذا كان لديكم عناصر أخرى تعكس طبيعة المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وتعتقد أن لها تأثير على قرار منح الائتمان (نأمل ذكرها):

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

القسم الثالث: محددات القدرة على إدراك المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثرها على قرار منح الائتمان.

فيما يلي مجموعة من العوامل والمحددات التي يعتقد أنها تحدد مدى قدرتكم على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي ومن ثم الاعتماد عليه عند اتخاذ قرار منح الائتمان. فمن وجهة نظركم إلى أي درجة توافقون على هذه المحددات.

م	الفقرات	درجـــة الموافقة				
		أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماماً
1	مدى إدراكك كمستخدم لمنفعة التقرير.					
2	الموضوعية وعدم التحيز.					
3	سهولة الفهم والوضوح.					
4	تناسب مستوى الصياغة مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته.					
5	الملاءمة.					
6	توافره في التوقيت المناسب.					
7	وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن تقرير المراجع الخارجي.					
8	يمكنك إدراك المحتوى المعلوماتي بشكل أفضل في ظل صعوبة الظروف التي يتخذ فيها القرار (ظروف عدم التأكد).					
9	الدقة في الحكم على نتائج الشركة.					
10	وجود أو عدم وجود تحفظات بالتقرير.					
11	مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي.					

إذا كانت هناك أي عوامل تحدد مدى قدرتكم على إدراك وفهم المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وتعتقد أن لها تأثير على قرار منح الائتمان لم يتم الإشارة إليها أعلاه (نأمل ذكرها):

.....

.....

.....

نشكركم على حسن تعاونكم معنا،،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

University of Benghazi

Benghazi - Libya

Directorate Of Graduate Studies
Faculty of Economics

The Informational Content of External Audit Report and Its Impact upon the Decision of Granting Credit in Libyan Commercial Banks

By
Nagi A. F. El Kadiki

Bachelor of Accounting
Faculty of Economics
Benghazi University
Spring 2006

Supervisor
Masaued A. Al-Badri

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of Master's degree in accounting, Faculty of Economics, Benghazi University.

Abstract

The aim of this study is to verify whether the information included within the external auditor report has any effect upon Libyan commercial banks decision of granting credit.

To achieve the objectives of study, an empirical method was adopted. A questionnaire also was used as a tool of gathering relevant data which was sent to general credit departments of these banks.

It was concluded that the auditor's unqualified report has a positive impact on the decision of granting credit in commercial banks, and vice versa. The study also demonstrated that there was an agreement among creditors about the constituents that reflect the nature of the informational content of the external auditor report and affect their decisions. Moreover, the study revealed that they have an agreement about the limitations that constrain their ability of comprehension of the informational content of the external auditor report that affects their decisions.

In light of the obtained results, the commercial banks have to agree upon assessing the financial statements attached to external auditor's report prior to considering submitted facilities application. Commercial facilities should not be offered before reviewing the external auditor report and audited financial data of the project to be funded. This action will help in paying more attention for the external auditor report. Furthermore, it recommended that should be a focus on the ethical dimension of accounting education due to its major contribution of building the character of the external auditor, which determines the quality of professional performance.